E/INCB/1992/1

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢

الأمم المتحدة

ملاحظات ايضاحية

تستخدم المختصرات والصيغ القصيرة التالية في هذا التقرير :

الانتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
ل.س.د.	ثاني ايثيلاميد حامض الليسرجيك
اتفاقية سنة ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١
بروتوكول سنة ١٩٧٢	البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٨٨	اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨

***

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الامانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

ويشار الى البلدان بالأسماء التي كانت قيد الاستعمال وقت جمع المعلومات ذات الصلة .

ولا يعني ذكر أسماء شركات ومنتجات تجارية مصادقة الأمم المتحدة عليها .

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ١٩٩٢

يعد التقريران التقنيان التفصيليان التاليان مكملين للتقرير الحالي :

المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩٣ ؛ احصاءات عام ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 92.XI.1) ؛

المؤثرات العقلية : احصاءات عام ١٩٩١ ـ تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع ؛ والمواد التي تتطلب أذونات استيراد والمدرجة في الجدولين الثالث والرابع (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 92.XI.2) .

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

Vienna International Centre	الهاتف	: 211310
P.O.Box 500	التلكس	: 135612
Room F-0845	الارسال البرقي المصور	: 2309788/232156
A-1400 Vienna, Austria	برقيا	: UNATIONS VIENNA

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٩٢

E/INCB/1992/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع A.93.XI.1

ISSN 0257-375X

تصدير

جاءت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات خلفا لعدد من الهيئات المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة ، كانت الأولى منها قد أنشئت منذ ستين سنة بمعاهدة دولية . وهناك سلسلة من المعاهدات تلقى على عاتق الهيئة مسؤوليات محددة . فالهيئة تسعى "الى قصر زراعة المخدرات وانتاجها وصناعتها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توافرها لهذه الأغراض" والى "منع زراعة المخدرات أو انتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة ، أو الاتجار غير المشروع فيها أو استعمالها بصورة غير مشروعة" وفقا للمادة ٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ .[١] وتعمل الهيئة ، في اضطلاعها بمسؤولياتها بالتعاون مع الحكومات ، وتقيم حوارا مستمرا معها من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ويجري هذا الحوار في مشاورات دورية ومن خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم (أنظر المرفق المتعلق بالعضوية) . ويختار ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في الطب أو علوم العقاقير أو الصيدلة من قائمة بأسماء أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية ، وعشرة أعضاء من قائمة بأسماء أشخاص ترشحهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف غير الأعضاء في الأمم المتحدة ، وفقا للمادة ٩ من اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ . وأعضاء الهيئة هم أشخاص يتمتعون بالثقة العامة لكفاءتهم وحيادهم وتنزههم عن الغرض ويتخذالمجلس بالتشاور مع الهيئة ، جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها التقني التام في مباشرة وظائفها .[١] وقد وافق المجلس ، في قراره ١٩٩١/٤٨ ، على الترتيبات المنقحة التي أعدها بالنيابة عن الأمين العام وبالاتفاق مع الهيئة ، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

وتتعاون الهيئة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات الذي تشكل أمانتها جزءا منه ، ومع غيره من الهيئات الدولية المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة التي لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، بل تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية . وتتعاون الهيئة كذلك مع هيئات من خارج منظومة الأمم المتحدة ، وخصوصا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) .

وتقضي المعاهدات بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها ويتضمن التقرير السنوي تحليلا لوضع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرّض للخطر أهداف الاتفاقية الوحيدة

للمخدرات لسنة ١٩٦١ ،[٢] وهذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ،[١] واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ،[٣] واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .[٤] وتلفت الهيئة انتباه الحكومات الى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات ، كما تبدي اقتراحات وتصدر توصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . وتنص الاتفاقيات على تدابير خاصة تتاح للهيئة لكفالة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات . ويكمّل تقرير الهيئة السنوي بتقريرين تقنيين مفصلين يتضمنان بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، بالاضافة الى تحليل الهيئة لتلك البيانات . وتلزم هذه البيانات لضمان الأداء السليم لنظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . وعلاوة على ذلك ، وبموجب أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تطبيق هذه المادة .

وتساعد الهيئة الادارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها التي تقضي بها الاتفاقيات . وتقترح ، لهذه الغاية ، حلقات وبرامج تدريبية اقليمية لمديري أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة وتشترك فيها . وقد عقدت حلقة تدربية اقليمية واحدة لمديري أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة في بعض البلدان الآسيوية ، في بكين في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وستعقد حلقة أخرى لمديري مراقبة العقاقير المخدرة في بلدان افريقية في أبيدجان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

ويتوسع عمل الهيئة باطراد نتيجة تنفيذ الحكومات للتدابير الطوعية الرامية الى تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية ، وتزايد عدد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية ، والمسؤوليات الاضافية التي ألقيت على عاتق الهيئة بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، والحاجة الماسة الى القيام بدراسة موقعية للحالات التي يمكن أن تهدد بلوغ أهداف المعاهدات ، والى اجراء حوار مستمر مع الحكومات بغية تشجيعها على اتخاذ تدابير ترمي الى منع انتاج العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروعين بها واساءة استعمالها .

---

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٧٦ ، رقم ١٤١٥٢ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٥٢٠ ، رقم ٧٥١٥ .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، رقم ١٤٩٥٦ .

(٤) E/CONF.82/15 و Corr.2 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير		أ
الفصل		
الأول ـ نظرة عامة	١-٢٨	١
ألف ـ وجهة نظر الهيئة في مسألة اضفاء المشروعية على استخدام العقاقير المخدرة للأغراض غير الطبية .	١٣-٢٤	٥
باء ـ محاولات ايجاد سوق دولية مشروعة لمنتجات الكوكا	٢٥-٢٨	١٠
الثاني ـ إعمال نظام المراقبة الدولية للعاقير المخدرة	٢٩-٨٨	١٢
ألف ـ المخدرات	٢٩-٥٢	١٢
باء ـ المؤثرات العقلية	٥٣-٧٢	١٧
جيم ـ المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية	٧٣-٨٨	٢٢
الثالث ـ تحليل الوضع العالمي	٨٩-٣٥٨	٢٦
ألف ـ افريقيا	٨٩-١١٩	٢٦
باء ـ شرق وجنوب شرق آسيا	١٢٠-١٥٥	٣١
جيم ـ أوقيانوسيا	١٥٦-١٦٦	٣٨
دال ـ جنوب آسيا	١٦٧-١٨٥	٤٠
هاء ـ الشرقان الأدنى والأوسط	١٨٦-٢١١	٤٣
واو ـ أوروبا	٢١٢-٢٦٩	٤٨
زاي ـ أمريكا الشمالية	٢٧٠-٢٩٦	٦١
حاء ـ أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي	٢٩٧-٣٥٨	٦٥
المرفق ـ الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات		٧٨

أولا - نظرة عامة

١ - لم تسفر التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي للتقليل من اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار بها بعد عن تحقيق المزيد من النتائج الملموسة والحاسمة عالميا ، وبالتالي لا تزال صلاحية وملاءمة تدابير مراقبة العقاقير المخدرة التي وافقت عليها الحكومات في الاتفاقيات والقرارات الدولية موضع شك . فالوضع المتعلق باساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار بها ، الذي يقترن بالعنف والفساد ، لا يزال معتما ، ولكن لا تعتقد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أنه تم العثور على بدائل صالحة تحل محل السياسات الحالية وتعكس هذه الحالة بشكل هام . فلا بد للجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم من أجل مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار بها من أن تكون مستمرة ومتوازنة ومتوافقا عليها دوليا حتى يمكن تحقيق المزيد من النتائج الايجابية . ولاساءة استعمال العقاقير المخدرة صلة وثيقة بالمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولا يمكن انكار أن احراز تقدم في هذه المجالات سيسهم في حل مشكلة اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وقد تم الابلاغ عن تطورات ايجابية في عدد من البلدان ، وهذه التطورات يجب أن تدرس وتناقش بشكل أكثر عناية كي تستطيع بلدان أخرى أن تضع في اعتبارها التجارب الناجحة في أحد البلدان . والمطلوب بالاضافة الى ذلك من وسائل الاعلام أن تقوم بتحليل هذه التطورات الايجابية وبالابلاغ عنها .

٢ - وتقدر الهيئة تقديرا بالغا جهود برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات . ففي غضون عام ١٩٩٢ ، تعاون هذا البرنامج مع ٩٧ بلدا من خلال ١٣٠ برنامجا اقليميا وقطريا محددا لمراقبة العقاقير المخدرة . وعلاوة على ذلك ، اشتمل برنامج العمل التنفيذي لعام ١٩٩٢ على ٣٠ مشروعا عالميا داعما لمجموعة واسعة من أنشطة مراقبة العقاقير المخدرة ، مثل التدريب التخصصي ، والبحوث والخدمات الاستشارية . وقد نفذ برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات هذه الانشطة بالتعاون مع وكالات متخصصة مختلفة في منظومة الأمم المتحدة ، ومع منظمات دولية حكومية أخرى ومنظمات غير حكومية شتى . وبالاضافة الى ذلك ، هناك ١٥٠ مشروعا في سبيل التنفيذ . وتبلغ ميزانية برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات المرصودة للتعاون التقني في سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ما مجموعه ١٨٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . ويدعم البرنامج كذلك عمل الهيئة عن طريق توفير أمانة مدمجة اداريا في هيكله ، فضلا عن توفير غير ذلك من الدعم عند الطلب .

٣ - والهيئة قلقة من تأثير عدد من الأحداث العسكرية والسياسية والاقتصادية التي وقعت في العالم على حالة مراقبة العقاقير المخدرة . فالعديد من البلدان الحديثة الاستقلال التي تعيد تنظيم هياكلها الادارية لم تعتمد بعد تشريعات تمكنها من أن تراقب بشكل كاف الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . وقد قام برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، بناء على مبادرات اتخذتها

الهيئة في عام ١٩٨٨ لمساعدة الحكومات في تعزيز اداراتها الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة ، باعداد تشريع نموذجي يمكن استخدامه على الفور لاقامة الأساس التشريعي الضروري للمراقبة الفعالة للعقاقير المخدرة . وقد اعتمدت منظمات اقليمية مثل لجنة البلدان الامريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ومنظمة الدول الأمريكية تشريعا نموذجيا آخر يتعلق بمسائل محددة تتصل بمراقبة العقاقير المخدرة مثل مسألتي غسل الأموال والسلائف .* وينبغي لحكومات جميع البلدان التي لا تتمشى تشريعاتها الوطنية بعد مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة أن تقوم ، دون تأخير ، بالنظر في التشريعات النموذجية الموجودة بغية اعتمادها . فالانضمام الى المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ووجود تشريعات ملائمة لمراقبة العقاقير المخدرة شرطان أساسيان لتحقيق فعالية التدابير العملية وفعالية المساعدة الدولية في ميدان مراقبة العقاقير المخدرة . ولا يمكن لبلد لا توجد فيه تشريعات كافية أن يشارك بشكل فعال في الأنشطة العالمية المتفق عليها لمراقبة العقاقير المخدرة .

٤ - وفي بعض البلدان ، كان لانتاج العقاقير المخدرة غير المشروعة وصنعها والاتجار بها أثر قوي على الاقتصاد في مجموعه ، فقد حقق نسبة مئوية عالية من الناتج القومي الاجمالي . وطالما ظل الاقتصاد الوطني معتمدا على مثل هذه الأنشطة غير المشروعة ، فان أي جهد يبذل لمكافحتها سيكون له أثر ارتدادي كبير على النشاط الاقتصادي أو سيكون مصحوبا بمخططات تعويضية مكلفة . ولذلك ينبغي لكل حكومة أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لمنع الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالعقاقير المخدرة من أن تصبح جزءا مكملا للاقتصاد الوطني الى حد تكون معه لمكافحتها عواقب اقتصادية خطيرة .

٥ - ولا تزال الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة يشكلان تهديدا للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان

---

* يستخدم تعبير "سليفة" للاشارة الى أية مواد مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (E/CONF.82/15 و Corr.2) ، الا حيث يتطلب النص معنى مختلفا . وكثيرا ما توصف هذه المواد بأنها كيماويات ضرورية أو مذيبات أو سلائف ، وفقا لخصائصها الكيميائية الرئيسية . ولم يستخدم مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية سنة ١٩٨٨ أي تعبير محدد لوصف هذه المواد ولكنه ، وبدلا من ذلك ، أدرج في الاتفاقية تعبير "المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية" . بيد أنه أصبح من الشائع أن يشار الى جميع هذه المواد بتعبير "سلائف" ؛ ومع أن هذا التعبير غير صحيح من الناحية التقنية ، فقد قررت الهيئة استخدامه في التقرير الحالي توخيا للاختصار .

عديدة . ويبدو أن هناك ارتباطا بين الزراعة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وأنشطة العصابات المخربة في بعض بلدان أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا ، وان كان قد تم الابلاغ أيضا عن وجود روابط مماثلة في مناطق أخرى من العالم . وكثيرا ما تشكل العائدات المتأتية من توفير "الحماية" الى القائمين بالزراعة غير المشروعة ومن المشاركة في التسويق والتوزيع غير المشروعين للمنتجات غير المشروعة الأساس المالي الرئيسي الذي تعتمد عليه الأنشطة الارهابية .

٦ - ويعد التعاون الدولي والاقليمي الوثيق حجر الزاوية في محاربة أنشطة عصابات المخدرات . وبغية تعزيز مثل هذه الجهود المتضافرة ، ينبغي أن تضع جميع الحكومات نصب عينيها أن عملها يجب أن يستند الى قوانين وطنية لا تكون منسجمة مع المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة فحسب ، بل كذلك مع القانون الدولي بشكل عام . وينبغي أن تتيقن الحكومات من أن قوانينها الوطنية لا تنتهك سيادة بلدان أخرى . فعدم احترام هذه المبادىء سيسيء الى وجود علاقات طيبة بين الحكومات وسيكون له تأثير سلبي على التعاون . فقد أدى قرار قضائي كان مثارا للجدل في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تسليم المجرمين ، للأسف ، الى تجدد توتر العلاقات بين حكومات في القارة الأمريكية في سنة ١٩٩٢ .

٧ - ونجحت جماعات المهربين في جعل العقاقير المخدرة ، ولا سيما القنب والكوكايين والهيروين ، متوافرة في كل مكان من العالم تقريبا . وقد ركزت أغلبية سلطات انفاذ قوانين العقاقير المخدرة جهودها على مكافحة الاتجار بالهيروين والكوكايين ، ولكن أولي اهتمام أقل للاتجار العالمي بالمؤثرات العقلية على الرغم من أن امكانات اساءة استعمال مماثلة ومن أن أعراض الامتناع عنها أحيانا ما تكون أسوأ . ويجري الاتجار بالمنبهات والعقاقير المنومة المسكنة وتعاطيها على نطاق واسع ، لا في افريقيا وفي أنحاء من آسيا وأمريكا اللاتينية فحسب ، وانما أيضا في أوروبا وأمريكا الشمالية . وعادة ما تكون أسعار هذه المواد أقل كثيرا من أسعار الكوكايين والهيروين ، وكثيرا ما تستخدم كبدائل أو تكون هي نفسها العقاقير المخدرة المختارة . والهيئة قلقة جدا من أن تسريب عقار البيمولين المنشط من أوروبا الى افريقيا وآسيا لا يزال يتم دون هوادة بالرغم من كثرة التدخلات وجميع هذه المواد المسربة مصدرها أوروبا أو تمر عبر أوروبا . أما تسريب البنزوديازيبين فيحدث في أنحاء عديدة من العالم .

٨ - وفي أوروبا ، يبدو أن بعض الشركات انتهزت فرصة وجود بعض نواحي القصور وتنوع تدابير المراقبة الوطنية على المؤثرات العقلية ، فاختارت البلدان التي توجد فيها أضعف الضوابط على الاستيراد والتصدير لتحويل الأقراص الى الاتجار العالمي غير المشروع ، ولذلك فان الهيئة تأمل في أن يساعد المؤتمر المعني بمراقبة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية في أوروبا ، الذي سيعقد في استراسبورغ من ٣ الى ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ ، على وضع حد لتسريب المؤثرات العقلية من أوروبا . ويتم حاليا تنظيم المؤتمر بالاشتراك بين الهيئة وفريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا . ولابد من

الاتفاق على اجراءات في ميدان التشريع وانفاذ القوانين في أوروبا اذا أريد أن يكون لجهود برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ولجهود الهيئة الرامية الى تعزيز ادارات مراقبة العقاقير المخدرة في البلدان النامية أثر حقيقي على اساءة استعمال المؤثرات العقلية والاتجار بها .

٩ - وعلى الرغم من ادراك معظم الحكومات لضرورة وجود تدابير كفوءة لانفاذ القوانين ، فانه يبدو أنها متفقة على وجوب بذل المزيد من الجهود في ميدان الوقاية والعلاج واعادة التأهيل . ولما كانت لاساءة استعمال العقاقير المخدرة علاقة بالمشاكل الاجتماعية النفسية بشكل عام ، فان حل هذه المشاكل سيسهم أيضا في الحد من اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وقد لا يكون حل المشاكل الاجتماعية النفسية العامة ممكنا الا في البلدان التي تقرر فيها وجوب تخصيص الموارد الضرورية لهذا الغرض .

١٠ - وفي جميع البلدان تقريبا ، يستهلك قطاع انفاذ القوانين معظم الأموال المتاحة لتدابير مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وقد آن الأوان لتقييم آثار الجهود التي تبذلها الشرطة لكبح اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، ولا سيما الاتجار غير المشروع بها ، بعناية أدق . وبضعة بلدان قليلة فقط هي التي استحدثت آليات فعالة يتعاون قطاع انفاذ القوانين من خلالها تعاونا وثيقا مع قطاع العلاج واعادة التأهيل . ففي السويد ، على سبيل المثال ، يساعد مثل هذا التعاون الوثيق على ابقاء مستوى الطلب على العقاقير المخدرة غير المشروعة منخفضا ويضمن تعرف السلطات على أكبر عدد ممكن من متعاطي العقاقير المخدرة واتاحة علاج هؤلاء واعادة تأهيلهم .

١١ - وقد حدثت زيادة بالغة في انتشار الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري بشكل وبائي خلال العقد الماضي ، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية ، ولا سيما بين متعاطي العقاقير المخدرة . وهناك تفاوت كبير بين الأقاليم من حيث مدى انتشار الاصابة بهذا الفيروس بين متعاطي العقاقير المخدرة . وقد أجريت فحوصات في معظم البلدان الأوروبية لأشخاص لم يعلنوا أسماءهم لمعرفة ما اذا كانوا يحملون فيروس القصور المناعي البشري ؛ بيد أن أخذ العينات وجهة معينة قد يفسر بعض هذا التفاوت . وتبلغ النسبة المقدرة للأشخاص المصابين بفيروس القصور المناعي البشري بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن ما بين ١ و ٥ في المائة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، و ٢٠ في المائة في ألمانيا ، و ٣٠ في المائة في هولندا ، ومن ٣٠ الى ٨٠ في المائة في ايطاليا ومن ٤٠ الى ٦٠ في المائة في اسبانيا ، و ٥٨ في المائة في فرنسا . وثمة حاجة الى جمع المزيد من البيانات الوبائية عن مدى وطبيعة العلاقة بين اساءة تعاطي المخدرات والاصابة بفيروس القصور المناعي البشري . وينبغي أن تؤخذ نتائج الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع في الاعتبار لدى صوغ السياسات الوطنية المتعلقة بالعقاقير المخدرة .

١٢ - وتراقب الهيئة عن كثب ظهور اقتراحات ترمي الى اضفاء المشروعية على استعمال العقاقير المخدرة للأغراض غير الطبية ، مما يعني في الواقع الاستعمال الترفيهي لجميع المخدرات و/أو المؤثرات العقلية أو لبعضها . واذا طبق هذا الاجراء فانه سيكون مخالفا للأحكام الراهنة للمعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . وأي طرف في هذه المعاهدات يسمح بمثل هذا الاستعمال سيكون مقصرا في تنفيذ أحكام المعاهدات بصدق وحسن نية ، وسيكون فضلا عن ذلك من عوامل تقويض الركن الأساسي في النظام الدولي لمراقبة العقاقير المخدرة ، أي التطبيق العالمي لجميع أحكام المعاهدات . ومع ذلك زادت الحركات التي تنادي باضفاء هذه المشروعية من أنشطتها في عدد من البلدان المستهلكة والمنتجة بدعم مؤسسي في بعض الأحيان وتسهيلا لمهمة الحكومات ولجنة المخدرات وغيرها من هيئات صنع القرار الوطنية والدولية التي تواجه مثل هذه الاقتراحات ، يرد أدناه تحليل موجز لمعنى وعواقب اضفاء المشروعية على استعمال العقاقير المخدرة للأغراض غير الطبية .

ألف - وجهة نظر الهيئة في مسألة اضفاء المشروعية على استعمال العقاقير المخدرة للأغراض غير الطبية

١٣ - يعكس النقاش حول اضفاء المشروعية على استعمال العقاقير المخدرة للأغراض غير الطبية ، الى جانب تغطيته اعلاميا ، سوء الفهم الواسع الانتشار لالتزامات الأطراف المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، ولا سيما فيما يتعلق بحدود التزام الأطراف بالمعاقبة على استهلاك متعاطي العقاقير المخدرة الشخصي وغير الطبي . ومن الضروري توضيح هذه الالتزامات قبل النظر في بعض الحجج الرئيسية التي يسوقها المنادون باضفاء المشروعية .

١٤ - والمطلوب بوجه عام من الأطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١[(١)] واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١[(٢)] هو أن تقصر انتاج العقاقير المخدرة وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار فيها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية . وتحقيقا لهذه الغاية ، يطلب من كل طرف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، بموجب المادة ٤ من تلك الاتفاقية ، أن يتخذ "التدابير التشريعية والادارية اللازمة" ومن كل طرف في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، بموجب المادة ٥ من تلك الاتفاقية ، أن يتخذ "ما يراه مناسبا من تدابير" .

١٥ - وفي ظروف معينة ، تطالب اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨[(٣)] من الأطراف أيضا باعتبار مجموعة واسعة من الأنشطة المتصلة بالعقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة بمثابة جرائم يعاقب عليها . ولا تطالب أي من تلك الاتفاقيات باعتبار الاستهلاك غير المشروع للعقاقير المخدرة في حد ذاته جريمة يعاقب عليها . وبدلا من ذلك ، تتناول الاتفاقيات بصورة غير مباشرة الاستهلاك غير المشروع

للعقاقير المخدرة في أحكامها المتعلقة بأنشطة مثل زراعة العقاقير المخدرة غير المشروعة أو شرائها أو حيازتها . وفي حال ممارسة هذه الأنشطة لغرض الاستهلاك الشخصي لأغراض غير طبية :

(أ) يجوز للأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ أن ترى أنه غير مطلوب منها النص في قوانينها على أن هذه الأنشطة تدخل في عداد الأفعال الاجرامية . ويبدو أن الأساس الذي يستند اليه هذا الرأي هو أنه ، لما كانت الالتزامات المتصلة بالأحكام الجنائية تظهر في معرض المواد المتصلة بالاتجار غير المشروع ، فان تلك الالتزامات لا تنطبق الا على الزراعة أو الشراء أو الحيازة لغرض الاتجار غير المشروع ؛

(ب) ما لم يكن قيام الأطراف بذلك مخالفا للمبادىء الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظمها القانونية ، فان اتفاقية سنة ١٩٨٨ وحدها تطلب من الأطراف بوضوح أن تجرم قانونا حيازة العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة أو شراءها أو زراعتها لغرض الاستهلاك الشخصي غير الطبي ؛

(ج) لا تطلب أي من الاتفاقيات من أي طرف أن يدين أو يعاقب متعاطي العقاقير المخدرة الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم حتى في حال اعتبارها في عداد الأفعال الاجرامية التي تستحق العقاب . ويجوز للطرف أن يختار التعامل مع متعاطي العقاقير المخدرة من خلال تدابير بديلة غير العقوبات الجنائية تشمل المعالجة أو التثقيف أو الرعاية اللاحقة أو اعادة التأهيل أو اعادة الادماج الاجتماعي . ويجوز مع ذلك لأحد الأطراف أن يختار تطبيق عقوبات جنائية في مثل هذه الحالات لأن كل اتفاقية تسمح للطرف باعتماد تدابير أشد أو أقسى من التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية اذا كان يرى أن مثل هذه التدابير مستصوبة أو ضرورية لمنع الاتجار غير المشروع أو قمعه .

١٦ - وفيما يتعلق بالحجج الرئيسية التي يسوقها مؤيدو اضفاء المشروعية ، فان النظر في ثلاث منها فقط كفيل بتوضيح بعض الشواغل التي تقلق الهيئة . فالمنادون باضفاء المشروعية يرون ما يلي :

(أ) "إن اضفاء المشروعية له ما يبرره ، لأن انفاذ القوانين أخفق في ضبط العرض غير المشروع أو في تقليل الطلب غير المشروع" : بيد أن هذه الحجة تتجاهل واقع أن العقوبات القانونية ساعدت على ردع المدمنين المحتملين أو تأخير ادمانهم ، وبذلك حدّت من نمو السوق غير المشروعة ؛

(ب) "بالنظر الى المستويات الراهنة للحصول على العقاقير المخدرة غير المشروعة ، فلن يكون لاضفاء المشروعية الا حد أدنى من التأثير العكسي على المستويات الحالية لاساءة استعمال العقاقير المخدرة ، وبالتالي فان ما سيولده من مشاكل اضافية تتعلق بالصحة أو السلامة أو السلوك سيكون محدودا" : بيد أن هذه الحجة

تتجاهل احتمال حدوث زيادة في الطلب من قبل الأفراد والمجتمع ، ولا سيما بين الشباب ، بسبب ما قد ينجم عن ازالة الحواجز القانونية واطلاق زمام المبادرة وتخفيض أسعار السوق . وتتجاهل هذه الحجة كذلك امكانية حدوث زيادة كبيرة في التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة التكاليف التي ستتكبدها نظم الرعاية الصحية (على ضوء التجربة العالمية في مجال تعاطي الكحول والتدخين) . وقد يؤدي ذلك الى زيادة حادة في التكاليف نتيجة للاصابات المتصلة بالحوادث وغيرها من المشاكل المتصلة بالصحة ؛

(ج) "إن اضفاء المشروعية سيقضي على الشرور التي خلقتها قوانين العقاقير المخدرة ، مثل الفساد والعنف والجرائم المرتبطة بالعقاقير المخدرة ، وهي أسوأ من العقاقير المخدرة نفسها" : تفترض هذه الحجة أن الأسواق السوداء التي تباع فيها العقاقير المخدرة وحالات الفساد ستنخفض بشكل ملحوظ ، غير أن من المؤكد أنه ما من مجتمع محلي يمكن أن يقبل توفير جميع العقاقير المخدرة المساء استعمالها لجميع المتعاطين الحاليين والمحتملين (بمن فيهم الأطفال) دون أية قيود وبأسعار منخفضة نسبيا . وحتى اذا افترضنا أن الجرائم التي ترتكب من أجل الانفاق على التعاطي الشخصي للمخدرات يمكن أن تقل ، فان الجرائم التي ترتكب تحت تأثير المخدرات ، وجرائم العنف المزمن في الأسرة وفي المجتمع المحلي يمكن أن تزداد . كما ان افتراض أن النشاط الاجرامي المنظم وما يرتبط به من عنف سيخفضان انخفاضا كبيرا قد ينطوي على استهانة بقدرة الجريمة المنظمة على التكيف مع الأحوال المتغيرة ، دون أن تفقد كثيرا من نفوذها الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي .

١٧ - وعلاوة على ذلك ، يبدو للهيئة أن المنادين باضفاء المشروعية لم يتناولوا بشكل كاف الأسئلة العملية الصعبة التي يجب الرد عليها اذا أريد النظر بصورة أكثر جدية الى المقترحات المتعلقة باضفاء المشروعية على استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لغير الأغراض الطبية . والأسئلة التالية تساعد على توضيح بعض التعقيدات الكامنة في تلك المقترحات :

(أ) ما هي العقاقير المخدرة التي ستضفى عليها المشروعية (القنب ، الكوكايين ، الكراك (الشكل المطلق القاعدة للكوكايين) ، الهيروين ، المهلوسات ، "النشوة") ؟ وعلى أساس أية معايير ستضفى عليها المشروعية ومن الذي سيحدد تلك المعايير ؟

(ب) ما هي مستويات الفعالية المسموح بها (٥ في المائة أو ١٠ في المائة أو ١٤ في المائة من محتوى القنب من رابع تتراهيدروكانابينول ؛ و "البورمي من المستوى رقم ٣" (Burmese No. 3 grade) ، أو "مكسيكان بلاك تار" ("Mexican black tar") أو هيروين "تشاينا وايت" ("China White") ؟

(ج) بما أنه سيترتب على اضفاء المشروعية الغاء الشروط المتعلقة باعطاء وصفات بالمستحضرات الصيدلية ذات التأثير النفساني ، ما هو الاجراء الذي سيتخذ لمراقبة العواقب الضارة وللاستعمال غير الطبي ؟ كيف سيعالج تسويق مثل هذه العقاقير المخدرة الجديدة ؟ هل سيسمح بها حتى بدون فترة اختبار صلاحية وتقييم ؟ ماذا سيحدث بالنسبة الى "العقاقير المحورة" ؟

(د) هل سيكون الانتاج والصنع محدودين ؟ وان كان الأمر كذلك ، كيف سيتم إعمال الحدود المقررة (كأن يقتصر الانتاج والصنع مثلا على الانتاج المنزلي للاستعمال الشخصي أو على الصناعات المنزلية أو على المؤسسات الكبرى) ؟

(هـ) ما هي القيود التي ستفرض على السوق ؟ هل سيشمل ذلك القطاع الخاص أو القطاع العام أو كليهما ؟ كيف سيتم تقرير وتنظيم السعر والنقاوة ومستويات الفعالية ؟ هل سيسمح بالاعلان ؟ وان كان الأمر كذلك ، ما هي العقاقير المخدرة التي سيعلن عنها ومن الذي سيعلن عنها ؟

(و) أين ستباع هذه العقاقير المخدرة (مثال ذلك ، بدون وصفات ، أو بواسطة البريد ، أو بواسطة آلات البيع ، أو في المطاعم) ؟ هل سيقتصر بيع هذه العقاقير على المتعاطين المرتهنين بها ؟ وان كان كذلك ، ما عددهم ومن أية مدن أو بلدان ؟ ماذا عن المجرمين وعن الذين لم تسند اليهم بعد صفة المرتهنين ؟

(ز) هل ستفرض حدود عمرية على استعمال العقاقير المخدرة التي أضيفت عليها المشروعية ؛ وان كان كذلك ، على أي منها (كالحصول مثلا على القنب في سن ١٦ عاما ، والكوكايين في سن ١٨ عاما ، والهيروين في سن ٢١ عاما) ؟ هل ستفرض قيود على الاستعمال بسبب اضعافه للأداء (مثال ذلك ، القيود على استعمالها من قبل عمال النقل وعمال الدفاع وعمال الطاقة النووية وغيرهم من العمال) ؟

(ح) فيما يتعلق بأية قيود يرى أنها ضرورية أو مستحسنة ، أي جهة ستتولى تنفيذ القانون ، وما هي العقوبات والجزاءات التي ستقرر بشأن المخالفات ، وكيف ستعالج مخاطر الفساد و"الاتجار غير المشروع" المستمر ؟

١٨ - وهذه الأسئلة ليست جامعة شاملة بأي حال . فأي تحليل سليم للمقترحات تعرقله التعريفات غير الواضحة لبعض التعابير الأكثر استخداما . فمن الصعب ، على سبيل المثال ، التوصل الى رأي بشأن التمييز بين ما يسمى بالعقاقير المخدرة "القوية" و "الخفيفة" ، لأن هذين التعبيرين من التعابير الشائعة التي لم تعرّف بوضوح في أي وقت من الأوقات . ويظهر هذان التعبيران عادة في قائمة المفردات التي يستخدمها مؤيدو اضفاء المشروعية على استعمال بعض المخدرات ، وفي مقدمتها القنب . بيد أن استخدام هذين التعبيرين قد يكون مضللا لأنه يوحي بأن الفرق بين العقاقير المخدرة

"القوية" والعقاقير المخدرة "الخفيفة" يمكن مساواته بالتمييز الواضح المعروف جيدا بين المشروبات القوية (الروحية) والخفيفة (المرطبات) .

١٩ - ويبدو أن الهدف الأساسي الذي يسعى اليه من ينادون باضفاء المشروعية هو استعمال المخدرات و/أو المؤثرات العقلية بغرض الترفيه . ولا بد من ملاحظة أن خطوة كهذه ستخلق طلبا قانونيا على هذه العقاقير المخدرة وبالتالي ضرورة الغاء القيود الحالية المفروضة على عرضها (الزراعة والانتاج والصنع والاتجار والتوزيع) أو تغييرها بشكل جذري . ويوفر التاريخ مثالا جيدا على عواقب مثل هذا التغيير . فسوف تكون النتيجة مماثلة لحالة الصين في القرن التاسع عشر عندما اضطر هذا البلد ، بعد حرب الأفيون ، الى قبول التوافر الحر للأفيون . وفي أعقاب ذلك الاجراء ، زاد عدد مدمني الأفيون في البلد زيادة رهيبة الى ما يقدر بنحو ٢٠ مليونا .

٢٠ - ولا تقيد توافر المخدرات والمؤثرات العقلية أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة فحسب ، بل تقيده كذلك القوانين واللوائح الصيدلية الوطنية . وأغلبية المخدرات والمؤثرات العقلية هي مستحضرات صيدلية تخضع حاليا للوائح من شقين : القيود الموضوعة لمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة ؛ والقيود المفروضة على وصفها وصرفها بقصد الوقاية من الأضرار الصحية وتعزيز التقيد بالممارسة السريرية السليمة . وبدون إلغاء لوائح الصحة العامة ، سيكون من المستحيل ضمان توافر المستحضرات الأفيونية والمنبهات (كوكايين أو أمفيتامينات) والباربيتورات والبنزوديازيبينات ، الخ ، للأغراض الترفيهية .

٢١ - ويمكن افتراض أن المنادين باضفاء المشروعية على استعمال بعض المخدرات و/أو المؤثرات العقلية لا يعتزمون تخريب النظام التنظيمي للمستحضرات الصيدلية ، ولكن الابقاء على هذا النظام مع اضفاء المشروعية على استعمال الهيروين أو الكوكايين مثلا في نفس الوقت ، سيخلق وضعا شاذا : فسوف تطبق القيود في هذه الحالة على المستحضرات الصيدلية الأقل تسببا في الادمان أو غير المسببة للادمان دون مواد من نفس فئات المستحضرات الصيدلية هذه ولكنها تنطوي على امكانية أكبر لاساءة الاستعمال وعلى خواص مولدة للارتهان .

٢٢ - ومعظم المناقشات المتعلقة باضفاء المشروعية على استعمال العقاقير المخدرة للأغراض غير الطبية (أي الترفيهية) تنصب حاليا على القنب . ومنذ اعتماد اتفاقية سنة ١٩٦١ ، ظهرت في الأسواق غير المشروعة منتجات جديدة قوية المفعول للغاية مثل "زيت القنب" أو "زيت الحشيش" (مثال ذلك "مركّز القنب") وطبقت تكنولوجيات جديدة لزيادة نسبة رابع هيدروكانابينول في نباتات القنب المزروعة . وبهذه المناسبة ، تود الهيئة أن تلفت انتباه البلدان الصناعية الى أنها هي التي كانت البادئة في سنة ١٩٦١ بادخال المراقبة الدولية على القنب في وقت لم تكن تواجه فيه بلدانها مشاكل خطيرة تتعلق باساءة استعمال القنب . وقد نفذت البلدان التي كان القنب فيها

يستهلك تقليديا أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ . وبالتالي اذا ما أضيفت المشروعية على القنب ، فان مسؤولية البلدان الصناعية في هذا الشأن ستكون ضخمة : فسوف تضطر الى أن تبرر في آن معا قرارها في سنة ١٩٦١ بحظر القنب ، وقرارها الجديد باضافة القنب الى مواد أخرى تتمتع بالمشروعية كالكحول والتبغ .

٢٣ - ويمكن للحجج التي ساقها المنادون باضفاء المشروعية ، بالرغم من تقديمها بحسن نية ، أن تبدو منطقية وبسيطة بينما لا تكون كذلك ؛ وهي لا تصمد أمام التقييم الانتقادي وتميل الى السير في الاتجاه المعاكس للتجربة العامة . وقد حاولت المقترحات المؤيدة لاضفاء المشروعية أن تعرض فوائد محتملة لاضفاء المشروعية في مقابل تكاليف الاحتفاظ بالضوابط القانونية القائمة ، دون أن تتطرق بشكل كاف الى فوائد تلك الضوابط أو الى التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي ستنشأ عن ازالتها . وفي رأي الهيئة أن المنادين باضفاء المشروعية لم يقدموا بعد بديلا شاملا أو متماسكا أو صالحا بصورة كافية للنظام الحالي المتعلق بالمراقبة الدولية لاساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتعتقد الهيئة اعتقادا راسخا أن السماح باستعمال العقاقير المخدرة للأغراض الترفيهية سيكون له تأثير ضار كبير ومستديم على الصحة العامة والرفاه الاجتماعي والنظام الدولي لمراقبة العقاقير المخدرة .

٢٤ - وتجرى في سويسرا دراسة استطلاعية لتقييم نتائج وصف الهيروين لعدد محدود من الأشخاص المرتهنين ارتهانا شديدا بالمواد الأفيونية . وفي رأي الهيئة أن هذه التجربة ينبغي اعتبارها من قبيل التجارب السريرية المراقبة وألّا تفسّر بأنها خطوة صوب نزع الصفة الاجرامية أو حتى صوب اضفاء المشروعية على اساءة استعمال المواد الأفيونية .

باء - محاولات ايجاد سوق دولية مشروعة لمنتجات الكوكا

٢٥ - بينما تسعى الحركات التي تدعو الى اضفاء المشروعية الى اجتذاب اهتمام وسائل الاعلام والاهتمام السياسي ، وخاصة في أوروبا ، تقوم بوليفيا بحملة متناسقة لتخفيف القيود المفروضة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة على أوراق الكوكا وأنواع من المنتجات القائمة على الكوكا مثل شاي الكوكا ومعجون أسنان الكوكا . وهذه الحملة تتعارض مع أحكام وأهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ . ومع أن حملات مماثلة جرت في بيرو على نطاق أضيق ، فان الهيئة تفهم أن هناك دولا أخرى منتجة في المنطقة لا تؤيد تخفيف القيود التي تفرضها اتفاقية سنة ١٩٦١ .

٢٦ - وتقيد اتفاقية سنة ١٩٦١ جميع هذه الأنشطة على وجه التحديد ، من انتاج أوراق الكوكا ومنتجات أوراق الكوكا الى استعمالها* . وتخفيف القيود التي تفرضها تلك الاتفاقية حتى يمكن تسويق أوراق الكوكا ومنتجات أوراق الكوكا دوليا لأغراض أخرى سيتطلب تغييرا جذريا في موقف المجتمع الدولي واجراء تعديلات في اتفاقية سنة ١٩٦١ . فبدون تعديل اتفاقية سنة ١٩٦١ ستبقى قيودها على الاستيراد للأغراض غير الطبية أو العلمية تفرض حظرا فعليا على محاولة تصديرها لهذه الأغراض .

٢٧ - واختصاص الهيئة هو ضمان قيام جميع الأطراف بالتنفيذ الفعلي للأحكام المتفق عليها . وتحقيقا لهذا الغرض ، أجرت الهيئة اتصالات مع جميع الحكومات ، بما فيها الحكومتان المعنيتان بهذه الحالة ، ولفتت انتباهها بصورة متكررة الى أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ التي تنظم أوراق الكوكا . وتمثلت المشكلة الرئيسية ، طوال العقدين الماضيين ، في تنفيذ هذه الأحكام بصورة غير كافية ، ولا سيما فيما يتعلق بزراعة شجيرة الكوكا واستعمال أوراق الكوكا نتيجة للظروف السائدة في البلدين المعنيين . ولا بد بالتالي من جعل التشريعات الوطنية أكثر تماشيا مع المتطلبات ذات الصلة في اتفاقية سنة ١٩٦١ .

٢٨ - والهيئة على ثقة من أن البلدين المعنيين سيواصلان ما يقومان به من عمل بناء للوفاء بالتزامات الرقابة التي تنص عليها أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ بشأن شجيرة الكوكا وأوراق الكوكا . ومن المؤكد أن تخفيف الرقابة المفروضة على المواد الأولية الرئيسية المستخدمة في صنع الكوكايين ، أي أوراق الكوكا ، سيكون متنافيا مع الجهود الدولية المتفق عليها لوضع ضوابط على المواد التي كثيرا ما تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية .

---

* (تتضمن اتفاقية سنة ١٩٦١ أحكاما تهدف الى القضاء على الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا وعلى الاستعمال غير المشروع لأوراق الكوكا (المواد ٢٢ و ٢٦ و ٢٧) . وتجيز الاتفاقية للدولة الطرف الاحتفاظ بحق السماح مؤقتا بمضغ أوراق الكوكا في أي مكان من أراضيها ، مع مراعاة القيد الذي يفرض الغاءه خلال ٢٥ سنة من تاريخ نفاذ تلك الاتفاقية (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) .

وتتضمن اتفاقية سنة ١٩٨٨ تدابير الزامية لمنع الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا والقضاء عليها . وتقتضي الفقرة ٢ من المادة ١٤ من الاتفاقية ، في جملة أمور ، "أن تولى المراعاة الواجبة للاستعمالات التقليدية المشروعة ، حيثما يكون هناك دليل تاريخي على هذا الاستعمال" (E/CONF.82/15 و Corr. 2) . وبسبب القلق من أن تفسر هذه الفقرة بأنها تقلل من التزامات الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، أدرج في الفقرة ١ من المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ نص خاص بعدم الاخلال بغية تعزيز الحكم العام المتعلق بعدم الاخلال في المادة ٢٥ من تلك الاتفاقية .

ثانيا - إعمال نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة

ألف - المخدرات

١ - الوضع فيما يتعلق بالاتفاقيتين والتعاون مع الحكومات

٢٩ - حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، بلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٦١ أو في هذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢[٤] ١٣٥ دولة ، منها ١١٠ دول أطراف في الاتفاقية بصيغتها المعدلة . ومنذ صدور تقرير الهيئة السابق ، أصبحت سلوفينيا وسيشيل طرفين في اتفاقية ١٩٦١ وفي هذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢ . وفضلا عن ذلك ، أصبحت بوركينا فاصو ، التي كانت من قبل طرفا في اتفاقية ١٩٦١ ، طرفا في هذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة .

٣٠ - وبعد مرور قرابة ٣٠ عاما على بدء نفاذ اتفاقية ١٩٦١ ، لم تصبح بعد ٥٢ دولة ، منها معظم دول كومنولث الدول المستقلة ، أطرافا في هذه الاتفاقية أو فيها بصيغتها المعدلة . ويوجد أكبر عدد من الدول غير الأطراف في الاتفاقية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادىء والكاريبي . وفضلا عن ذلك ، لا توجد في عدد من الدول الأطراف قوانين ولوائح محدّثة وشاملة بحيث تتمشى مع أحكام الاتفاقيتين الدوليتين لمراقبة المخدرات .

٣١ - وقدم ما مجموعه ١٠١ من البلدان والأقاليم معلومات احصائية كاملة عن عام ١٩٩١ عملا بأحكام المادة ٢٠ من اتفاقية ١٩٦١ . وقدمت ثمان وستون دولة أخرى بيانات جزئية فقط ، ومن بين هذه الدول ثلاثة من البلدان الرئيسية في مجال الصناعة التحويلية والتصدير ، وهي ايطاليا والبرازيل والبرتغال . ولم ترد حتى الآن معلومات احصائية من ١٦ بلدا واقليما ، هي أنغيلا وبليز وبورندي وجبل طارق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وزامبيا وسانت لوسيا والصومال وغابون وغرينادا وفييت نام وكمبوديا وليبريا وموريتانيا ونيكاراغوا . ولم يقدم بعض هذه الدول والأقاليم معلومات احصائية عن عدة سنوات ماضية .

٣٢ - وفيما يتعلق بالتقديرات السنوية للمخدرات اللازمة للاحتياجات المشروعة في سنة ١٩٩٣ ، قدمت ١٢٤ دولة و ٦ أقاليم هذه المعلومات وفقا لما تنص عليه المادة ١٩ من اتفاقية ١٩٦١ . ووضعت الهيئة تقديرات بشأن الدول الستين والأقاليم الأربعة المتبقية التي لم تقدم التقديرات الخاصة بها . وبالاضافة الى ذلك ، قدمت الحكومات في سنة ١٩٩٢ نحو ٧٠٠ تقدير تكميلي أكدتها الهيئة . وبالنظر الى أن ارتفاع عدد التقديرات التكميلية يفرض أعباء ادارية ، فانه يمكن حث الحكومات على اعداد تقديراتها السنوية للمخدرات بمزيد من العناية .

٣٣ - وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الهيئة الى الحكومات ، ما زالت المعلومات الاحصائية والتقديرات السنوية للمخدرات ، الواردة من عدة بلدان ، تصل الى الأمانة متأخرة جدا . وبرزت ظاهرة جديدة ، وهي عدم تقديم بعض البلدان المصنعة أو المصدرة الرئيسية معلومات احصائية سنوية أو تقديمها هذه المعلومات في موعد متأخر . وأدى ذلك الى تأخر الهيئة في القيام بتحليل مفصل للمعلومات اللازمة للشروع في اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان المراقبة المناسبة . واذا استمرت هذه الحالة ، فان الهيئة ستجد صعوبة في تقدير مدى تنفيذ السلطات الوطنية لأحكام الاتفاقيتين تنفيذا فعليا . وبالاضافة الى ذلك ، سيكون من الصعب تقرير الحدود التي ينبغي ضمنها تنظيم الاتجار الدولي بالمخدرات وصنعها بشكل يتمشى مع اقامة التوازن الضروري بين العرض والطلب .

٣٤ - وتحث الهيئة الحكومات على مواصلة ايلاء اهتمام واف لالتزاماتها بموجب الاتفاقيتين وعلى اتخاذ اجراءات عاجلة لتقويم هذا الوضع . واذا أريد للنجاح الذي أحرز حتى الآن في مجال منع تسريب المخدرات من المصادر المشروعة أن يستمر مستقبلا ، فانه يجب على الحكومات أن تواصل اعطاء أولوية عالية لمراقبة الحركة المشروعة للمخدرات .

٢ - تقييم تنفيذ نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة

٣٥ - كما ذكر فيما سبق من تقارير الهيئة ، ظل تسريب المخدرات من قنوات التجارة المشروعة نادرا نسبيا . وعندما يحدث ذلك ، تكون الكميات المسربة تافهة مقارنة بحجم الصفقات المشروعة . وينطبق ذلك أيضا على المخدرات الموجودة في الأسواق المحلية للبيع بالجملة . فخلال الأعوام العشرة الماضية ، علمت الهيئة بحدوث ٢٦ حالة تسريب ومحاولة تسريب في التجارة الدولية . وكانت هذه الحالات في كثير من الحالات تتعلق باختفاء شحنات كاملة من المخدرات أو أجزاء من هذه الشحنات في المطارات وهي في طريقها الى جهات الوصول النهائية .

٣٦ - وبوجه عام ، يتم تسريب المخدرات من المصادر المشروعة نتيجة لجوانب قصور في تطبيق تدابير المراقبة في مجال التجارة الدولية . ومن نواحي القصور هذه عدم وجود تدابير رقابية مشددة في الموانىء والمطارات ، والتصدير دون استصدار مسبق لاذن التصدير ، والاستيراد بناء على شهادات استيراد صادرة عن سلطات أخرى غير السلطات المختصة باصدارها .

٣٧ - ويمتد هذا القصور في تطبيق الاتفاقيات الدولية لمراقبة نظام العقاقير المخدرة ليشمل أيضا نظام التقديرات . ويتزايد قلق الهيئة الآن باستمرار لعدم كفاية وعدم دقة المعلومات التي تقدمها بعض الحكومات لدعم التقديرات التكميلية . والهيئة تحث الحكومات بالحاح على ضمان أن تكون كل المعلومات المقدمة بالقدر من الدقة

والشمول الذي تقتضيه الاتفاقيات ، وينبغي لهذه الحكومات ألا تدخر جهدا في كفالة أن يكون المسؤولون مباشرة عن تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة على معرفة تامة وتفصيلية بهذه المقتضيات . والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومات في هذا الصدد اذا طلب منها ذلك .

٣٨ - ونتيجة للظروف الاستثنائية القائمة في بعض الدول من حيث الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية ، التمس عدد من البلدان المصدرة مشورة الهيئة بشأن كيفية الامداد بالمخدرات . ومع أن الهيئة اعتمدت نهجا عمليا في مثل هذه الحالات لتيسير السرعة في تسليم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية ، فانه ينبغي للدول المصدرة أن تضع في اعتبارها أن نجاح نظام المراقبة الدولية يتوقف الى حد كبير على تقيد الحكومات بدقة بأحكام المعاهدات ، وعلى جهود الهيئة في مجال الرصد ، ولذلك ينبغي للحكومات أن تكفل خضوع المخدرات التي تتبرع بها المنظمات الخيرية وما يماثلها من منظمات لنفس تدابير المراقبة المطلوبة بشأن أية صفقة ، وخضوعها بوجه خاص لنظام رخص الاستيراد والتصدير .

٣ - توافر المستحضرات الأفيونية للأغراض الطبية

٣٩ - بعد أن نشر في سنة ١٩٨٩ تقرير خاص اشتركت في اعداده كل من الهيئة ومنظمة الصحة العالمية[٥] عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٩ ، أعادت حكومات كثيرة تقدير احتياجاتها الطبية من المستحضرات الأفيونية ، واتخذت تدابير تكفل توافرها على نطاق أوسع ، واستحدثت تدابير رقابية ملائمة لتجنب امكانية تسريبها الى القنوات غير المشروعة . غير أنه ما زالت توجد في عدة بلدان قيود تحد من توافر المورفين وما شابهه من العقاقير المخدرة اللازمة للأغراض الطبية . وكانت العوامل التي تقرر على أساسها اعتماد هذه التقييدات هي المناخ الاجتماعي والسياسي السائد والمواقف الراهنة ازاء العقاقير المخدرة . وكما ورد في التقرير الخاص المذكور أعلاه ، يتعين على الهيئات التنظيمية والسلطات الصحية الوطنية وموظفي الرعاية الصحية أن ينسقوا جهودهم لضمان وجود توازن بين اجراءات المراقبة الفعلية المتخذة لمنع التسريب ، من ناحية ، وتوافر الكميات الكافية من المسكنات الأفيونية الضرورية للمرضى الذين يحتاجون اليها ، من الناحية الأخرى .

٤٠ - وقد ساور الهيئة القلق اذ علمت بمشروع بحث علمي في أحد البلدان الأوروبية يوصي بأن يصف الطبيب الهيروين لمتعاطي المخدرات أثناء فترة العلاج . وازاء هذا التطور الأخير ، تناشد الهيئة الحكومات أن تطلع على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات ، وكذلك على توصيات منظمة الصحة العالمية ، التي تدعو جميعا الى حظر صنع الهيروين وتصديره واستيراده واعطائه للبشر ، نظرا لأن الأوساط الطبية في معظم البلدان لم تعد تعترف بأن له أية قيمة علاجية .

٤ - أدوات التشخيص

٤١ - بالنظر الى المشاكل الادارية وغيرها من الاعباء التي غالبا ما تلقيها أدوات التشخيص على هيئات المراقبة الوطنية ، تجدد الاهتمام باستثنائها من نظام أذون الاستيراد والتصدير .

٤٢ - وتستعمل المختبرات وغيرها من الهيئات هذه أدوات التشخيص لأغراض اختبار العقاقير المخدرة ، وهي تتكون من قنينات من المواد البيولوجية المجففة بالتجمد وتحتوي على كميات ضئيلة من طائفة كبيرة من العقاقير المخدرة الخاضعة للرقابة الدولية . ويحرص على أن تكون كمية العقار المخدر المعني وتركيبة أدوات التشخيص بحيث تجعلان من الصعب استرجاع أي عقار مخدر بمقدار يمكن أن يوجد احتمالا لتعاطيه أو يشكل خطرا على الصحة العامة . ويشمل ذلك أيضا المواد البيولوجية التي تضاف اليها مخدرات وتستخدمها المختبرات لمراقبة النوعية . ولا توجد أية أحكام في اتفاقية ١٩٦١ تنص على اعفاء كميات قليلة من المخدرات تخرج عن نطاق مجموعة المخدرات المدرجة في الجدول الثاني .

٤٣ - ويتطلب هذا الاعفاء موافقة كل من البلدان المصدرة والبلدان المستوردة المعنية . ولما كانت بعض البلدان تنص على اعفاءات في قوانينها الوطنية ، وحرصا على وجود سياسة عامة مقبولة دوليا بشأن هذه المسألة ، فان الهيئة ترى أن من المستحسن لفت انتباه لجنة المخدرات الى هذه المسألة .

٥ - طلب المستحضرات الأفيونية وعرض المواد الخام الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية

٤٤ - ظل الاستهلاك العالمي للمستحضرات الأفيونية خلال العقدين الماضيين عند مستوى ٢٠٠ طن تقريبا من مكافىء المورفين سنويا ، منها ١٦٠ طنا من الكودايين . ومن بين المستحضرات الأفيونية الرئيسية المعنية ، لم يرتفع سوى استهلاك ثنائي هيدروكسيد الكودايين والمورفين ، حيث بلغ استهلاكهما على التوالي ١٨ طنا و ١١ طنا من مكافىء المورفين في ١٩٩١ ، وهي آخر سنة تتوافر بشأنها معلومات احصائية كاملة . وجدير بالذكر أن تزايد استهلاك المورفين يتصل بشكل رئيسي باستخدامه كمسكن يؤخذ عن طريق الفم لمعالجة المصابين بالسرطان . وعلى العكس من ذلك ، انخفض استهلاك المستحضرات الأفيونية الأخرى أو ظل على ما كان عليه . واتيل المورفين والفولكودين من بين المستحضرات الأفيونية التي ينخفض استهلاكها باستمرار ، في حين يبدو أن استخدام الكودايين ومستحضرات الأفيون ظل ثابتا . وبالاستناد الى الاتجاه الملاحظ في السنوات الماضية ، يرجح أن يظل الاستهلاك الكلي السنوي للمشتقات الأفيونية في الأجل المتوسط مستقرا عند المستوى الحالي ، وهو ٢٠٠ طن من مكافىء المورفين .

٤٥ - ونظرا للظروف المناخية والاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، حدثت عموما تقلبات في الانتاج العالمي للمواد الخام الأفيونية . ففي الفترة بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، تم في المتوسط انتاج ٢٠٧ أطنان من مكافىء المورفين سنويا . وخلال السنوات الخمس التالية ، هبط انتاج المواد الخام الأفيونية الى ما دون مستوى استهلاك المشتقات الأفيونية بحوالي ١٥ طنا في المتوسط من مكافىء المورفين سنويا . ولكن ، ازاء نفاد المخزون من خلاصة قش الخشخاش في آخر ١٩٩٠ ، ازداد انتاج المواد الخام الأفيونية زيادة كبيرة في ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، بحيث تجاوز استهلاك المشتقات الأفيونية في تلك السنتين على التوالي بحوالي ٤٣ طنا و ٥٢ طنا من مكافىء المورفين . وبالاستناد الى المعلومات المتوفرة لدى الهيئة ، يتوقع تقليص المساحة المزروعة الى حد كبير في ١٩٩٣ ، وهي السنة التي يتنبأ بأن الانتاج فيها قد يتجاوز الاستهلاك المقدر بنحو ١٢ طنا فقط من مكافىء المورفين .

٤٦ - ونتيجة للعجز في خلاصة قش الخشخاش ، الذي تواصل في ١٩٩١ ، ارتفعت صادرات الأفيون خلال فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ بدرجة كبيرة ، حيث بلغ مجموعها ١٥٥ طنا من مكافىء المورفين . فقد استوردت الولايات المتحدة ٩٣ طنا من مكافىء المورفين ؛ وكومنولث الدول المستقلة ٢٧ طنا ؛ والمملكة المتحدة ٢٢ طنا ؛ واليابان ١٥ طنا وهو رقم قياسي بالنسبة لليابان ؛ واستوردت فرنسا ٧ أطنا ، وكانت بذلك البلد المستورد الرئيسي الخامس لمكافىء المورفين وعلى العكس من ذلك ، انخفضت صادرات خلاصة قش الخشخاش من حد أقصى بلغ ٨٨ طنا من مكافىء المورفين في ١٩٨٨ الى ٦٠ طنا في ١٩٩٠ و ١٩٩١ . ومن المتوقع أن ينتهي هذا العجز في امدادات خلاصة قش الخشخاش في ١٩٩٢ .

٤٧ - ونتيجة للزيادة في صادرات الأفيون لسنتين متتاليتين ، انخفض مخزون الأفيون الموجود في الهند من ٢٤٨ طنا في نهاية ١٩٨٩ الى ١٧٢ طنا من مكافىء المورفين في نهاية ١٩٩١ . وبالاستناد الى المعلومات التي تلقتها الهيئة ، يتوقع أن ينخفض مخزون الأفيون في الهند في نهاية ١٩٩٢ الى مستوى يمثل تقريبا الاستهلاك العالمي للمستحضرات الأفيونية في سنة واحدة .

٤٨ - وفي ١٩٩١ ، أوفدت الهيئة بعثتين الى استراليا والهند لمناقشة التدابير الرامية الى ايجاد حل سريع لمشكلة فائض مخزون المواد الخام الأفيونية وايجاد توازن دائم بين عرض المشتقات الأفيونية والطلب عليها ، بوصف ذلك مسألة ذات أولوية . ونتيجة لهاتين البعثتين ، قامت حكومة استراليا ، بناء على طلب من الهيئة ، بتقليص مساحة زراعة خشخاش الأفيون من ٠٣٠ ٨ هكتارا في ١٩٩٢ الى ٥٠٠ ٦ هكتار في ١٩٩٣ . وبالاضافة الى ذلك ، بُلّغت حكومة الهند بتوصيات تتعلق بزيادة تقليص المخزون وما يتصل بذلك من المسائل في هذا البلد . ويمكن تقديم التعاون التقني والمالي المناسب لتنفيذ هذه التوصيات .

٤٩ - وقامت الهيئة أيضا بزيارة الى جمهورية ايران الاسلامية تتعلق بالمخزونات الكبيرة من الأفيون التي ضبطت في ذلك البلد نتيجة لانشطة مكثفة في مجال انفاذ القوانين . ومع أن الهيئة تلاحظ التدابير التي اتخذتها سلطات ذلك البلد لاستنفاد تلك المخزونات ، فهي تناشد مجددا جميع الحكومات أن تتلف مخزونات المواد الخام الأفيونية المضبوطة الزائدة على الاحتياجات الطبية والعلمية المحلية في الأمد القصير .

٥٠ - ونظرا لضرورة الحفاظ على توازن طويل الأمد بين الطلب على المشتقات الأفيونية وعرضها ، تحث الهيئة الحكومات المعنية على أن تقصر الانتاج العالمي للمواد الخام الأفيونية على المستوى الذي يقابل الاحتياجات الفعلية من المشتقات الأفيونية وأن تمتنع عن انتاج هذه المواد بوفرة . كما تناشد الهيئة البلدان المستوردة الرئيسية للمواد الخام الأفيونية أن تبقي في اعتبارها توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥١ - وبغية مساعدة الحكومات ، نشرت الهيئة في ١٩٨١ دراسة مفصلة لحالة العرض والطلب . واستكملت هذه الدراسة بعد ذلك بتقريرين خاصين . وخلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة ، المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، عقدت الهيئة اجتماعا غير رسمي مع البلدان المنتجة الرئيسية للمواد الخام الأفيونية والمستوردين الرئيسيين حول موضوع العرض والطلب . وعملا بطلب المجلس في قراره ٣٠/١٩٩٢ ، ستواصل الهيئة تنظيم هذه الاجتماعات أثناء دورات اللجنة المقبلة .

٥٢ - واستجابة لقراري المجلس ٣١/١٩٩٠ و ٤٣/١٩٩١ ، اللذين طلب فيهما المجلس من الهيئة أن تعطي الأولوية لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الهيئة الخاص لسنة ١٩٨٩ ، الذي أعدته بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، واصلت الهيئة بانتظام استعراض الطرائق التي تستخدمها الحكومات في تقدير احتياجاتها المحلية من المستحضرات الأفيونية ، بهدف التوصية باجراء تحسينات ، والمساعدة أيضا في وضع مبادىء توجيهية لتقدير الاحتياجات الطبية من المستحضرات الأفيونية . وفي هذا الصدد ، ظلت الهيئة تتعاون بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية ، ومن ذلك بوجه خاص أن ممثلا لمنظمة الصحة العالمية أخذ يشترك في الحلقات التدريبية التي تنظمها الهيئة لصالح مديري مراقبة العقاقير المخدرة من البلدان الأفريقية والآسيوية ، للتشجيع على ترشيد استخدام المستحضرات الأفيونية ، بما فيها الكودايين والمورفين المدرجان في قائمة العقاقير المخدرة الأساسية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية .

باء - المؤثرات العقلية

١ - الوضع فيما يتعلق باتفاقية ١٩٧١ والتعاون مع الحكومات

٥٣ - حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، وصل عدد الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٧١

الى ١٠٩ من الدول ومنذ صدور التقرير السابق للهيئة ، أصبحت ايرلندا وسلوفينيا وسيشيل أطرافا في الاتفاقية .

٥٤ - أما الاحصاءات المتعلقة بالمؤثرات العقلية والمطلوبة بموجب المادة ١٦ من اتفاقية ١٩٧١ ، فتقدمها الى الهيئة سنويا نحو ١٤٠ حكومة من حكومات الدول الأطراف وغير الأطراف على السواء . والى حد كبير ، يعكس مدى مراعاة مواعيد تقديم التقارير ، ومدى شمول هذه التقارير وموثوقيتها الى أي درجة نفذت الحكومات أحكام الاتفاقية وتوصيات الهيئة التي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراراته ، من أجل تعزيز مراقبة التحرك الدولي للمؤثرات العقلية .

٥٥ - وتقوم الهيئة باستمرار بتحليل البيانات الواردة من الحكومات بغية مساعدتها على تبين جوانب النقص في النظم الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة ومنع تسريب المواد لاستعمالها في غير الأغراض الطبية . وساعدت الهيئة عدة حكومات ، من خلال تحليل البيانات وما يعقب ذلك من تحريات ، عدة حكومات في الكشف عن الشركات أو الأفراد الذين ينتهكون قوانينهم الوطنية أو يسربون مؤثرات عقلية الى القنوات غير المشروعة .

٥٦ - ومع أن معظم الدول الأطراف قدمت احصاءاتها السنوية بانتظام ، فان الهيئة تلاحظ بقلق أن البرازيل وبيرو وغابون والكاميرون وموريتانيا لم تقدم منذ ما يزيد على ثلاثة أعوام تقارير سنوية عن المؤثرات العقلية . وبالاضافة الى ذلك ، لم تقدم الدول الأطراف التالية تقارير سنوية في العامين الماضيين : أوروغواي ، السنغال ، كوستاريكا ، ملاوي ، نيكاراغوا . وسوف تواصل الهيئة الحوار مع هذه الدول الأطراف لضمان زيادة تعاونها .

٥٧ - وفي سنة ١٩٩٢ ، قدمت عدة دول أطراف تقارير سنوية الى الهيئة في موعد متأخر جدا مقارنة بالسنوات السابقة . ولذلك كان من الصعب على الهيئة أن تنجز في الوقت المناسب تحليلا للتحرك الدولي للمؤثرات العقلية . ويساور الهيئة قلق لأن من بين تلك الدول الأطراف أيضا بلدانا متقدمة جدا تعد من البلدان الرئيسية في مجال صنع وتصدير المؤثرات العقلية . ويبدو أن القيود على الميزانية التي تفرضها حكومات بعض هذه البلدان قد أثرت سلبيا على مراقبة التحرك المشروع للمؤثرات العقلية فيها . وتأمل الهيئة في أن تخصص الحكومات المعنية الأموال اللازمة في هذا المجال من مراقبة العقاقير المخدرة حتى تستطيع الوفاء تماما بالتزاماتها التعاقدية ، بما في ذلك واجب تقديم التقارير في المواعيد المحددة .

٥٨ - ومع أن معظم الدول غير الأطراف متعاونة طواعية مع الهيئة ، فان بعض الدول المصنعة والمصدرة الرئيسية للمؤثرات العقلية لم تعتمد بعد القوانين اللازمة لفرض مراقبة فعلية على جميع المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من

اتفاقية ١٩٧١ ، بما في ذلك مراقبة وارداتها وصادراتها منها . ويتسبب عدم توفير هذه البلدان للبيانات المتعلقة بوارداتها وصادراتها في تعقيد كبير لما تبذله الحكومات الأخرى والهيئة من جهود لمنع تسريب هذه المواد الى القنوات غير المشروعة . كما أن بعض الدول غير الأطراف المذكورة ، التي تعد أيضا من البلدان الرئيسية المصنعة والمصدرة للمؤثرات العقلية ، وهي : بلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا ، بدأت اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام الى اتفاقية ١٩٧١ . وتكرر الهيئة طلبها الى هذه البلدان بأن تنضم الى الاتفاقية دون مزيد من التأخير . وينبغي لهذه البلدان أن تشرع على الفور في مراقبة صادراتها ، وأن ترسل الى الهيئة تقريرا عن ذلك من أجل سد الفجوة الخطيرة الموجودة في نظام المراقبة الدولية .

٢ - إعمال نظام المراقبة ومنع التسريب الى قنوات الاتجار غير المشروع

٥٩ - ثبت بالتجربة أنه يمكن منع تسريب المؤثرات العقلية من الصنع والاتجار المشروعين الى القنوات غير المشروعة اذا ما نفذت اجراءات رقابية فعالة في جميع البلدان المعنية وتعاونت الحكومات تعاونا وثيقا مع الهيئة . وهذا ما حدث بشأن المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٧١ ، وهي المواد التي جُعلت مراقبة الاتجار الدولي بها من خلال نظام أذون الاستيراد والتصدير الزامية ، والتي وُضع بشأنها نظام مبسط للتقديرات ما فتيء يعمل بنجاح منذ أوائل الثمانينات ، وذلك عملا بتوصية من الهيئة صادق عليها المجلس في قراره ١٩٨١/٧ .

٦٠ - وبالتعاون الوثيق مع الحكومات ، استطاعت الهيئة احباط محاولات لمتجرين كانوا يعتزمون تسريب مؤثرات عقلية مدرجة في الجدول الثاني ، ولا سيما المثاكالون والفينيتيلين والسيكوباربيتال من مصادرها المشروعة . وتنظر الحكومات بعناية في مدى مشروعية الطلبيات المقدمة بشأن تلك المواد ، وتستشير الهيئة في حالات التشكك .

٦١ - وترحب الهيئة بزيادة تخفيض مخزونات الميثاكالون عالميا بحيث أصبح مستواها الآن يتمشى مع انخفاض الاحتياجات الطبية . كما ترحب الهيئة برد حكومتي ألمانيا وسويسرا ايجابيا على طلبها المتعلق بتقليل مخزونات الفينيتيلين التي كان مستواها مفرطا حيث تجاوز ٣ أطنا منذ ادراج هذه المادة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٧١ . ففي سويسرا ، أتلفت كل مخزونات الفينيتيلين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وقررت حكومة ألمانيا ، كخطوة أولى ، اتلاف ٥٠ في المائة من مخزونها من الفينيتيلين قبل نهاية ١٩٩٢ .

٦٢ - وبالنظر الى أنه لم يتم الكشف عن أي تسريب للفينيتيلين من المصادر المشروعة منذ ١٩٨٩ ، فانه يبدو أن أقراص الفينيتيلين المضبوطة في الشرقين الأدنى والأوسط متأتية أساسا من الصنع غير المشروع . وفي هذا الصدد ، تؤكد الهيئة أهمية التحليل

الكيميائي لكل الاقراص المضبوطة من أجل تبين مصدر مكوناتها النشطة والمواد الكيميائية المستخدمة في صنعها . كما تشدد الهيئة على أهمية الجهود الرامية الى الحد من الطلب في البلدان التي تواجه مشكلة تعاطي الفينيتيلين .

٦٣ - ويساور الهيئة قلق ازاء استخدام الأمفيتامين المصنوع بشكل غير مشروع في بلغاريا من قبل شركة للمستحضرات الصيدلية في هذا البلد لصنع "الميسوكارب" ، وهو منشط غير خاضع للرقابة الدولية . ثم استخدمت هذه المادة لصنع وتصدير "أشباه" أقراص الأمفيتامين الموجهة الى قنوات غير مشروعة ، ولا سيما في أفريقيا . وقد أشارت الهيئة في تقريرها لعام ١٩٩١ الى صنع "أشباه" أقراص الأمفيتامين غير المشروعة في بلغاريا . وتأمل الهيئة في أن تتخذ حكومة هذا البلد بصورة عاجلة كل التدابير اللازمة لمنع الشركات المنعدمة الضمير من امداد بلدان أخرى بمنشطات لاستخدامها في أغراض غير طبية .

٦٤ - ومنذ منتصف الثمانينات والهيئة تلفت انتباه الحكومات تكرارا الى عمليات تسريب كبرى لمواد مدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، وهي مواد ثبت بشأنها عدم فعالية آلية مراقبة التجارة الدولية المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٧١ . وقد أيد المجلس في قراريه ١٥/١٩٨٥ و ٣٠/١٩٨٧ اقتراح الهيئة توسيع نطاق نظام أذون الاستيراد والتصدير ليشمل هذه المواد . وفي الوقت الحالي ، تقوم أكثر من ٧٠ حكومة بتطبيق هذه التدابير الرقابية الاضافية على معظم المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع .

٦٥ - وبغية زيادة تعزيز نظام مراقبة التجارة الدولية ، اقترحت الهيئة بعد ذلك على الحكومات أن توسع نطاق نظام التقديرات المبسط ليشمل المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع . وأيد المجلس هذه التوصية في قراره ٤٤/١٩٩١ . وتلاحظ الهيئة بارتياح أن أكثر من ٧٠ حكومة قدمت حتى الآن تقديرات لاحتياجاتها الطبية والعلمية السنوية من المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع . وقامت الهيئة بتحليل البيانات الواردة وطلبت من بعض الحكومات مراجعة تقديراتها اذا بدت غير متمشية مع الاستهلاك الفعلي لتلك المواد .

٦٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وزعت الهيئة لأول مرة المعلومات المتعلقة بالاحتياجات السنوية المشروعة من المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع . وسوف تدرج معلومات مستوفاة في تقرير الهيئة الفني عن المؤثرات العقلية المقرر اصداره في شكل ملحق بهذا التقرير . وتناشد الهيئة حكومات جميع البلدان المصدرة أن تنشىء آلية تكفل تمشي الصادرات من المؤثرات العقلية مع الاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة . وينبغي ابلاغ الهيئة بالطلبيات المفرطة ، وسوف تساعد الهيئة الحكومات على تحديد مدى مشروعية الصفقات .

٦٧ - ولاحظت الهيئة بقلق أن بعض حكومات الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٧١ لم تُخضع لرقابة قوانينها الوطنية ، منذ عدة سنوات ، المواد التي أضافتها اللجنة الى جداول اتفاقية ١٩٧١ . وقد استغل المتجرون الفجوات التي نشأت من جراء ذلك في نظام الرقابة الدولية للقيام بمحاولات لتسريب تلك المواد . ففي سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢ مثلا ، شرع المتجرون في صنع أقراص البيمولين في الهند باستعمال البيمولين ، المستورد بكميات كبيرة من أوروبا . وقد سهل أنشطتهم أن البيمولين ، بالرغم من أنه أدرج في سنة ١٩٨٩ في الجدول الرابع من اتفاقية ١٩٧١ ، لم يوضع تحت الرقابة الوطنية المفروضة على المؤثرات العقلية في الهند . وتلاحظ الهيئة بارتياح أن القائمة الوطنية للمؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة في الهند استكملت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لتدرج البيمولين ، وذلك بعد تدخل الهيئة في هذا الصدد .

٦٨ - وعملا بتوصيات متكررة صادرة عن الهيئة ، تستفيد الحكومات حاليا من أحكام المادة ١٣ التي تسمح لها بحظر استيراد بعض المؤثرات العقلية . غير أن الهيئة اكتشفت أنه تم تصدير أقراص البيمولين من سنغافورة في ١٩٩١ ومن هونغ كونغ في ١٩٩٢ ، الى نيجيريا التي حظرت في سنة ١٩٩٠ استيراد هذه المادة عملا بالمادة ١٣ . واستجابة لطلب الهيئة ، اتخذت الحكومات المعنية جميع التدابير اللازمة لمنع أي تكرار لعمليات التصدير هذه في المستقبل . وتنتظر الهيئة من كل البلدان المصدرة أن تحترم هذه التدابير الحظرية وأن تتخذ التدابير المناسبة لانفاذها .

٣ - الاتجار غير المشروع بالبيمولين

٦٩ - بلغ الاتجار غير المشروع بالبيمولين أبعادا تستوجب القيام برد جاد وفعال على الصعيد العالمي ومن قبل الحكومات . غير أن معظم الحكومات لم تقدم ردا ايجابيا على طلب الهيئة المتكرر بشأن تطبيق تدابير رقابية تكميلية على الاتجار بهذه المادة .

٧٠ - ومنذ ١٩٨٩ ، وهي السنة التي أخضع فيها البيمولين للرقابة الدولية ، تم تصدير ما يزيد على ٣٠ طنا من هذه المادة ، أي ما يعادل ١ ٥٠٠ مليون قرص ، وذلك من البلدان المصنعة لها في أوروبا على أساس طلبيات واردة من المتجرين بالعقاقير المخدرة . ثم ازدادت محاولات التسريب تكشفا في ١٩٩٢ عندما عمدت الهيئة ، بالتعاون الوثيق مع بعض الحكومات ، الى منع تصدير ١٥ طنا اضافيا على الأقل من البيمولين الموجه الى الاستخدام غير المشروع .

٧١ - ولم يكن لادراج البيمولين في الجدول الرابع أي أثر كبير على الاتجار غير المشروع بهذه المادة . فقد سارع المتجرون الى تكييف عملياتهم مع عملية تعزيز تدابير المراقبة في بعض البلدان ونقلوا أنشطتهم الى بلدان أخرى . وتمثلت طريقتهم الرئيسية في التسريب في نقل البيمولين من خلال عدة صفقات تجارية ، من بلدان يخضع فيها البيمولين لرقابة صارمة بموجب نظام أذون الاستيراد والتصدير ، الى بلدان

لا توجد فيها أية رقابة على الصادرات أو توجد فيها رقابة غير فعالة . وقد دأب هؤلاء المتجرون على نقل شحنات كبيرة من البيمولين بطريق الجو بين أماكن نائية في أوروبا وآسيا قبل تصدير أقراص البيمولين الى البلدان الواقعة في غربي أفريقيا . وما زالت عدة بلدان في هذه المنطقة في وضع لا تستطيع معه منع عمليات استيراد أقراص البيمولين التي تتم بدون اذن استيراد ، ولا سيما فيما يتعلق بالشحنات التي تحمل بطاقات غير صحيحة .

٧٢ - ونظرا لانه ثبت عدم كفاية التدابير الرقابية المطبقة على المواد المدرجة في الجدول الرابع لوقف عمليات تسريب البيمولين ، فان الهيئة تود أن تقترح على الحكومات النظر في نقل هذه المادة من الجدول الرابع الى الجدول الثاني (بموجب المادة ٢ من اتفاقية ١٩٧١) . ولكن ، نظرا أيضا لعدم كفاية المعلومات عن العواقب الصحية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بكميات كبيرة من البيمولين والتعاطي المشبوه للبيمولين ، فان الهيئة توصي أن يشرع برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية دون تأخير في اجراء دراسة عن هذا الموضوع ، بالتعاون مع الحكومات المهتمة ، لتسهيل بحث هذه المسألة . وتطلب الهيئة من البلدان المصنعة والمصدرة للبيمولين ، ولا سيما كرواتيا وهولندا ، أن تجعل صنعها لهذه المادة في حدود احتياجاتها المشروعة لهذه المادة حسبما جاء في تقارير حكوماتها الى الهيئة . كما تطلب من حكومتي بلجيكا وايطاليا ، وهما البلدان اللذان سربت عبرهما في الآونة الأخيرة أقراص البيمولين الى قنوات الاتجار غير المشروع ، أن تعززا نظام المراقبة فيهما ، وفي حالة ايطاليا ، أن تحمي من محاولات التسريب المخزونات الكبرى من البيمولين التي تراكمت لدى بعض الشركات التي تتاجر في البيمولين ولدى مصنعي أقراص البيمولين .

جيم - المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية

١ - الوضع فيما يتعلق باتفاقية سنة ١٩٨٨

٧٣ - دخلت اتفاقية سنة ١٩٨٨ حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أصبحت ٦٧ دولة ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية أطرافا في هذه الاتفاقية . وترحب الهيئة بهذا التطور وتحث مرة أخرى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تصبح أطرافا فيها في أقرب وقت ممكن .

٧٤ - وفي الوقت نفسه ، تدعو الهيئة جميع الدول الى أن تطبق مؤقتا التدابير المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٨٨ ، حتى قبل أن تصبح هذه الاتفاقية ملزمة رسميا لكل واحدة منها ، وذلك لضمان تطبيقها عالميا . وسوف تلاحظ الحكومات أن هذه التوصية لم تصدر فقط عن مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية ١٩٨٨ ، وانما صدرت أيضا عن المجلس

الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، وكذلك عن عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن هذا الموضوع خلال سنة ١٩٩٢ .

٢ - التعاون مع الحكومات

٧٥ - تقتضي الفقرة ١٢ من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ من الدول الأطراف أن تقدم سنويا الى المجلس معلومات عن الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني وعن المواد غير المدرجة في هذين الجدولين ولكن تبين أنها استخدمت في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة ، وعن طرائق التسرب والصنع غير المشروع .

٧٦ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، كان قد قدم البيانات المطلوبة عن سنة ١٩٩١ ما مجموعه ٨٢ دولة واقليما ، بما في ذلك ١٢ دولة عضوا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن طريق لجنة الجماعات الأوروبية . ويمثل هذا الرقم ٤٢ في المائة من مجموع ١٩٣ دولة واقليما طلب منها توفير هذه المعلومات . أما نسبة تقديم البيانات عن سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ فقد كانت ، على الترتيب : ٥١ في المائة (٩٧ من مجموع ١٨٧) و ٤٩ في المائة (٩٤ من مجموع ١٩١) .

٧٧ - ويساور الهيئة قلق ازاء عدم تقديم أكثر من نصف الدول الأطراف حتى الآن بيانات عن سنة ١٩٩١ أيضا . وسوف تتصل الهيئة بالحكومات المعنية لكي تتأكد من وجود تنسيق مناسب بين الهيئات الادارية المختصة والأجهزة المعنية بانفاذ القوانين ، ومن اتخاذ كل التدابير اللازمة لارسال التقارير الى الهيئة على وجه السرعة وللامتثال التام لأحكام اتفاقية ١٩٨٨ .

٣ - إعمال نظام المراقبة ومنع التسريب الى قنوات الاتجار غير المشروع

٧٨ - في سنة ١٩٩١ ، وتلبية لاشعار قدمته حكومة الولايات المتحدة الى الأمين العام عملا بالمادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ ، أجرت الهيئة تقييمها الأول للمواد بغية النظر في امكانية تغيير نطاق المراقبة الذي تنص عليه تلك الاتفاقية . وفي سنة ١٩٩٢ ، ونتيجة للتقييم الذي أجرته الهيئة والتوصيات التي قدمتها ، قررت اللجنة ادراج ١٠ مواد اضافية في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ؛ وأصبح هذا القرار نافذا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٧٩ - وبالنظر الى أن مواد اضافية أصبحت مدرجة الآن في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، فان الهيئة ترى من الضروري أن تعمد الحكومات أولا الى وضع آليات واجراءات عملية لمنع التسريب قبل النظر في أية اضافة أخرى الى الجدولين . وعلاوة على ذلك ، سوف تتطلب أية عملية استعراض أخرى للنظر في امكانية اجراء تغيير في

نطاق المراقبة أن تكون مدعومة ببيانات كافية عن الحركات المشروعة وغير المشروعة للمواد . كما ينبغي انشاء آليات ادارية وتنظيمية ملائمة في كل بلد من البلدان لجمع هذه البيانات .

٨٠ - وبناء على توصية من اللجنة ، اعتمد المجلس القرار ٢٩/١٩٩٢ المعنون "اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسريب السلائف والكيماويات الأساسية الى قنوات الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية" ، ودعا فيه الدول الى اتخاذ تدابير وقائية محددة .

٨١ - كما دعا المجلس الهيئة في قراره ٢٩/١٩٩٢ ، بين جملة أمور ، الى نشر وحفظ أدلة تتضمن الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف وأرقام الفاكس الخاصة بالسلطات الادارية وسلطات انفاذ القوانين المسؤولة عن تنفيذ أحكام المادة ١٢ ، كما تتضمن ملخصا للضوابط التنظيمية المطبقة في كل دولة . ولهذا الغرض ، وجه الأمين العام ، في تموز/يوليه ١٩٩٢ ، رسالة الى جميع الدول ، بالاضافة الى رسالة أرسلت من قبل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، طلب منها فيها تقديم المعلومات اللازمة . وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، كان ٥٦ بلدا قد قدم البيانات المطلوبة .

٨٢ - وقد ثبت بالتجربة أن الاتصالات المباشرة ، عند اللزوم ، كثيرا ما تكون أسرع الوسائل لتبين الصفقات المشبوهة وايقافها . ولتحقيق هذا الغرض ، ينبغي للحكومات أن تقوم على وجه الاستعجال بتحديد السلطات المختصة ودور كل واحدة منها في تنفيذ المادة ١٢ . وتطلب الهيئة من جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تبلغها دون تأخير بهويات السلطات المختصة وأن تمدها بعناوين الاتصال ، مع تقديم معلومات عن تدابير المراقبة الفعلية التي يجري تطبيقها حاليا أو المعتزم تطبيقها ، وخاصة فيما يتعلق باستيراد السلائف وتصديرها .

٨٣ - وأشارت الهيئة في تقريرها لعام ١٩٩١ الى عدد من اجتماعات العمل التي تعقد بالتعاون مع الهيئة وأجهزة دولية أخرى بهدف انشاء آليات في جميع أنحاء العالم لمنع تسريب السلائف . وفي هذا الشأن ، يجري النظر في أحسن طريقة لاستخدام المعلومات ذات الصلة المتوافرة في "قواعد البيانات الدولية" التي تحتفظ بها الهيئات الدولية ، كل في مجال اختصاصها ، وفي وضع مبادىء توجيهية لكي تستخدمها السلطات الوطنية لهذا الغرض .

٨٤ - وتلزم قواعد بيانات دولية شاملة لمساعدة الحكومات عند نظرها في طلبات الحصول على أذون استيراد أو تصدير الكيماويات الخاضعة للرقابة ، وفي تحرياتها المتعلقة بالصفقات المشبوهة . وينتظر من الهيئة أن تكون ، من خلال أمانتها ، بمثابة مدخل يوصّل الى شبكة دولية لقواعد البيانات يحتفظ بها كل من برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات ، ومجلس التعاون الجمركي ، والمنظمة الدولية

للشرطة الجنائية (الانتربول) . ولهذا الغرض ، يجري حاليا القيام بترتيبات لاقامة شبكة اتصالات الكترونية بين الهيئات الوطنية والدولية المختصة . ويرجى من جميع الحكومات أن تضع ما أمكنها هذه الصلات في الاعتبار من أجل تعجيل تبادل المعلومات .

٨٥ - كما يرجى من الحكومات أن تستخدم حاليا قواعد البيانات الدولية للتثبت من مشروعية الصفقات . غير أن فعالية قواعد البيانات ستتوقف كليا على البيانات التي تزودها بها الحكومات . ولذلك تطلب الهيئة من السلطات المختصة في كل بلد أن تمدها هي والأمين العام بالبيانات ، وفقا لما هو مطلوب بموجب المعاهدات ، وأن تزود السلطات الدولية المختصة الأخرى بغيرها من البيانات ذات الصلة ، كلما اقتضى الأمر ذلك .

٨٦ - ويجري أيضا صوغ مشروع مبادىء توجيهية لمساعدة السلطات الوطنية في منع تسريب السلائف . وهي تقدم توجيهات عملية للبلدان المصدرة والمستوردة وبلدان العبور ، فيما يتعلق بالكشف عن الصفقات المشبوهة . والمقصود من هذه المبادىء التوجيهية أن تكون من العمومية بحيث يمكن أن تستفيد منها البلدان التي تختلف فيما بينها نظم المراقبة الوطنية ، بدءا بالبلدان ذات النظم الصارمة التي تشترط أذونا محددة للتصدير والاستيراد لكل صفقة من الصفقات ، وانتهاء بالبلدان ذات النظم الأقل تشددا والموضوعة لانشاء آليات مراقبة .

٨٧ - وقد عقد حتى الآن عدد كبير من الاجتماعات الاقليمية والدولية لوضع آليات واجراءات للعمل بقصد المساعدة على منع تسريب السلائف . وبالاضافة الى الوسائل العملية ، مثل شبكة قواعد البيانات الدولية ومشروع المبادىء التوجيهية ، اللذين يجري استحداثهما في الوقت الحالي ، تبذل حاليا جهود اقليمية ، وعلى سبيل المثال ، من خلال لجنة الجماعات الأوروبية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتعتقد الهيئة أنه تم التوصل الآن الى توافق تام للآراء في المجتمع الدولي بشأن استحداث هذه الآليات والاجراءات . وأصبح التنفيذ الفعلي مطلوبا الآن .

٨٨ - غير أن من الضروري ، بادىء ذي بدء ، أن توضع في بعض المناطق الأسس التشريعية الأساسية وكذلك الآليات الادارية وآليات انفاذ القوانين . وهذه هي الحال مثلا فيما يتعلق ببلدان آسيوية مختلفة يتم فيها الصنع غير المشروع للهيروين أو تنتج فيها الكيماويات اللازمة لصنعه ، أو تمر عبرها هذه الكيماويات . وتقترح الهيئة أن ينظر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة التقنية ، عند الاقتضاء ، ولا سيما الى هذه المنطقة ؛ وأفريقيا كذلك تستحق الاهتمام ، وإلا فقد يبدأ ظهور عمليات تسريب هامة للسلائف عبر هذه المنطقة . وسوف تكون هناك حاجة الى أنواع مختلفة من المساعدة لانشاء ادارات معنية بمراقبة العقاقير المخدرة .

ثالثا - تحليل الوضع العالمي

ألف - أفريقيا

٨٩ - في عام ١٩٩٢ ، صدقت سيشيل على اتفاقية ١٩٦١ واتفاقية ١٩٧١ ، وبهذا ارتفع عدد الدول الافريقية الأطراف في اتفاقية ١٩٦١ الى ٣٦ دولة وارتفع عدد الدول الواقعة في تلك المنطقة ، الأطراف في اتفاقية ١٩٧١ الى ٢٩ دولة .

٩٠ - وانضمت ثلاث دول افريقية مؤخرا الى اتفاقية ١٩٨٨ ، وهي : ساحل العاج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وبوركينا فاصو وسيشيل في عام ١٩٩٢ ، وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، كانت ١٣ دولة افريقية قد أصبحت أطرافا في تلك الاتفاقية .

٩١ - وهناك خمسة عشر بلدا من بلدان المنطقة لم تنضم الى أي من المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة العقاقير المخدرة ، وهي : أنغولا ، بوروندي ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جزر القمر ، جيبوتي ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، سوازيلند ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، غينيا الاستوائية ، غامبيا ، غينيا-بيساو ، موزامبيق ، الكونغو ، ناميبيا .

٩٢ - وبغية التشجيع على التصديق على المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة واقامة هياكل فعالة لمراقبة العقاقير المخدرة ، واصل برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٢ تقديم المساعدة القانونية الى البلدان الافريقية . ويشارك خمسة وعشرون بلدا من المنطقة في مشاريع للمساعدة القانونية تهدف الى وضع تشريع شامل لمراقبة العقاقير المخدرة ، يكون ملائما لمنطقة فرعية معينة . وقد أعدت البلدان الواقعة في وسط افريقيا ، تحت اشراف المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، تشريعا لمراقبة العقاقير المخدرة ، يتناول ، في جملة أمور ، مراقبة التجارة المشروعة للعقاقير المخدرة ، وقمع الجنح الجنائية ، والتعاون المتبادل ، والتنسيق ، ليكون بمثابة معيار للدول الأعضاء في المجموعة . ويرحب المجلس باحتمال اعتماد التشريع النموذجي وخطة العمل في مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول المجموعة .

٩٣ - وتلاحظ الهيئة بارتياح كبير أن الرأس الأخضر قد سنت تشريعا جديدا لمراقبة التجارة المشروعة في العقاقير المخدرة ، يقوم على أساس التوصيات التي أعدها أخصائيو برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، وأن غينيا-بيساو وهي الآن على وشك اتخاذ اجراء مماثل .

٩٤ - وتحث الهيئة الحكومات الافريقية التي قدمت اليها المساعدة القانونية وسواها من المساعدات لكي تستحدث تشريعا شاملا ومستكملا امتثالا للمعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، على اعطاء الأولوية لإقراره .

٩٥ - أما الموقف بالنسبة الى اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، فانه ازداد سوءا في افريقيا لعدة سنوات ، بما في ذلك عام ١٩٩٢ . وقد أدى الجفاف الشديد ، والمجاعة والحرب الأهلية الى موت مئات الآلاف من الناس ، والى حدوث هجرة جماعية وكوارث بيئية . وما لم تتخذ خطوات فعالة في القريب العاجل فإن الاتجار غير المشروع وتعاطي المخدرات سوف يتصاعدان ويضاعفان من البؤس والعنف والفساد ومن تزعزع المجتمعات .

٩٦ - وقد أبدت حكومات العديد من البلدان الافريقية رغبة كبيرة في مكافحة الخطر المتزايد لإساءة استعمال العقاقير المخدرة والمشاكل المتصلة بها ، ويتطلب مثل هذا العمل موارد تفوق تلك التي توجد تحت تصرف هذه الحكومات والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية . وتؤكد الهيئة من جديد على ضرورة دعم جهود الحكومات الافريقية والتوصية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج عمل شاملة لمكافحة العقاقير المخدرة في المنطقة .

٩٧ - ولا تتوفر تقييمات أو تقديرات شاملة يمكن الركون اليها بشأن اساءة استعمال العقاقير المخدرة في المنطقة . كما أن الافتقار الى موظفين مدربين هو السبب الرئيسي الذي يتذرع به العديد من الحكومات في المنطقة لتبرير عجزها عن تقدير مدى انتشار اساءة استعمال العقاقير المخدرة على المستوى الوطني وطبيعته . وبهدف تكوين صورة أوضح عن الوضع الناشىء عن اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، سيتم الاضطلاع بدراسات وبائية في السنوات القادمة بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات .

٩٨ - ومع أن تعاطي المستحضرات الأفيونية محدود في المنطقة بوجه عام ، فقد تم مؤخرا تسجيل عدد قليل من حالات تعاطي الهيروين بحقنة في الدم . ويعتبر تعاطي المخدرات في افريقيا عن طريق الحقن بالإبر تطورا جديدا يدعو الى القلق . ويساهم الأثر الانتشاري لازدياد النقل العابر للهيروين في تنامي تعاطي الهيروين . وتمر كميات كبيرة من الهيروين القادم من جنوب شرق وجنوب غرب آسيا عبر القاهرة ولاغوس وأكرا وأديس أبابا ونيروبي لتوزيعه على أسواق الاتجار غير المشروع في أنحاء أخرى من العالم . وقد انتشر تهريب الهيروين من غرب هذه المنطقة الفرعية الى وسطها ، الى الجهات الرئيسية المقصودة وهي عواصم كل من الكاميرون وتشاد والكونغو وغابون . وفي مصر حاليا يحل تعاطي الهيروين عن طريق الاستنشاق وكذلك تعاطي بعض المؤثرات العقلية محل الأفيون . غير أنه لا يزال هناك عدد كبير من متعاطي الأفيون .

٩٩ - وهناك بلاغات متكررة عن محاولات لزراعة خشخاش الأفيون في كينيا والسودان . وقد عثر على مزارع للخشخاش في أنحاء مختلفة من مصر .

١٠٠ - والقنب هو أكثر المخدرات التي يجري تعاطيها في افريقيا . ولا تزال مصر من أكبر المستهلكين في العالم لراتنج القنب الذي يتم تهريبه اليها من لبنان . وفي

بلدان عديدة أخرى ، ظهرت زيادة ملحوظة في تعاطي القنب مصحوبا في كثير من الأحيان بتعاطي الكحول و/أو المؤثرات العقلية .

١٠١ - ويتم الحصول على القنب في معظم البلدان الافريقية ، إما عن طريق زراعته محليا وإما بواسطة التهريب الاقليمي . وهناك من الدلائل ما يشير الى أن المرافىء الافريقية كثيرا ما تستخدم كنقاط عبور لراتنج القنب القادم من جنوب غرب آسيا في طريقه الى أوروبا . وقد تم في عام ١٩٩١ ضبط ٧ر١ طن من القنب في زامبيا .

١٠٢ - ولا يزال القنب يزرع في جميع أنحاء افريقيا . ومع أنه لا تتوافر بيانات دقيقة عن مدى انتشار تلك الزراعة ، فإن عدد المزارع التي تم ضبطها يشير الى تزايد هذا الاتجاه . فإلى جانب المساحات التقليدية الصغيرة ، اكتشف وجود مزارع كبيرة للقنب في بلدان من بينها بنن ورواندا والسنغال وسيراليون والسودان وجنوب افريقيا وزائير وزامبيا وغانا وليبريا ومالي ونيجيريا .

١٠٣ - وقامت بعثة أوفدتها الهيئة في سنة ١٩٩٢ بزيارة الى المغرب حيث ناقشت مع السلطات الحكومية المشاكل المتعلقة بمراقبة العقاقير المخدرة على المستويين الوطني والدولي ، وبخاصة زراعة القنب والاتجار غير المشروع بمنتجاته . وتستمر زراعة القنب على نطاق واسع في المغرب ، الذي لا يزال يعتبر واحدا من أكبر مصادر راتنج القنب في العالم . وقد تزايدت زراعته في السنوات القليلة الماضية في بعض أجزاء من منطقة الريف ، وحتى على مقربة من الطرق الرئيسية .

١٠٤ - وتعود زراعة القنب بشكل غير مشروع في المغرب الى سببين ، أولهما اشباع الطلب المحلي غير المشروع على القنب ، والثاني انتاج راتنج القنب لتهريبه الى أوروبا . وفي النصف الأول من سنة ١٩٩٢ ، ضبط في هذا البلد ما يزيد على ٨ر٢ طن من القنب ، و ٧ر١٧ طن من راتنج القنب ، و ٧٤ طنا من شجيرات القنب . ومع ذلك قد يكون التوصل الى أي استنتاج على أساس الكميات المضبوطة مضللا نظرا لعدم توافر تقديرات يمكن الركون اليها عن حجم مزارع القنب أو عن مدى انتشار تعاطيه ، وإن كان يعتقد أنه يتم على نطاق واسع .

١٠٥ - وثمة حاجة ملحة الى أن تشرع حكومة المغرب في اتخاذ اجراءات تهدف الى القضاء على زراعة القنب ، والاستفادة في جملة أمور ، من المساعدة التي يعرضها برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات . ويتوقف نجاح برامج إحلال المحاصيل على ما اذا كان بوسع المنتجات البديلة دخول الأسواق الأوروبية وعلى مدى استعداد الحكومة وجهودها ، بما في ذلك الاضطلاع بالتدابير اللازمة لإنفاذ القوانين . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للبلدان الأوروبية المستهلكة أن تلعب دورا أكثر فعالية في القضاء على عصابات تهريب العقاقير المخدرة . علاوة على ذلك ، ثمة حاجة الى برامج شاملة ترمي الى خفض الطلب غير المشروع على راتنج القنب في البلدان المستهلكة ؛

فمن غير الواقعي الاعتقاد بأن من الممكن الحد من تعاطي راتنج القنب بمجرد اجراء يرمي الى الحد من الكميات المعروضة منه في البلدان المنتجة .

١٠٦ - وسعت العصابات الاجرامية الأوروبية ، التي تهيمن على استيراد راتنج القنب وتوزيعه في الأسواق غير المشروعة الى توسيع مجال أنشطتها بحيث شملت البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الافريقية . وقد يؤدي هذا التوسع في الاتجار غير المشروع بالمخدرات الى تزايد انتاج القنب في افريقيا . وتم في عدد من البلدان الأوروبية شحنات غير مشروعة من القنب مصدرها غانا ونيجيريا .

١٠٧ - وأبلغت عدة بلدان افريقية عن ازدياد تعاطي الكوكايين بعد أن كان في السابق يتم بصورة متفرقة . كما سجلت حالات لتعاطي الكراك في ساحل العاج . وبالنظر الى شيوع تعاطي العقاقير ذات الخواص المنبهة ، فإن الزيادة في توافر الكوكايين ربما تؤدي الى زيادة هائلة في تعاطي الكوكايين في افريقيا .

١٠٨ - وتستخدم بشكل متزايد بلدان في منطقتي غرب وشمال افريقيا الفرعيتين كدول للنقل العابر للكوكايين من امريكا الجنوبية ، ويستدل على ذلك من كميات الكوكايين المرسلة الى أوروبا والتي تم ضبطها مؤخرا في تونس والجزائر والمغرب . وتستخدم العصابات الاجرامية في أوروبا وأمريكا الجنوبية في الغالب سعاة لتهريب الكوكايين الى أوروبا جوا عن طريق غانا والمغرب ونيجيريا ، وفي الآونة الأخيرة ، عن طريق الرأس الأخضر وساحل العاج والسنغال . وقد ضبطت سلطات الجمارك النيجرية ٥٥٥ كغم من الكوكايين في سنة ١٩٩١ ، مقابل ٦٠٦ كغم تم ضبطها في المنطقة برمتها في تلك السنة . وفي افريقيا عموما ، تمثل الكمية الاجمالية من الكوكايين التي ضبطت سنة ١٩٩١ زيادة تصل الى ستة أمثال الكمية التي ضبطت في سنة ١٩٩٠ .

١٠٩ - ولا يزال تعاطي المنبهات من المشاكل الرئيسية في العديد من بلدان المنطقة . فالامفيتامين ومشتقاته والبيمولين والافردين هي من المنبهات الاصطناعية الأكثر تهريبا الى البلدان الافريقية من أوروبا .

١١٠ - وتتأثر معظم البلدان الافريقية باساءة استعمال العقاقير المنومة والمسكنة والمهدئات الخفيفة . وقد أبلغت بلدان في أنحاء مختلفة من المنطقة عن حالات اساءة استعمال للبربيتيورات المصنوعة بشكل مشروع ، وبخاصة السيكوباربيتال والفينوباربيتال (والبوتاليتال كما هي الحال في المغرب) . وتعاطي البنزوديازيبين كالفلونيترازيبام والديازيبام شائع في العديد من البلدان في افريقيا .

١١١ - وعلى وجه العموم ، فإن عدم التقيد باتفاقية ١٩٧١ ، والثغرات الموجودة في ضوابط الاستيراد ، وعدم كفاية خدمات المراقبة الصيدلية ، الى جانب فساد بعض المسؤولين الحكوميين من العوامل التي تساهم في تدفق كميات كبيرة من المؤثرات العقلية التي ليست لها ضرورة طبية الى المنطقة .

١١٢ - ولا يزال تهريب الميثاكوالون من بومباي الى شرق وجنوب المنطقة الفرعية من افريقيا في تزايد مستمر ويستدل على ذلك من كبر الكميات المضبوطة المبلغ عنها في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وكينيا والهند . وقد تم اكتشاف صنع غير مشروع للميثاكوالون وأقراص الميثاكوالون في كل من جنوب افريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو وموزامبيق .

١١٣ - واتخذ الاتجار غيرالمشروع بالبيمولين أبعادا هائلة . كما أن أقراص البيمولين المحولة عن صنع مادة البيمولين والمتاجرة فيها بشكل مشروع توجه أساسا الى نيجيريا . كما كشفت الهيئة عن محاولات جرت لتحويل شحنات كبيرة غير مشروعة من البيمولين الى بنن وتوغو ومالي (أنظر الفقرات ٦٩ - ٧٢ أعلاه) .

١١٤ - وهناك افتقار الى بيانات عن التعاطي المحتمل للبيمولين في غرب أفريقيا . ونظرا للكميات الضخمة من البيمولين التي يجري تهريبها من أوروبا الى هذه المنطقة الفرعية فانه من الأهمية بمكان توفير معلومات عن الاشكال التي يأخذها تعاطيه ومدى انتشاره وعواقبه .

١١٥ - وهناك حالات كثيرة لصنع وتزييف مستحضرات صيدلية تحتوي على مؤثرات عقلية بشكل سري في نيجيريا . وتباع هذه المستحضرات في الأسواق المحلية أو يتم تهريبها الى بلدان أخرى في غرب أفريقيا . وتصل كميات كبيرة من المؤثرات العقلية الى الأسواق غير المشروعة بعد أن يتم تحويلها من مصادرها المشروعة . وغالبا ما يقوم باعة متجولون ببيع المؤثرات العقلية ؛ وقد بدأت الهيئة دراسة تحليلية لهذه الأسواق في ساحل العاج والسنغال . ويوشك وضع نتائج هذه الدراسة الآن على الاكتمال .

١١٦ - وقد عقدت في جنيف في الفترة من ١ - ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ حلقة تدريبية معنية بالعقاقير المخدرة المزيفة ، نظمتها منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لرابطة صانعي المواد الصيدلية . ووضعت هذه الحلقة عددا من التوصيات بشأن منع ورصد تصدير واستيراد وتهريب المواد الصيدلية المزيفة . وبسبب التشابه بين الاتجار غير المشروع بالأدوية المزيفة والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ، فان الهيئة ترى أن من المفيد تعزيز التعاون في هذا الميدان بقدر أكبر بين برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات والهيئة ، من ناحية ، ومنظمة الصحة العالمية من الناحية الأخرى .

١١٧ - واستجابة للطلبات المتزايدة في مجال منع اساءة استعمال العقاقير المخدرة ومعالجة واعادة تأهيل المرتهنين بالعقاقير ، اتخذت مصر عدة تدابير حاسمة شملت انشاء مجلس وطني لتنسيق المسائل المتعلقة بادمان المخدرات ، ولجنة خاصة معنية بالمعالجة والتأهيل . ووفقا لخطة تمهيدية ، ستكون هناك وحدة خاصة للعلاج من ادمان المخدرات في كل مستشفى عام بكل من محافظات البلد الـ ٢٦ ، وسيتم توسيع هذه الخدمات

في مستشفيات الأمراض العقلية التي تديرها الدولة بينما ستتم زيادة عدد نوادي الدفاع الاجتماعي من ٣٢ الى ٨٠ ناديا .

١١٨ - والبرامج الموضوعة للحد من الطلب على العقاقير المخدرة في افريقيا قليلة . والحلقات الدراسية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات قام بتنظيمها المجلس الدولي المعني بالكحول والادمان ، والبرنامج الآن بصدد مساعدة البرامج الوطنية الهادفة الى الحد من الطلب على العقاقير المخدرة في المنطقة .

١١٩ - ويلاحظ المجلس تزايد الاتجار بالقات ، حيث اتخذ أبعادا دولية . وتتم أساسا زراعة القات ، وهو عقار منبه لا يخضع للرقابة الدولية ، في اثيوبيا وكينيا واليمن . ويتم استهلاك كميات كبيرة من أوراق شجر القات الخضراء محليا وفي البلدان المجاورة ، ولكن تشحن كميات متزايدة من القات المجمد المجفف والمعبأ مع التفريغ الهوائي الى أوروبا . وقد لجأت عدة بلدان أوروبية الى تدابير مراقبة وطنية للحيلولة دون استيراد القات . ويمكن ملاحظة عواقب الاتجار بالقات بشكل رئيسي في منطقة القرن الأفريقي . وقد أوصى المؤتمر الدولي المعني بمراقبة اساءة استعمال العقاقير المخدرة في شرق أفريقيا وجنوبها ، الذي عقد في آروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٢٠ الى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، بأن توضع زراعة واستعمال القات والتجارة فيه تحت رقابة وطنية ودولية .

باء - شرق وجنوب شرق آسيا

١٢٠ - من بين البلدان الخمسة عشر في شرق وجنوب شرق آسيا ، هناك ١٢ دولة طرفا في اتفاقية ١٩٦١ ، وسبعة في اتفاقية ١٩٧١ وثلاثة (جمهورية كوريا الديمقراطية وكمبوديا وفييت نام) ليست أطرافا في أي من المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة العقاقير المخدرة .

١٢١ - وفي سنة ١٩٩٢ ، صدقت حكومة اليابان على اتفاقية ١٩٨٨ ، وبذلك ارتفع عدد بلدان المنطقة الأطراف في تلك الاتفاقية الى أربعة بلدان .

١٢٢ - وحدثت زيادة في التعاون بين الدول المجاورة في المنطقة . وحظيت جهود التعاون هذه بدعم برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات . ووقعت كل من جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية وتايلند والصين وميانمار على الاتفاقيات الثنائية الرامية الى اتخاذ اجراءات مشتركة ضد الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . وهناك دليل آخر رغبة حكومات المنطقة في التعاون ، هو انعقاد المؤتمر الوزاري الأول المعني بالتعاون في مراقبة اساءة استعمال العقاقير المخدرة بمدينة بانكوك ، في آذار/مارس ١٩٩٢ . وقد شاركت كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند والصين وميانمار في هذا المؤتمر .

١٢٣ - ولا تزال هذه المنطقة تعد من المناطق الرئيسية الموردة للهيروين غير المشروع . ويتم انتاج كمية كبيرة من الأفيون في جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية وميانمار ، وبمقادير أقل في تايلند حيث تناقصت الى حد كبير زراعة الأفيون غير المشروع ، وتتم معالجة الأفيون بالهيروين في مختبرات تعمل سرا في المناطق الحدودية . وقد وسعت عصابات تهريب المخدرات العاملة في هذه المنطقة أنشطتها شمالا وصولا الى الصين ، التي تستخدم كبلد للنقل العابر لارسال شحنات الهيروين غير المشروع عبر هونغ كونغ وماكاو أساسا . على أن بانكوك لا تزال تعد المركز الرئيسي لتهريب الهيروين بحرا وجوا ، وكذلك برا عن طريق شبه جزيرة ماليزيا . كما لا تزال اندونيسيا وسنغافورة والفلبين وماليزيا تستخدم كبلدان للنقل العابر لشحنات الهيروين غير المشروع المتجهة الى استراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية .

١٢٤ - ولا يزال القنب واحدة من أكثر المواد التي يتم تعاطيها وتهريبها في المنطقة ، والبلدان الرئيسية المنتجة له هي تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين .

١٢٥ - ويساور القلق بضعة من بلدان المنطقة ، وخاصة تايلند والفلبين واليابان ، ازاء ازدياد استعمال المستحضرات المنبهة والاتجار غير المشروع بها وبخاصة الميثامفيتامين . وقد أصبح اقليم تايوان في الصين من المصادر الرئيسية للميثامفيتامين المرسل الى الأسواق غير المشروعة في تايلند وجمهورية كوريا والفلبين ، والواقعة على الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية .

١٢٦ - وفي بروني دار السلام ، ارتفع بشكل كبير في سنة ١٩٩٢ عدد الطلبة وغيرهم من الشباب الذين يتعاطون المخدرات والذين ازداد عددهم باطراد في السنوات القليلة الماضية ، حيث ارتفع بشكل حاد بنحو ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٢ . وعلى الرغم من أن الهيروين والأفيون من بين العقاقير غير المشروعة التي يتم تعاطيها في هذا البلد ، فان العقاقير المخدرة الرئيسية التي يساء استعمالها هي البنزوديازبين (الديازيبام ، والتريازولام ، والنترازيبام) ومزيج السعال الذي يحتوي على الكوديين . وربما كانت المراقبة غير الكافية للتجارة والتوزيع المشروعين للبنزوديازبين هي التي ساعدت على ازدياد كمية العقاقير المخدرة التي تدخل الى البلد بشكل غير قانوني .

١٢٧ - وقد تسبب ازدياد التهريب عن طريق الصين عبر حدودها الجنوبية في ايجاد مشاكل الادمان في أجزاء من البلد . وتقوم لجنة المراقبة الوطنية للمخدرات بتنسيق تنظيم مكافحة زراعة وتهريب وتعاطي العقاقير المخدرة غير المشروعة . وقد تم في معظم مقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن الرئيسية انشاء أو تعزيز وكالات ومكاتب مراقبة للعقاقير المخدرة . وأفضي توجيه للجنة صادر في ١٩٩١ ويقضي بالحظر التام لزراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة الى اتلاف ٣ر٣ مليونا من شجيرات الأفيون . كما تم اكتشاف

بضعة مختبرات سرية لصنع الميثامفيتامين بشكل غير مشروع . وفي ١٩٩١ ضبطت الشرطة ما يقرب من ٢ طن من الأفيون ، و ٢ طن من الهيروين ، و ٣٢٨ كغم من القنب ، و ٤٥٤ كغم من الميثامفيتامين ، و ٣٣ كغم من المورفين ، و ٤٩ طن من المواد الكيميائية والمذيبة . وعززت جهود معالجة واعادة تأهيل متعاطي المخدرات في البلد ، وفي ١٩٩١ ، تلقى ٤١ ٢٢٧ من مدمني المخدرات علاجا الزاميا . وقدم برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات المساعدة لتعزيز مراقبة العقاقير المخدرة في مقاطعة يونان الجنوبية . وأوصت بعثة أوفدها البرنامج الى الصين في أواخر ١٩٩١ بتقديم المزيد من المساعدة ، ويجرى اعداد مشروع رصد له مبلغ ٢ ملايين دولار سيستخدم جانب كبير منه في شراء معدات .

١٢٨ - ولا يزال تعاطي الميثامفيتامين يشكل مصدر القلق الرئيسي لحكومة اليابان ، حيث يبلغ عدد المخالفين نحو ٢٠ ألف شخص سنويا . وفي حين انخفض قليلا عدد الأشخاص الذين جرى اعتقالهم في السنوات الأخيرة ، فقد ظلت السلطات يقظة بسبب ضخامة الكميات التي ضبطت . وتعتبر عصابات الجريمة المنظمة الموزعة الرئيسية للميثامفيتامين الذي يهرب الى البلد من تايوان أساسا في الوقت الحالي . ونظرا للزيادة المفاجئة في الكميات المضبوطة من الكوكايين في السنوات الأخيرة ، بحيث بلغت رقما قياسيا هو نحو ٧٠ كغم في سنة ١٩٩٠ ، ونظرا أيضا لتماثل الخواص المنشطة للكوكايين والأمفيتامينات ، فان السلطات تخشى من احتمال تزايد تعاطي الكوكايين في البلد .

١٢٩ - وتتخذ الحكومة اليابانية حاليا عددا من الاجراءات الوقائية ، من بينها تنظيم حملات لتوعية الجماهير في مختلف أنحاء البلد بهدف مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، وشبكات من المتطوعين معنية بمنع اساءة استعمال المنبهات وتقديم النصح وتنسيق أعمال مركز منع اساءة استعمال العقاقير المخدرة الذي أنشىء في ١٩٨٧ . وبعد أن سنت اليابان قوانين جديدة في سنة ١٩٩١ ، في جملة أمور ، لتضمينها أحكام اتفاقية ١٩٨٨ ، صدقت على الاتفاقية في سنة ١٩٩٢ .

١٣٠ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لا يزال الارتهان بالأفيون هو المشكلة الرئيسية بين عدد من المجتمعات التي تقطن هضبة لاو في الجزء الشمالي من البلد . وهناك ما يتراوح بين ٣٠ ألف و ٥٠ ألف مدمن للمخدرات في البلد . ومنذ سنة ١٩٩٠ ، انخفض انتاج الأفيون الى مستوى يتراوح بين ٦٠ طنا و ١٤٠ طنا سنويا ، وفقا لما جاء في التقارير الحكومية . وربما كان مرد هذا الانخفاض هو ازدياد التزام الحكومة بمراقبة العقاقير المخدرة الذي دعمته المساعدة الدولية . ويجرى حاليا تنفيذ مشروعين كبيرين ومتكاملين للتنمية الريفية بدعم من برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات . وعلى الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في اتفاقية ١٩٦١ ، فانها لم تشرع بعد قوانين تحظر رسميا زراعة الخشخاش . وفي الماضي كانت معظم كميات الأفيون تشحن الى تايلند ، أما في السنوات الأخيرة ، فكانت ترسل بعض الشحنات غير المشروعة من الأفيون عبر الصين وفييت نام وميانمار ، وربما

عبر كمبوديا كذلك . ولا تزال تايلند من القنوات الرئيسية للأفيون ؛ ويجري تهريب كميات كبيرة من الأفيون من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى الأقاليم الواقعة في الشمال الغربي من تايلند . ويزرع القنب في الأقاليم الجنوبية من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حيث شنت حملات عديدة للقضاء على هذه الزراعة .

١٣١ - وتتولى لجنة جمهورية لاو الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات والاشراف عليها مسؤولية التنسيق بين جميع المسائل ذات الصلة بالعقاقير المخدرة في البلد . وتضم اللجنة التي شكلت في سنة ١٩٩٠ عددا قليلا من الموظفين الدائمين وليست لها ميزانية خاصة بها . وفي سنة ١٩٩٢ ، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، باشرت الحكومة مشروعا لتقييم الوضع فيما يتعلق بمراقبة العقاقير المخدرة وللتحقق مما تقتضيه الحاجة لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بهذه المراقبة .

١٣٢ - وفي ماليزيا ، لا يزال الهيروين هو العقار الأكثر تعاطيا ، يليه القنب ، والى حد أقل المورفين . وعلى الرغم من جهود الحكومة ، فان ماليزيا لا تزال بحكم موقعها الجغرافي ، من البلدان الهامة للنقل العابر للهيروين الصادر من جنوب - شرق آسيا .

١٣٣ - ومنذ سنة ١٩٨٣ ، أعطت الحكومة الماليزية لمشكلة المخدرات أولوية لم يسبق لها مثيل وذلك باعلانها أنها من المشاكل الأمنية الرئيسية . ومنذ سنة ١٩٨٦ ، تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تحت رئاسة رئيس الوزراء . وأنشأت الشرطة الملكية الماليزية وحدة تحقيق خاصة تدخل في نطاق شعبة مكافحة المخدرات وتضم نحو ٢٠٠ موظف . كما تم تعزيز الادارة الملكية للجمارك والضرائب ووحدة مكافحة التهريب الحدودية .

١٣٤ - وهناك عدد من مراكز اعادة تأهيل مدمني المخدرات في جميع أنحاء ماليزيا . ويجرى التخطيط حاليا لانشاء ستة مراكز أخرى .

١٣٥ - وقد أعدت الحكومة الماليزية ، الخطة الخمسية الوطنية الثانية لمكافحة المخدرات (١٩٩١ - ١٩٩٥) مع التأكيد على تثقيف وتوعية الشباب عملا باقتراح مدرج في اطار الهدف (٣) من الاطار الشامل المتعدد الاختصاصات للأنشطة المستقبلية في مجال مكافحة اساءة استعمال العقاقير .(٦)

١٣٦ - ولا تزال ميانمار تشكل أكبر مصدر غير مشروع في العالم للأفيون والهيروين . وتتم زراعة الخشخاش بشكل غير مشروع في المنطقة الجبلية الوعرة من البلد أساسا . وقد تضاعف الانتاج غير المشروع للأفيون منذ سنة ١٩٨٨ ؛ وظل مرتفعا في السنوات الأخيرة حيث بلغ مستويات قياسية . ووفقا لبعض التقارير ، واصلت الجماعات المتمردة أنشطتها غير المشروعة المتصلة بالمخدرات في المناطق التي تقع تحت سيطرتها .

١٣٧ - وفي سنة ١٩٩١ ، أعلنت حكومة ميانمار التزامها بمكافحة مشكلة المخدرات ، وانضمت الى اتفاقية ١٩٨٨ . وتسهيلا لوضع تقديرات دقيقة ، أعلنت الحكومة عن رغبتها في اجراء عملية مسح شاملة ، باستخدام التصوير الجوي للمناطق التي تتم فيها زراعة الخشخاش بشكل غير مشروع وجردها بواسطة الاقمار الصناعية .

١٣٨ - وتم اتلاف علني لعقاقير مخدرة في ميانمار في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وحزيران/يونيه ١٩٩٢ . ومنذ سنة ١٩٩٠ ، أبلغت الحكومة عن اتلاف كميات كبيرة من الهيروين والافيون والقنب والمواد الكيميائية . كما تم تدمير سبعة آلاف هكتار من حقول الخشخاش غير المشروع .

١٣٩ - وفي الفلبين ، يمثل القنب والميثامفتيامين العقارين الرئيسيين اللذين يساء استعمالهما ، ولكن يساء أيضا استعمال البنزوديازبين وشراب السعال اللذين لا يخضعان للمراقبة (يحتويان على الافدرين وشبيه الافدرين) ، وسواهما من المواد الصيدلية والمذيبات العضوية المتطايرة .

١٤٠ - وتشيع زراعة القنب غير المشروعة في العديد من مناطق الفلبين ، وبخاصة في المناطق الجبلية التي يصعب الوصول اليها في الجزء الشمالي من لوزون . ويقوم بعض التجار غير المشروعين بتهريب ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من القنب الذي يزرع في هذه المناطق الى خارج الفلبين : الى استراليا وجمهورية كوريا والصين (أقليم تايوان) والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وكذلك الى بعض البلدان الأوروبية . وهناك دليل على احتمال ظهور انتاج راتنج القنب من جديد : فقد تم ضبط شحنات كبيرة من راتنج القنب وهي في طريقها الى استراليا وألمانيا . ويجري عادة تهريب الميثامفيتامين الى البلد وأساسا من الصين (أقليم تايوان) ، ومن البر الصيني وهونغ كونغ ، غير أنه تم أيضا ضبط مختبرات محلية سرية ، وفي سنة ١٩٩١ ، ضبط ١١٢ كغم من شبيه الافدرين (وهو احدى السلائف المستخدمة في صنع الميثامفيتامين) ، بعد أن هربت الى البلد من ألمانيا . ونظرا لموقع الفلبين الاستراتيجي ، فانها تظل من بلدان النقل العابر ذات الأهمية للمجموعات الاجرامية الموجودة في الخارج والتي تقوم بتهريب الهيروين من تايلند الى استراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبية .

١٤١ - وتتولى حكومة الفلبين تشغيل برنامج يهدف الى الحد من عرض المخدرات يكمله برنامج يهدف الى الحد من الطلب عليها ويؤكد على المعالجة واعادة التأهيل ، والتثقيف الوقائي وأنشطة التدريب والبحث بمشاركة هيئات حكومية وغير حكومية . ويتلقى هذان البرنامجان المساعدة من منظمات حكومية وغير حكومية ومن حكومات أخرى على أساس ثنائي .

١٤٢ - وفي جمهورية كوريا ، لوحظت في الثمانينات زيادة حادة في اساءة استعمال

الميثامفيتامين ("الثلجي") . وبعد اكتشاف المختبرات السرية وتكثيف السلطة لتدخلها ، انخفضت مقادير الميثامفيتامين المضبوطة بشكل كبير وكذلك عدد من يسيئون استعماله . وحددت عدة مستشفيات للأمراض العقلية لتقديم العلاج المجاني واعادة تأهيل المرتهنين بالعقاقير المخدرة ، ويجري بناء مركز خاص لهذا الغرض .

١٤٣ - وفي سنغافورة ، لا يزال الهيروين هو أكثر العقاقير المخدرة تعاطيا ، وتعاطيه عن طريق الحقن في الدم غير شائع ، فالاستنشاق ("مطاردة التنين") هو الطريقة الشائعة لتعاطي الهيروين . ويحكم على متعاطي المخدرات بعقوبات صارمة ، بما في ذلك عقوبة الاعدام .

١٤٤ - ويستقبل مركز اعادة التأهيل في سنغافورة سنويا الآلاف من الأشخاص المرتهنين بالعقاقير المخدرة للعلاج واعادة التأهيل . كما أدخل تعليم كيفية الوقاية من العقاقير المخدرة في المدارس الابتدائية والثانوية .

١٤٥ - وهناك دلائل على أن سنغافورة غدت مركزا رئيسيا لغسل الأموال . ويقضي مشروع بقانون قيد البحث بالاستيلاء على الأصول المتأتية من الاتجار بالعقاقير المخدرة وبعقوبات على غسل الأموال في الحالات المتعلقة بها . وبغية إجازة تعقب هذه الأموال وتجميدها والاستيلاء عليها ، سيتم تعديل قانون سرية العمليات المصرفية . وسيكون تصديق الحكومة على اتفاقية ١٩٨٨ خطوة هامة على طريق منع وضبط عمليات غسل الأموال .

١٤٦ - وفي تايلند ، تشكل الزيادة الرهيبة في تعاطي الهيروين بين القبائل التي تقطن التلال أحد الشواغل الرئيسية للحكومة . وهذه الظاهرة هي فيما يبدو نتيجة لعدة عوامل ، كانخفاض الكميات المتوافرة من الأفيون مصحوبا بتزايد الكميات المتوافرة من الهيروين ، بالاضافة الى التغيرات الاجتماعية والثقافية في القرى التي تسكنها قبائل التلال تقليديا . وتقوم الحكومة حاليا ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة ، المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، باتخاذ تدابير للحيلولة دون اتساع نطاق هذه الظاهرة .

١٤٧ - وفي تايلند ، كان هناك ارتفاع ملحوظ في اساءة استعمال المنبهات ، ولا سيما الميثامفيتامين . وغالبا ما يؤدي استعمال سائقي الشاحنات للمنبهات الى وقوع حوادث الطرق . وتحظر التعديلات التي أدخلت على قانون النقل البري وقانون المرور البري استعمال سائقي عربات النقل للميثامفيتامينات ، أثناء عملهم وتخول السلطات المعنية اخضاع هؤلاء السائقين لفحوصات الأمفيتامين .

١٤٨ - واستمر الانخفاض في انتاج الأفيون في تايلند نتيجة للأنشطة الهادفة الى تعويض الدخل وأنشطة التنمية الريفية بين القبائل التي تقطن التلال ، ونتيجة أيضا للجهود التي بذلت لاتلاف حقول الخشخاش يدويا . وقد قدرت الحكومة كمية الأفيون الذي أنتج

فعليا بشكل غير مشروع من الخشخاش المزروع في الموسم الزراعي ١٩٩٢/١٩٩١ بنحو ١٠ أطنان فقط . وقد تواصلت مساعدة الأمم المتحدة لتايلند مدة تناهز ٢٠ سنة ، واستخدم الجانب الأكبر من هذه الموارد في استصلاح المناطق الريفية التي أثرت عليها زراعة الخشخاش غير المشروعة .

١٤٩ - أما القنب ، الذي يمكن زراعته على مدار السنة اذا ما توافرت موارد كافية من المياه ، فهو يزرع أساسا في المناطق الواقعة في الشمال الشرقي من تايلند . ومع ذلك يقدر أن المناطق الرئيسية في البلد لزراعة القنب قد تقلصت بشكل كبير نتيجة للجهود المستمرة المبذولة لانفاذ القوانين .

١٥٠ - وعلى الرغم من جهود السلطات التايلندية ، فان المختبرات السرية لصنع الهيروين بشكل غير مشروع لا تزال موجودة على طول الحدود بين تايلند وميانمار . وقد اكتشفت عدة من هذه المختبرات في الآونة الأخيرة .

١٥١ - ولا تزال تايلند ، بما لديها من شبكة نقل متطورة ، تمثل أحد المنافذ الرئيسية للعقاقير المخدرة غير المشروعة ، وخاصة الهيروين والقنب ، اللذان يأخذان طريقهما من شرق وجنوب شرق آسيا الى الأسواق غير المشروعة في أنحاء أخرى من العالم . ويتم تهريب هذه العقاقير المخدرة من البلد جوا وبحرا وبرا . ويتم تحويل مقادير كبيرة من البنزوديازيبين في تايلند ثم تصديرها بشكل غير مشروع ، حتى الى بلدان في مناطق أخرى . وعلى الحكومة أن تنظر في وضع حدود لعدد ما تصدره من تراخيص جديدة لصنع المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها .

١٥٢ - وقد استحدثت في تايلند التدابير التالية لمكافحة الصنع غير المشروع للهيروين والأمفيتامين :

(أ) اخضاع الانهيدريد الأسيتيلي وكلوريد الأسيتيل وثنائي أستات الاثيل الى رقابة أشد ؛

(ب) اعتبار الافدرين من المؤثرات العقلية التي ينبغي وضعها تحت المراقبة ؛

(ج) اعتبار الاثير والكلوروفورم وحامض الخليك الجليدي من المواد التي تخضع للمراقبة .

١٥٣ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أقر قانون جديد في تايلند ينص على مصادرة الموجودات المتأتية من تهريب العقاقير المخدرة . كما أقر قانون بشأن المعالجة الالزامية للأشخاص المرتهنين بالعقاقير المخدرة .

١٥٤ - وتجري فيتنام حاليا تغييرات هامة في الجهاز الاقتصادي سيكون لها على الأرجح تأثير كبير على زراعة المحاصيل التي تستخدم في انتاج المخدرات وتعاطيها والاتجار غير المشروع بها في البلد . ويؤدي أحد التغييرات في سياسة الحكومة الى تزايد تنقل الأشخاص والبضائع سواء داخل البلد أو في البلدان المجاورة . ونظرا الى قرب فيتنام من "المثلث الذهبي" وتشابهها جغرافيا وثقافيا مع البلدان الأخرى في هذه المنطقة الفرعية ، فليس هناك من شك في أنها ستصبح هدفا لمهربي المخدرات ، بوصفها مصدرا للمخدرات ، وبلدا للنقل العابر ، وسوقا محتملة .

١٥٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أوفدت الى فيتنام ، بناء على طلب حكومتها ، بعثة مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات والهيئة ، برئاسة رئيس الهيئة . وأوصت تلك البعثة ، وقد لاحظت الاحتمالات القائمة لتزايد تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها في البلد ، وكذلك الوسائل المحدودة التي تملكها الحكومة لمعالجة هذه المشاكل ، بوضع خطة رئيسية شاملة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير المخدرة بغية ترشيد وتعزيز اجراءات الحكومة في هذا الشأن . وقبلت الحكومة هذه التوصية وقامت بتشكيل فريق عمل عهدت اليه بمهمة وضع الخطة الرئيسية التي يفترض الانتهاء منها في أوائل سنة ١٩٩٣ بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات . وتقدر الهيئة للحكومة جهودها في معالجة المشاكل الحالية والمتوقعة المتعلقة بالعقاقير المخدرة في البلد بصورة شاملة ومنسقة .

جيم - أوقيانوسيا

١٥٦ - هناك خمسة من البلدان الثلاثة عشر الواقعة في منطقة أوقيانوسيا ليست أطرافا في أي من المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . وتأسف الهيئة اذ تعلن أن أيا من بلدان المنطقة لم يصبح بعد طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

١٥٧ - وتستخدم المناطق الساحلية الواقعة بين استراليا والبلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادىء بسهولة في الاتجار البحري بالعقاقير المخدرة كما أنه يصعب على هيئات انفاذ القوانين أن تغطي مناطق واسعة ومعزولة ؛ ولهذه الأسباب يتخذ المتجرون الدوليون بالعقاقير المخدرة فيما يبدو بعضا من تلك البلدان كمعابر لنقل الشحنات غير المشروعة الى استراليا .

١٥٨ - وقلما يتم في البلدان الجزرية الواقعة في هذه المنطقة تسريب العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية من التجارة المشروعة الى القنوات غير المشروعة ؛ ومع ذلك تلاحظ الآن زيادة واضحة في الزراعة والتوزيع غير المشروعين للقنب .

١٥٩ - ويفتقر معظم البلدان في المنطقة حتى الآن ، بصرف النظر عما اذا كانت أطرافا

في المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة أم لا ، الى قوانين وأنظمة حديثة وشاملة تنسجم وهذه المعاهدات . وتحث الهيئة المجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان في تحديث قوانينها الوطنية ذات الصلة بالعقاقير المخدرة .

١٦٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، قامت بعثة موفدة من الهيئة بزيارة استراليا حيث ناقشت التدابير اللازمة للموازنة بين عرض خامات الأفيون والطلب عليها على الصعيد العالمي . ووجدت البعثة أن الصناعة المشروعة لهذه المواد في استراليا حديثة ومحكمة وكفؤة للغاية ؛ وكانت أنشطة هذه الصناعة تجرى بشكل يتفق تماما مع متطلبات اتفاقية سنة ١٩٦١ . وكان من نتائج زيادة البعثة ، أن خفضت حكومة استراليا الى حد كبير تقديرها للمساحة التي ستزرع بالخشخاش في سنة ١٩٩٣ .

١٦١ - ولا يزال القنب أيسر المخدرات التي يتم تعاطيها من حيث الحصول عليها في استراليا . فهو يزرع داخليا ، بالرغم من أن بعض كميات القنب التي وجدت في الأسواق غير المشروعة كانت قد هربت الى البلد . ولا يزال الكوكايين والهيروين ، بما في ذلك الهيروين ذو النقاوة العالية ، متوافرين بكثرة في معظم ولايات استراليا .

١٦٢ - وينتشر تعاطي الأمفيتامين أيضا في استراليا . وتصنع معظم الأمفيتامينات المتوافرة في البلد في مختبرات محلية سرية ، وبشكل رئيسي في ولاية فيكتوريا ؛ غير أن هناك ما يدل على أن الأمفيتامينات يتم تهريبها أيضا الى البلد من بلدان أخرى ، وبخاصة الفلبين . وثمة مؤثرات عقلية أخرى يتعاطاها الشباب ، وبخاصة عقار LSD و MDMA ، الى جانب عقاقير مخدرة أخرى أو الكحول .

١٦٣ - وفي نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، ومن أجل التصدي للوضع المتدهور في مجال اساءة استعمال العقاقير المخدرة في البلد ، شنت حكومة استراليا حملة وطنية لمكافحة هذا الوضع . وقد أكدت هذه الحملة ، التي شنت بشكل رئيسي عبر وسائط الاعلام ، على قمع العرض غير المشروع للعقاقير المخدرة وعلى الوقاية ، وخفض الطلب ، والعلاج ، وادماج المدمنين في المجتمع من جديد . وأجرى تقييم لتلك الحملة في سنتي ١٩٨٨ و ١٩٩١ حيث تبين أنها حققت الهدف منها بشكل فعال . ويجري التأكيد حاليا على شرائح محددة من المجتمع ، وبخاصة النساء والشباب .

١٦٤ - وترحب الهيئة بقيام حكومة استراليا ، في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، بأخذ زمام المبادرة في تنظيم حلقة دراسية دولية في ملبورن للمديرين الوطنيين المسؤولين عن مراقبة الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في المنطقة . وقد وفرت تلك الحلقة ، التي اشتركت الهيئة في رعايتها وكانت أول حلقة على الاطلاق تنظم في المنطقة ، فرصة ممتازة لتشجيع الحكومات على تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة على نحو أكثر فعالية . ودعيت حكومات الدول التي لم تكن بعد أطراف في هذه المعاهدات الى الانضمام اليها .

١٦٥ - وفي نيوزيلندا ، لا يزال القنب يزرع بشكل غير مشروع بكميات كبيرة فمن مجموع نحو ١٨ ألف مخالفة سجلت عام ١٩٩١ . بشأن العقاقير المخدرة كانت هناك ٠٠٠ ١٦ تتصل بالقنب . ويتم أيضا تعاطي عدة عقاقير مخدرة أخرى تخضع للمراقبة الدولية . وتواصل هيئات انفاذ القوانين بمهمة مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . وتشن الحكومة حاليا حملة وطنية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة .

١٦٦ - وهناك ما يدل على تزايد الزراعة غير المشروعة للقنب في بابوا غينيا الجديدة ، وعلى توافر كميات كبيرة منه ولا سيما في المدن حيث يتعاطاه الشباب في الاغلب . وفضلا عن ذلك ، يتم شحن كميات كبيرة من القنب المزروع في بابوا غينيا الجديدة الى استراليا وبلدان أخرى .

دال - جنوب آسيا

١٦٧ - هناك أربعة من البلدان الستة الواقعة في جنوب آسيا أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، ولكن اثنين منها فقط طرفان في اتفاقية سنة ١٩٧١ . ولم تنضم بوتان وملديف بعد الى أي من هاتين المعاهدتين . وتعرب الهيئة عن تقديرها لجميع الدول الأخرى في المنطقة ، باستثناء ملديف ، التي انضمت حتى الآن الى اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

١٦٨ - وفي بنغلاديش ، توقفت زراعة القنب المشروعة التي كانت قد بدأت في سنة ١٩١٧ ، وذلك في سنة ١٩٩٠ عندما قامت الحكومة باغلاق جميع المؤسسات التي تشتغل ببيع القنب . وليست هناك تقارير عن زراعة غير مشروعة للقنب في البلد . ويبدو أن بنغلاديش تستخدم بشكل متزايد كبلد نقل عابر للعقاقير المخدرة غير المشروعة .

١٦٩ - وتقوم حكومة بنغلاديش حاليا باعداد تعديل لقانون مكافحة المخدرات لعام ١٩٩٠ في صيغته النهائية . وسيتضمن القانون العدل من أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي لسنة ١٩٩٠ ما يتعلق منها بمصادرة الموجودات ، والتسليم الخاضع للمراقبة ، وتسليم المجرمين والتعاون الدولي .

١٧٠ - وفي بنغلاديش أيضا ، سيبدأ برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ برنامجا للمساعدة مدته خمس سنوات . وسيشتمل هذا البرنامج على مشاريع في ميادين انفاذ القوانين ، والمساعدة القانونية ، والتوعية الوقائية وعلاج مدمني المخدرات واعادة تأهيلهم .

١٧١ - وفي شمال شرقي الهند ، يشكل انتشار تعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الدم في الآونة الأخيرة مصدر قلق كبير للحكومة الهندية . وقد أعقب ظهور هذه الطريقة تفشي الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري . ومنذ سنة ١٩٨٩ ، عندما سجلت أول حالة اصابة بهذا الفيروس ، بدأ ارتفاع حاد في عدد هذه الحالات في ولايتي مانيبور

وناغالند وفي اقليم ميزورام . وكشفت دراسات أجريت مؤخرا عن أن ٥٠ بالمائة على الأقل من مدمني الهيروين في مانيبور يحملون ذلك الفيروس .

١٧٢ - وعملا بروح قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تم تقليص المساحة الكلية المرخص بزراعة الخشخاش فيها في الهند من ٠٠٠ ٦٦ هكتار في الموسم الزراعي ١٩٧٨/١٩٧٧ الى نحو ٢٠٠ ١٤ هكتار في الموسم الزراعي ١٩٩٢/١٩٩١ . وقد عزي تسريب الأفيون المشروع الى القنوات غير المشروعة الى أن زراعة الخشخاش المشروعة في الهند تنتشر على مساحة واسعة والى أن زراعة الخشخاش مرخص بها لنحو ٠٠٠ ١٤٩ مزارع . وثمة عامل آخر هو أن دخول الفلاحين منخفضة ولذلك تغري الكثيرين منهم الأسعار المرتفعة التي يعرضها عليهم التجار غير المشروعين . وقد اتفقت الحكومة مع الهيئة على اجراء دراسة عن الانتاج المشروع للأفيون في البلد .

١٧٣ - وتقتصر زراعة الخشخاش غير المشروعة على بعض مناطق نائية من الهند . وتقوم سلطات انفاذ القوانين باتلاف المزارع غير المشروعة حال اكتشافها .

١٧٤ - ومنذ أوائل سنة ١٩٩٢ ، تم ضبط عدة مختبرات سرية للهيروين في الهند واعتقل عدد من منتجي وموزعي الهيروين . وبالرغم من جهود سلطات انفاذ القوانين ، استمر تهريب الهيروين عبر الحدود الهندية - الباكستانية ، على طول طرق جديدة وقديمة ؛ وأوروبا هي مقصد معظم هذه الشحنات المهربة من الهيروين .

١٧٥ - وقد بدأت حكومة الهند ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات وضع خطة عمل شاملة مشتركة بين الوكالات تشتمل على تقاسم المعلومات .

١٧٦ - ومع أن الصنع المشروع للميثاكوالون كان قد حظرته حكومة الهند في سنة ١٩٨٤ ، فانه يبدو أن الصنع غير المشروع لهذه المادة مستمر . وكانت هناك زيادة كبيرة في الكميات المضبوطة من الميثاكوالون في سنة ١٩٩٢ . ففي الشهور الستة الأولى من تلك السنة ، تم ضبط ١٧٥ ٣ كغم من الميثاكوالون ، مقابل ٨٠٢ كغم ضبطت في النصف الأول من سنة ١٩٩١ . وكانت غالبية شحنات الميثاكوالون غير المشروعة متجهة الى افريقيا . ويبدو أن المنطقة الصناعية الواقعة حول بومباي هي المحور الرئيسي للصنع غير المشروع للميثاكوالون على نطاق واسع في الهند . وتم في سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١ تدمير عدة مختبرات سرية . ويقترح على الحكومة أن تنظر في المزيد من تشديد عمليات المراقبة بهدف كبح الصنع غير المشروع للميثاكوالون .

١٧٧ - وقد ضبطت السلطات الهندية لانفاذ القوانين كميات كبيرة من خليك الانهيدريد في بومباي وبمحاذاة الحدود بين الهند وباكستان ، وبذلك حالت دون ادخال هذه المادة الكاشفة الى باكستان من خلال القنوات غير المشروعة . وعلى الرغم من أن تصدير خليك

الانهيدريد محظور ومن وجود قيود على نقل هذه المادة الكيميائية وخزنها في المناطق الحدودية ، فان توافرها دون رقابة من شأنه أن يسهل تشغيل مختبرات سرية للهيروين في الهند . وبالتالي يقترح على حكومة الهند أن تبحث اتخاذ تدابير رقابية أخرى .

١٧٨ - وتم في الهند ضم جميع العناصر التي يقوم عليها أي برنامج شامل لتقليل الطلب على المخدرات (الوقاية ، التوعية ، العلاج ، اعادة تأهيل المدمنين واعادة ادماجهم في المجتمع) في مشروع جار ينفذ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، الذي سيساعد بدوره في سنة ١٩٩٣ في اجراء استعراض شامل للوضع فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في الهند .

١٧٩ - وفي نيبال ، التي زارتها بعثة موفدة من الهيئة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، وجد أن العقار المخدر الرئيسي الي يجري تعاطيه هو الهيروين (الذي يطلق عليه عادة اسم "السكر الأسمر") ، الذي يتم تهريبه الى البلد عن طريق الحدود الهندية بكميات صغيرة نسبيا . ويتم كذلك تعاطي القنب وراتنج القنب ؛ وعلاوة على ذلك ، يلاحظ ان الاستعمال غير المشروع للمؤثرات العقلية آخذا في الازدياد . ومعظم الأشخاص الذين يستعملون العقاقير المخدرة غير المشروعة هم من سكان المناطق الحضرية حيث يتم الاختلاط بالأجانب بكثرة . وينبغي أن تجرى بانتظام دراسة وبائية في هذا الخصوص .

١٨٠ - واتخذت حكومة نيبال تدابير مختلفة استهدفت وضع مشكلة اساءة استعمال العقاقير المخدرة في البلد تحت المراقبة . فبعد التعديلات التي أدخلت في سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ على قانون (مراقبة) المخدرات لسنة ١٩٧٦ ، ينظر البرلمان حاليا في مشروع بقانون يضيف تنقيحا آخر الى قانون ١٩٧٦ . ويتضمن برنامج للمساعدة مدته خمس سنوات بدأه برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات في تموز/يوليه ١٩٩٢ ، مشروعا يتعلق بانفاذ القوانين وبالمساعدة القانونية .

١٨١ - ونيبال طرف اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول ١٩٧٢ ، وكذلك في اتفاقية سنة ١٩٨٨ . ومن المتوقع أن يؤدي تعديل للتشريع الوطني تجري دراسته حاليا ، في حال اقراره ، الى تمكين الحكومة من الامتثال تماما لأحكام المعاهدات الدولية المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة ، بما في ذلك اتفاقية سنة ١٩٧١ . والهيئة على ثقة من أن الخطوات الملموسة التي تتخذها الحكومة حاليا ، وخاصة فيما يتعلق بالمؤثرات العقلية ، ستؤدي عما قريب الى اقامة ما يناسب من آليات لمراقبة هذه المواد .

١٨٢ - وتقوم منظمات غير حكومية بمعالجة واعادة تأهيل مدمني المخدرات في نيبال ، الى جانب مستشفيين حكوميين في كاتماندو . ويشتمل برنامج المساعدة الخمسي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة ، المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات أيضا على خطة قطاعية للعلاج ، واعادة التأهيل وأنشطة أخرى تهدف الى تقليل الطلب على العقاقير المخدرة .

١٨٣ - وسري لانكا أيضا طرف في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٨٨ وهي حاليا بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة للانضمام الى اتفاقية سنة ١٩٧١ . وقامت بعثة موفدة من الهيئة بزيارة سري لانكا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ حيث استعرضت مع السلطات المختصة موضوع مراقبة المؤثرات العقلية . وتنوي الحكومة توسيع نطاق المراقبة على المؤثرات العقلية لتشمل المواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١ . وبهذا الخصوص ، تعكف اللجنة الفرعية القانونية التابعة للهيئة الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة الخطرة وعلى استعراض القوانين الحالية لمراقبة العقاقير المخدرة بهدف توحيدها وجعلها متماشية مع اتفاقية سنة ١٩٧١ .

١٨٤ - وفي سري لانكا ، ظلت المشاكل المتصلة بتعاطي المخدرات وأساسا الهيروين تتزايد باطراد بين الشباب منذ أوائل الثمانينات ، حين ساد الاعتقاد بأن تعاطي المخدرات ظاهرة أدخلها السياح الى البلد . ويوجد حاليا في البلد ٠٠٠ ٤٧ مدمن للهيروين ٠٠٠ ٢٠٠ مدمن للقنب .

١٨٥ - وتتزايد زراعة القنب غير المشروعة في سري لانكا ، وبشكل رئيسي في المناطق الواقعة في جنوبي وجنوبي غربي البلد . وفي سنة ١٩٩٢ ، تم اتلاف ٠٠٠ ٧٢ نبتة قنب في عمليتي ازالة . وهناك دلائل على أن القنب يصدر بشكل غير مشروع من سري لانكا .

هاء - الشرقان الأدنى والأوسط

١٨٦ - ان جميع البلدان الستة عشر الواقعة في الشرقين الأدنى والأوسط ، باستثناء اليمن ، أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، و ١١ منها أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ .

١٨٧ - وقد صادقت أفغانستان والمملكة العربية السعودية في سنة ١٩٩٢ على اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وبذلك ارتفع عدد بلدان المنطقة الأطراف في الاتفاقية الى ثمانية بلدان .

١٨٨ - ويشيع تعاطي القنب وراتنج القنب ، لكن تعاطي الهيروين والأفيون يطرح المشكلة الرئيسية في المنطقة . ومن المشاكل الهائلة في المنطقة زراعة القنب والخشخاش غير المشروعة ، والانتاج غير المشروع لراتنج القنب والأفيون ، والصنع السري للمورفين والهيروين ، والاتجار غير المشروع براتنج القنب والهيروين عبر جمهورية ايران الاسلامية وتركيا الى أوروبا الغربية مرورا بالبلقان .

١٨٩ - ويتأثر العديد من البلدان في المنطقة بشكل خطير بالاتجار غير المشروع الواسع النطاق بالمؤثرات العقلية ، وأساسا المنبهات . ويتم تهريب أقراص الفنيتلين الأصلية والمزيفة والمقلدة من بلدان أوروبية ، ولا سيما من بلغاريا ويوغوسلافيا تحت العلامة التجارية كابتاغون . وفي الثمانينات تم ضبط زهاء ٣٠ ملايين قرص في المنطقة ، كانت معظمها موجهة الى المملكة العربية السعودية . وفي سنة ١٩٩١ ، تم ضبط قرابة ٤ ملايين

قرض في الأردن ، والامارات العربية المتحدة ، وتركيا ، والجمهورية العربية السورية ، والمملكة العربية السعودية .

١٩٠ - وربما يتم التعاون مستقبلا بين بلدان المنطقة تحت اشراف منظمة التعاون الاقتصادي ، التي أنشأت لجنة تقنية لشؤون المخدرات . ويجري توسيع عضوية هذه المنظمة التي تضم حاليا جمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركيا لتشمل أفغانستان ودول الكومنولث المستقلة الواقعة في وسط آسيا .

١٩١ - وقد اتضح من دراسات استقصائية أجريت على نطاق ضيق في مخيمات اللاجئين في باكستان أن ادمان الهيروين بين اللاجئين الأفغان بلغ أبعادا مخيفة ، لا بين الذكور فحسب ولكن بين الاناث أيضا وبشكل متزايد وستؤدي عودة اللاجئين الى أفغانستان الى تفاقم هذا الوضع ، ليس فقط في المناطق التي ينتشر فيها الانتاج غير المشروع لمستحضرات الأفيون والاتجار بها وادمانها ، بل أيضا في أجزاء أخرى من البلد . وسيؤدي الدمار الواسع النطاق ، الذي لحق بالهيكل الأساسي والمناطق الزراعية في أفغانستان نتيجة للصراع الذي ساد البلد في السنوات القليلة الماضية ، الى زيادة تدهور الأحوال المعيشية للاجئين .

١٩٢ - ويؤدي التغير المستمر للوضع السياسي والأمني في أفغانستان الى صعوبة الحصول على بيانات عن الانتاج غير المشروع للقنب . وقد أجريت دراسات استقصائية على نطاق ضيق في اقليم باداخستان في الموسم الزراعي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وفي اقليم نانغرار في موسم ١٩٩٠ - ١٩٩١ ؛ وتوحي نتائج هذه الدراسات بأن زراعة القنب غير المشروعة في هذين الاقليميين وحدهما أسفرت عن انتاج سنوي يقدر بنحو ٩٠٠ طن . وتفيد معلومات مستقاة من أنحاء أخرى في أفغانستان بأنه كان هناك توسع كبير في الانتاج غير المشروع للقنب في السنوات الأخيرة .

١٩٣ - وبسبب توسع الانتاج غير المشروع للقنب في أفغانستان ، ازداد أيضا الصنع غير المشروع للهيروين في ذلك البلد . ومع أنه لا تتوافر تقديرات لمقادير الهيروين المصنوعة بشكل غير مشروع في أفغانستان ، ولكن من المعروف أن كميات كبيرة من الأفيون الأفغاني تتم معالجتها في بلدان أخرى واقعة في هذه المنطقة .

١٩٤ - وتزايدت مقادير الأفيون والهيروين التي تشحن من أفغانستان في اتجاه جمهورية ايران الاسلامية وباكستان مع استخدام طرق جديدة فيما يبدو تتجه من أفغانستان الى وسط آسيا وما وراءها . وهذه الطرق الجديدة الواقعة الى الشمال من أفغانستان تعبر حدود الدول المستقلة حديثا للاتحاد السوفياتي سابقا ، التي ليست في وضع يمكنها من منع التهريب العابر .

١٩٥ - ويجري في أفغانستان تنفيذ برنامج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ، يطلق

عليه اسم عملية السلام ويهدف الى المساعدة في اعادة بناء هذا البلد الذي خربته الحرب . ومنذ سنة ١٩٨٩ ، قام برنامج الأمم المتحدة ، المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات في اطار المشروع الافغاني للاستصلاح واعادة البناء ، بتقديم الدعم الى ٤٥ مشروعا فرعيا ذا صلة بالعقاقير المخدرة ، وذلك في مجالات الزراعة والبناء والري والتعليم والصحة .

١٩٦ - ورثت حكومة جمهورية ايران الاسلامية في سنة ١٩٧٩ وضعا كان عدد مدمني المخدرات فيه يصل الى زهاء مليونين ، أي ما يمثل ٤ في المائة من مجموع سكان البلد . ويعتبر تعاطي المخدرات جريمة في جمهورية ايران الاسلامية ، وينطبق ذلك أيضا على توزيع العقاقير المخدرة غير المشروعة . ويتم ارسال كثير من متعاطي العقاقير المخدرة لتلقي العلاج في أحد مراكز اعادة التأهيل السبعة عشر ، حيث يجري حاليا علاج ٣٥١ ١٥ مرتهنا بالعقاقير المخدرة . وفي سنة ١٩٨٠ ، بعد الثورة ، فرضت الحكومة حظرا تاما على زراعة الخشخاش .

١٩٧ - وتدخل العقاقير المخدرة غير المشروعة الى جمهورية ايران الاسلامية عادة من جهة الشرق وتجتاز حدودها الغربية في الغالب متجهة الى تركيا أساسا . وفي سنة ١٩٩١ ، ضبطت السلطات الايرانية ٢٣ طنا من الأفيون ، وما يزيد على ٨ أطنان من المورفين و ٤٥٠ كغم من الهيروين و ٣ر٥ طن من القنب . واشتملت الكميات الكبيرة المضبوطة في الشهور الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٢ على شحنتين من المورفين ، تزن احداهما ٢ر٢ طن والأخرى ٣ر٥ طن ، وشحنة من الهيروين تزن ١ر٣ طن . ويواجه المهربون الذين يضبط بحوزتهم أكثر من ٣٠ غراما من الهيروين أو ٥ ك غم من الأفيون عقوبة الاعدام مع مصادرة جميع ممتلكاتهم . وكثيرا ما تنقل وسائط الاعلام الايرانية أنباء عن ضبط عقاقير مخدرة غير مشروعة وعن تنفيذ أحكام الاعدام في مهربي المخدرات .

١٩٨ - وقامت بعثة موفدة ، من الهيئة بزيارة الى جمهورية ايران الاسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقد تركزت مناقشاتها على المسائل المتعلقة باحتجاز الحكومة كميات كبيرة من الأفيون المضبوط ، في سياق التوازن الهش على الصعيد العالمي بين عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها . وفي الفترة بين سنتي ١٩٨٣ و ١٩٩٠ ، كان يجري سنويا في جمهورية ايران الاسلامية ضبط ٢٥ طنا في المتوسط بين الأفيون القادم أساسا من أفغانستان وباكستان . وفي أواخر تموز/يوليه ١٩٩٢ ، بلغت كمية المخزون المتراكم من الأفيون المضبوط في جمهورية ايران الاسلامية ١٣٠ طنا . ومنذ سنة ١٩٨٦ كان الأفيون المضبوط يستخدم في صنع المستحضرات الأفيونية المشروعة . ويبدو أن الهدف المباشر من هذا الاجراء هو تلبية الاحتياجات المحلية (التي تقتصر حاليا على الكوديين ، وبدرجة أقل ، المورفين) . (أنظر الفقرة ٤٩ أعلاه) .

١٩٩ - وحصلت تغيرات كبيرة في لبنان فيما يتعلق بزراعة المحاصيل المخدرة . ففي أيار/مايو ١٩٩٢ ، أبلغت السلطات المحلية في لبنان بعثة لبرنامج الأمم المتحدة

المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات أنه تم في أثر قرار مشترك اتخذته الحكومة اللبنانية والسلطات السورية في وادي البقاع بشأن القضاء على المحاصيل غير المشروعة من المخدرات ، اتلاف ٣٥٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة بالقنب و ١٥٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة بالخشخاش في سنة ١٩٩١ ؛ وعلم من بعض المصادر أن هذا يمثل ٨٠ في المائة من المحاصيل المخدرة غير المشروعة في تلك المنطقة . وفي سنة ١٩٩٢ ، وعلى الرغم من الحملات الاعلامية التي شنت ضد الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة ، اكتشفت السلطات ودمرت قرابة ٦٠٠ هكتار من الخشخاش وألقت القبض على نحو ١٠٠ فلاح . وقد أتيحت لبعثة البرنامج فرصة الاطلاع على نتائج الجهود المبذولة للقضاء على هذه المحاصيل في عدة مناطق كانت تعرف في السابق بأنها مواقع للزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة .

٢٠٠ - وبالرغم من نجاح الجهود الرامية الى القضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة في لبنان ، فانه يمكن افتراض أن الصنع غير المشروع للهيروين لن يتوقف بسبب المخزونات الكبيرة المتراكمة من الأفيون واستمرار زراعة الخشخاش وانتاج الأفيون في مناطق نائية من البلد .

٢٠١ - ولبنان الآن في سبيله الى أن يصبح مركزا لتوزيع الكوكايين الذي يدخل الى البلد في شكله النهائي قادما من البرازيل ؛ ولكن ذلك لا يستبعد احتمال وجود مختبرات سرية في لبنان يتم فيها تحويل عجينة الكوكا المستوردة الى هيدروكلوريد الكوكايين .

٢٠٢ - وازداد تعاطي المخدرات بشكل حاد في باكستان . ففي سنة ١٩٨٨ ، قدّر أنه كان هناك مليون مدمن للهيروين و ٢٠٠ ٠٠٠ مدمن للأفيون في البلد ، أي زهاء ٤ بالمائة من السكان الذكور فوق سن ١٥ سنة . وتقدر نسبة "المرتدين" بين المدمنين الذين يفترض أنه أعيد تأهيلهم بنحو ٩٠ في المائة ؛ وتنوي الحكومة انشاء ما يقرب من ٤٠ مركزا لازالة آثار سميّة المخدرات من الجسم بغية تحسين ذلك الوضع . وتساعد الحكومة في جهودها منظمات غير حكومية فضلا عن المشروع المتكامل لخفض الطلب على المخدرات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات بميزانية تبلغ ٣٫٨ مليون دولار . ويدعو هذا المشروع الى اقامة أنشطة في المدارس والجامعات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ، ووسائط الاعلام ، ومحطات الاذاعة والتلفزة ، ومركز الوقاية من تعاطي المخدرات الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

٢٠٣ - وتقوم زراعة الخشخاش غير المشروعة في باكستان أساسا في المقاطعة الواقعة على الحدود الشمالية - الغربية . وقد تأرجحت المساحة الكلية التي تتم فيها الزراعة غير المشروعة حول ٨ ٠٠٠ هكتار منذ الموسم الزراعي ١٩٨٨/١٩٨٩ ؛ ثم ارتفعت الى نحو ٩ ٠٠٠ هكتار في الموسم الزراعي ١٩٩١/١٩٩٢ ، حيث قدّر الانتاج من الأفيون بما يقرب من ١٨٠ طنا . وهناك بضعة مشاريع انمائية الهدف منها التخلص من

زراعة الخشخاش ، وأحدها مشروع تطوير منطقة الدير الذي يجري تنفيذه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، بينما تمول حكومة الولايات المتحدة مشاريع أخرى في مناطق البجاور ومحمد وممر خيبر . وعلاوة على ذلك ، يدعم البرنامج الوحدة الانمائية الخاصة لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، وهذه الوحدة تتولى تنسيق جميع المشاريع الرامية الى القضاء على الخشخاش في جميع أنحاء المقاطعة .

٢٠٤ - ويتم صنع مقادير كبيرة من المورفين والهيروين بشكل غير مشروع في باكستان ، وأساسا في منطقة ممر خيبر الواقعة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، حيث تتم معالجة كلا هذين المخدرين المنتجين محليا الى جانب الأفيون الأفغاني . وتشير التقديرات الى أن مقدار ما يصنع من الهيروين بشكل غير مشروع يتجاوز في الأغلب ٧٠ طنا في السنة .

٢٠٥ - وبلغت الكميات المضبوطة التي أبلغت عنها هيئات انفاذ القوانين في باكستان في الشهور الخمسة الأولى من سنة ١٩٩٢ ما يربو على ٢ طن من الأفيون ، وما يزيد على ٧٠٠ كغم من الهيروين ، و ٩٦ طنا من راتنج القنب . وتعد كمية الهيروين المضبوطة منخفضة ، لا سيما اذا علم أنه تم ضبط أكثر من ٥ر٦ طنا من الهيروين خلال سنة ١٩٩١ كلها .

٢٠٦ - وفي سنة ١٩٩٢ ، أصبحت باكستان طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، ويجري الآن اعداد قانون بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية . وهذا القانون الجديد الشامل سيجعل في مقدور جميع هيئات انفاذ القوانين محاكمة المخالفين بمقتضى قانون واحد بدلا من المجموعة الكبيرة من القوانين التي تنطبق حاليا على مختلف الهيئات الاتحادية وهيئات المقاطعات . وقد تعززت الادارة الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة بانشاء شعبة لمراقبة المخدرات وفرقة عمل لمكافحة المخدرات ، لاستكمال أنشطة الهيئة الباكستانية لمكافحة المخدرات .

٢٠٧ - وقامت بعثة موفدة من الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات بزيارة للمملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، حيث وجد أن المراقبة الوطنية للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية أشد صرامة مما تقتضيه المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . كما أن المملكة العربية السعودية تفرض مراقبة شديدة على المنتجات غير المشمولة بهذه المعاهدات (القات وبعض المستحضرات الصيدلية والكيميائية) . وهي توقّع عقوبات شديدة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات : فمهربو العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية يحكم عليهم بالاعدام في بعض الأحيان .

٢٠٨ - والقنب هو المخدر الرئيسي الذي يتم تعاطيه في المملكة العربية السعودية ، كما أنه المخدر الذي يضبط في أغلبية الحالات ، تليه المؤثرات العقلية ، ولا سيما

منبهات الجهاز العصبي المركزي (أقراص الكابتاغون ، التي يحتوي بعضها على الفينيتلين ، وإن كانت غالبيتها مزيفة اذ تحتوي على سواه من الامفيتامينات والكافيين والكينين) ، والمسكّنات مثل السيكوباربيتال (في شكل أقراص السيكونال) ، وكثيرا ما يقوم الحجاج القادمون من أفريقيا بتهريب أقراص السيكونال الى البلد . وقد بدأ في سنة ١٩٨٢ تنفيذ برامج علاج واعادة تأهيل لمدمني الكحول والعقاقير المخدرة . وكان أكثر من نصف عدد المرضى الذين تم علاجهم من مدمني الكحول ، و ٢٥ في المائة من مدمني الهيروين ، ومعظم من تتألف منهم نسبة الـ ٢٥ بالمائة الباقية من مدمني المنبهات .

٢٠٩ - وفي الوقت الذي توجد فيه في المملكة العربية السعودية ارادة سياسية قوية ومعلنة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة وتشديد المراقبة ، فان التنسيق بين أنشطة مختلف الوزارات والهيئات لا يتم بعد بشكل فعال . وينبغي تعزيز الاجراءات التحليلية للكشف عن العقاقير المخدرة التي يتم تهريبها الى المملكة العربية السعودية لكي يمكن تحديد جميع أنواع العقاقير المخدرة التي يساء استعمالها في البلد .

٢١٠ - وقد أبلغت السلطات التركية عن قيامها بتفكيك مختبرات الهيروين المؤقتة المقامة في المناطق النائية الواقعة في جنوب شرقي تركيا . وتشير بعض التقارير الى أن نقص عوامل التخليل الكيميائي يؤدي الى نقل المورفين بشكل متزايد الى تركيا لتحويله الى هيروين . وقد نُبّهت السلطات التركية الى هذا الخطر ، ولذلك اتخذت تدابير لكشف الشحنات غير المشروعة من خليك الانهيدريد . وأفضى ذلك الى زيادة كبيرة في كمية خليك الانهيدريد التي ضبطت في تركيا ، من أقل من طن واحد في سنة ١٩٨٩ الى ٢٧ طنا في سنة ١٩٩١ . وكون أن تلك الشحنات كانت تصل من أوروبا الغربية يؤكد ضرورة تعزيز المراقبة على خليك الانهيدريد في البلدان المنتجة والمصدرة له على السواء .

٢١١ - ولا تزال تركيا بلد النقل العابر الرئيسي للهيروين القادم من جنوب غربي آسيا في طريقه الى الأسواق الغربية . وتقوم العصابات الاجرامية الموجودة أساسا في استانبول بتنظيم الاتجار بالهيروين . كما تقوم هذه العصابات نفسها مع شركائها بدور هام في نقل وتوزيع الهيروين في أوروبا الغربية .

واو - أوروبا

٢١٢ - ثمة حاجة ملحة الى ضم الدول المستقلة حديثا في أوروبا ، التي كانت جزءا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا أو من يوغوسلافيا ، الى نظام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة في أقرب وقت ممكن . وقد أصبحت سلوفينيا بالفعل طرفا في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ واتفاقية سنة ١٩٨٨ . وثمة أمل في أن تحذو حذوها الدول الأخرى المستقلة حديثا . وتقوم الهيئة وبرنامج

الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات باسداء المشورة الى الحكومات الجديدة بشأن الاجراءات الواجب اتباعها والمسائل القانونية والادارية الأخرى .

٢١٣ - وعلاوة على سلوفينيا ، أصبحت ايرلندا طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، كما أن انضمام ألبانيا وبلجيكا ورومانيا وسويسرا ولختنشتاين والنمسا وهولندا أصبح وشيكا .

٢١٤ - وصادقت كل من البرتغال والدانمرك وسلوفينيا ولكسمبرغ واليونان على اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وبذلك ارتفع عدد الدول الأوروبية الأطراف في تلك الاتفاقية الى ١٥ دولة .

٢١٥ - ولم تبلغ اساءة استعمال العقاقير المخدرة في غالبية الدول الاشتراكية سابقا الواقعة في شرق أوروبا ، وفي دول بحر البلطيق ودول الكومنولث المستقلة ، المستويات السائدة في بلدان أوروبا الغربية . وربما كان للتغيرات الهائلة التي حصلت مؤخرا في أوروبا الشرقية تأثير على الوضع فيما يتعلق باساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار بها في أوروبا ككل .

٢١٦ - وكانت الدولة في الماضي هي التي تحتكر صنع وتصدير واستيراد المواد الصيدلية وتجارتها الداخلية وتوزيعها في بلدان أوروبا الشرقية . وكان صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية تقوم به قلة من المؤسسات التي تديرها الدولة ، وكان يرخّص في العادة لواحدة فقط من هذه المؤسسات بتصدير واستيراد المواد الصيدلية . وفي السنوات القليلة الماضية ، بدأ عشرات من الصناع الجدد ومئات من الشركات التجارية الجديدة التعامل في المواد الصيدلية . ولذلك ينبغي التزام جانب الحذر للحيلولة دون استغلال شركات عديمة الضمير لاقتصاديات السوق الحرة . كما ينبغي ، لصالح الصحة العامة والنظام الدولي لمراقبة العقاقير المخدرة على السواء ، أن يوضع حد أعلى لعدد التراخيص الجديدة التي تصدر لصنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها ، لضمان وجود اشراف كاف على هذه الأنشطة . ومن الضروري أيضا تعزيز الادارة الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة ، والا فان العدد الصغير من الفنيين الذين كان يسعهم في الماضي القيام بمراقبة كافية لأنشطة بضع من المؤسسات الصيدلية التي تديرها الدولة بل ومصادر أضيق نطاقا للتجارة الخارجية في المواد الصيدلية من الموجود منها اليوم ، سيقفون عاجزين عن الاضطلاع بمسؤولياتهم المتزايدة .

٢١٧ - وتدعو الهيئة حكومات بلدان أوروبا الغربية التي تقدم المساعدة الضرورية الى البلدان الاشتراكية السابقة في المنطقة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، أن تنظر في اعطاء أولوية عالية لانشاء أو دعم ادارات مراقبة المخدرات في تلك البلدان .

٢١٨ - وبدخول القانون الأوروبي الوحيد حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، سيكون مسموحا للأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال بالتنقل بحرية بين دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وتحث الهيئة هذه الدول على تعزيز آليات المراقبة على

الحدود الخارجية للاتحاد ، وكذلك تعزيز نظم انفاذ القوانين والمراقبة داخل هذه البلدان نفسها .

٢١٩ - وثمة توجيه اعتمده المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه ١٩٩١ يلزم الدول الأعضاء بأن تستحدث في موعد غايته ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تدابير لمكافحة استغلال هذا النظام المالي لغسل الأموال . ومن المتوقع أن يتم التصديق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على اتفاق المنطقة الاقتصادية الأوروبية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ؛ وبعد هذا التصديق ، سينطبق هذا التوجيه أيضا على الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

٢٢٠ - وتلاحظ الهيئة بارتياح توجيهات لجنة الاتحاد الأوروبي بشأن رصد التجارة في السلائف ومنع غسل الأموال ، وانشاء نظام للمعلومات الجمركية يتيح لمكاتب الجمارك في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أن ترسل رسائل برموز شفرية عن أنشطة تهريب العقاقير المخدرة المشبوهة وشهادات التصدير المزورة .

٢٢١ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، تم التوصل الى اتفاق على انشاء مركز الرصد الأوروبي المعني بالعقاقير المخدرة وادمان المخدرات . والغاية من انشاء هذا المركز هي مضاهاة واستخلاص البيانات المتلقاة من السلطات المختصة وتوفير معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة .

٢٢٢ - وواصلت مجموعة بومبيدو التابعة لمجلس أوروبا اعطاء الأولوية لزيادة التعاون على الصعيد الأوروبي ، وتوسيع نطاق تعاونها التقني ليشمل بلدانا أخرى ، ووضع خطة عمل لرصد تنفيذ المجالات الرئيسية التي تضمنها الاعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الأوروبي الأول المعني بالتعاون في حل مشاكل اساءة استعمال العقاقير المخدرة غير المشروعة الذي عقد في أوسلو يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ١٩٩١ .

٢٢٣ - وبذلت جهود متزايدة باستمرار من أجل وضع برامج اقليمية لتقليل الطلب على العقاقير المخدرة ، بالاستعانة ، مثلا ، بالخطة الأوروبية لمكافحة المخدرات التي أقرها مجلس أوروبا . وتقوم لجنة دول الشمال المعنية بالعقاقير المخدرة حاليا بتنفيذ خطة عمل مدتها ثلاث سنوات وتشتمل على مجموعة واسعة من التدابير في ميدان تقليل الطلب . وتتضمن الأنشطة المشتركة بين سلطات الجمارك وسلطات الشرطة تعيين ضباط اتصال من بلدان الشمال في عدد من البلدان المنتجة للمخدرات أو من بلدان النقل العابر للمخدرات .

٢٢٤ - وتم انشاء مجموعة تعاون تتألف من موظفين مسؤولين عن عمليات المراقبة في الموانىء الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، على غرار مجموعة المطارات التي تعمل منذ عدة سنوات . واستمر العمل في تحسين البيانات المتعلقة باساءة

استعمال العقاقير المخدرة ؛ وقد وفّرت دراسة استطلاعية أجريت بشأن الطلب على العلاج الأولي الأساسي الذي يمكن أن تقوم عليه نظم وضع التقارير الخاصة بالعلاج . وهناك مشاريع مماثلة يستهدف منها تحسين جمع البيانات عن الاعتقالات التي تقوم بها الشرطة ، والحوادث الطارئة غير المميتة ، والتقنيات الاستقصائية .

٢٢٥ - والتعاون الدولي في ازدياد مستمر . وهناك عدة مبادرات ومشاريع يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات . وثمة مشروع تدريبي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات بالتعاون مع مجلس التعاون الجمركي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، ويوفر التدريب لموظفين من البلدان الواقعة بمحاذاة طريق البلقان . وقد وضع مجلس التعاون الجمركي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية برنامجا من أجل دول البلقان بدأ تنفيذه في سنة ١٩٩٠ . كما قام مجلس التعاون الجمركي بانشاء مركز جمارك أوروبي في المعهد الجنائي للجمارك في كولونيا لتنسيق وتبادل المعلومات .

٢٢٦ - وما زال القنب هو العقار المخدر الرئيسي الذي يجري تعاطيه في أوروبا كلها ، وان كان الاهتمام في عدة بلدان من هذه المنطقة تركز بشكل أكبر على عقاقير مخدرة غير مشروعة أخرى ، وبالدرجة الأولى على الهيروين والكوكايين . وبالرغم من أن كميات القنب المضبوطة في أوروبا ظلت ثابتة ، فان كميات راتينج القنب المضبوطة في ازدياد . وما زال المغرب يمثل المصدر الرئيسي لراتينج القنب بالنسبة لبلدان أوروبية عديدة ، وان كان يحدث في بعض الأحيان أن تضبط شحنات غير مشروعة لبنانية المصدر وتزن عدة أطنان من راتينج القنب ؛ وتصل كميات أقل حجما عبر طريق البلقان أو بواسطة الشحن البحري من جنوب غرب آسيا .

٢٢٧ - ويختلف الوضع فيما يتعلق بتعاطي الهيروين من بلد الى آخر ، ولكن لوحظ من جديد اتجاه الى الزيادة في عدة بلدان بالمنطقة . وأبلغ عدد من البلدان عن حدوث ارتفاع كبير في عدد الوفيات الناجمة عن تناول جرعات مفرطة من الهيروين .

٢٢٨ - وأبلغت عدة بلدان في المنطقة عن حدوث ارتفاع في مقادير الهيروين المضبوطة . ويصل الهيروين الى الأسواق غير المشروعة في أوروبا قادما أساسا من جنوب غربي آسيا ومن الشرق الأدنى والأوسط ، مرورا بجمهورية ايران الاسلامية وتركيا وبلغاريا ثم يوغوسلافيا . ويقدر أن نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الهيروين تنقل عبر طريق البلقان . وفي بعض الأحيان ، وبسبب الاضطرابات في جمهوريات يوغوسلافيا سابقا الى حد كبير ، يبتعد المسار الذي يسلكه المتجرون بالهيروين عن طريق البلقان التقليدية التي تبدأ من اسطنبول وتمر عبر بلغاريا ويوغوسلافيا وصولا الى النمسا ، وثمة أدلة على أن المتجرين بالهيروين أصبحوا يستخدمون باطراد طريقا للعبور يمر عبر بلغاريا ورومانيا وهنغاريا ثم تشيكوسلوفاكيا . كما أن جمهوريات القوقاز تستخدم كنقاط للعبور . وأصبحت اليونان أيضا بلدا هاما للعبور في المنطقة : فقد ضبط فيها ٢٧٢ كغم من الهيروين في سنة ١٩٩١ ، مقابل ٨٤ كغم فقط في سنة ١٩٩٠ ، و ٣٥

كغم في سنة ١٩٨٩ . وعادة ما ينقل الهيروين الذي يغادر اليونان في اتجاه ايطاليا على معديات . وما زالت قبرص من الاماكن الهامة للشحن العابر .

٢٢٩ - ولوحظت زيادة كبيرة في تعاطي الكوكايين في العديد من بلدان المنطقة . ويبدو أنه سجلت حتى الآن حالات من تعاطي الكراك ، ولكنها كانت في غالب الاحيان حالات متفرقة .

٢٣٠ - وثمة زيادة أيضا في كميات الكوكايين المضبوطة وفي معدل تكرار عمليات ضبط الكوكايين . ويجري نقل الكوكايين أساسا من بلدان أمريكا الجنوبية الى البلدان الواقعة في جنوب أوروبا ، حيث اكتشفت بعض مختبرات تنقية الكوكايين غير المشروعة . ويزاول معظم المتاجرين في أمريكا اللاتينية عمليات الكوكايين ، وان كانت هناك أدلة على أن مهربي الهيروين الافارقة يحملون الآن الكوكايين أيضا بشكل متزايد ؛ وهكذا تصل كميات متزايدة من الكوكايين الى أوروبا من بلدان واقعة في غرب وشمال افريقيا . وما زالت اسبانيا والبرتغال من المراكز الهامة لتوزيع الكوكايين .

٢٣١ - وتعاطي الامفيتامينات ، بما في ذلك عقار الهلوسة MDMA (المعروف عموما باسم عقار "النشوة" أو XTC) واسع الانتشار في أوروبا . ما زال الامفيتامين في بلدان الشمال الأوروبي يمثل العقار المخدر الرئيسي الذي يجري تعاطيه . وتفيد بعض التقارير بأنه حدث ، بعد وفاة عدة أشخاص نتيجة لتعاطي عقار الهلوسة MDMA ، أن بدأت المختبرات السرية تصنع المثيلين ديوكسي أمفيتامين (MDA) ، وهي مادة مماثلة مشتقة من الامفيتامين ومعروفة أيضا باسم تينامفيتامين . ويبدو أن بولندا وهولندا هما الموردان الرئيسيان للامفيتامينات في المنطقة . وثمة ما يدل على أن كميات كبيرة من البيمولين المصنوع بشكل مشروع يتم تسريبها في أوروبا الى قنوات غير مشروعة وتهرب الى افريقيا (أنظر الفقرات ٦٩ - ٧٢ أعلاه) .

٢٣٢ - ويبدو أن تعاطي عقار ل . س . د LSD بدأ يظهر من جديد ، في بعض البلدان على الاقل ، ويدل على ذلك ارتفاع الكميات التي تضبط من هذا العقار في المنطقة الى أربعة أمثالها في سنة ١٩٩١ . وأبلغت فرنسا والمملكة المتحدة عن ضبط كميات كبيرة جدا من عقار ل . س . د ويبدو أن في هولندا يوجد أحد المصادر الرئيسية لتوافر هذا العقار في الأسواق غير المشروعة بالمنطقة .

٢٣٣ - والتقارير والبيانات عن تعاطي المنومات والمسكنات ومزيلات القلق قليلة نسبيا ، غير أن الارتهان بهذه الانواع من الادوية يبدو من الملامح العامة لمعظم البلدان في المنطقة . وكثيرا ما يستهان بمدى الارتهان بالعقاقير المخدرة وبما يتصل به من مشاكل عامة اجتماعية وصحية . ويشيع في معظم بلدان المنطقة تعاطي عقاقير مخدرة متعددة ، مصحوبا في العادة بتعاطي الكحول . وما زال يجري في عدة بلدان تعاطي الايفيدرين ، وهي مادة سليفة خاضعة لنظام الرقابة المنصوص عليه في اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٢٣٤ - وفي الوقت الراهن ، يجري تطبيق قوانين الاتحاد السوفياتي سابقا في دول البلطيق (أستونيا ولاتفيا وليتوانيا) ؛ ومع ذلك تبذل حاليا جهود لاستحداث نظم قانونية وطنية جديدة ، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات . كما تتلقى دول البلطيق مساعدة من لجنة بلدان أوروبا الشمالية المعنية بالمخدرات ومن بعض بلدان أوروبا الغربية .

٢٣٥ - ومن الصعب تكوين صورة واضحة عن مدى انتشار تعاطي المخدرات في كل دولة من الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . فتقدير حجم المشاكل ذات الصلة بالمخدرات تعوقه الاجراءات القانونية والادارية للاتحاد السوفياتي سابقا ، فهذه الاجراءات ما زالت متبعة حتى اليوم في الجمهوريات الجديدة . فلا العدد القليل من المدمنين المسجلين (الأفراد الذين تم تشخيصهم بأنهم مدمنون) ولا عدد مجرمي المخدرات (الأشخاص الذين وجدت في حوزتهم مقادير من المخدرات تفوق المقادير التي وصفتها اللجنة الدائمة السابقة للمخدرات بأنها "تافهة") يعكسان المدى الحقيقي لانتشار تعاطي المخدرات . وبدون جمع منهجي للبيانات ودراسات استقصائية وبائية ، لا يمكن اعتبار التقارير التي تتحدث عن وجود ما بين مليون ومليونين من متعاطي المخدرات في الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة من التقارير التي يمكن التعويل عليها .

٢٣٦ - ويبدو أن تعاطي المخدرات الطبيعية المصدر (مستحضرات وخلاصات القنب المعروف باسم ساتيفا (Cannabis Sativa) والخشخاش المنوم) ، التي يتم انتاجها داخل حدود الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة يطرح مشكلة ، وذلك لأن تعاطي العقاقير المخدرة التركيبية أو غيرها من العقاقير المخدرة القادمة من بلدان أخرى يعد تافها اذا ما قورن بتعاطي المخدرات الطبيعية .

٢٣٧ - وثمة ما يدل على أن القنب وراتينج القنب يجري تعاطيهما في أغلبية الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، غير أن مدى انتشار هذا التعاطي يتفاوت تفاوتا كبيرا . ففي آسيا الوسطى والجزء الشرقي من الاتحاد الروسي وشمال القوقاز ، حيث ينمو القنب بريا في مساحات شاسعة ، يبدو أن تعاطي القنب وراتينج القنب يسود بشكل أوسع كثيرا منه في المناطق الأخرى .

٢٣٨ - ويزرع القنب في الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة الواقعة في أوروبا (مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاورس) ، حيث كثيرا ما يكتشف وجود مزارع صغيرة للقنب ويتم اتلافها . ونظرا لأن القنب ينمو بشكل بري على مساحة تقدر بنحو ١٤٠ ٠٠٠ هكتار في كازاخستان و ٦ ٠٠٠ هكتار في قيرغيزستان ، فانه لا توجد حاجة الى زراعة القنب بصورة غير مشروعة . وتطرح مسألة القضاء على القنب مشاكل أخرى الى جانب المشاكل المالية والتقنية : ففي وادي شو في كازاخستان ، يعد القنب النبتة الوحيدة التي تنمو في الرمال ومن شأن استئصالها على الفور أن يتسبب في كارثة بيئية ، اذ أنه سيحول هذا الوادي الى صحراء . ويجري الاتجار غير المشروع بالقنب بكثرة داخل

الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، وينطلق هذا الاتجار من آسيا الوسطى وشمال القوقاز والجزء الشرقي من الاتحاد الروسي صوب أنحاء أخرى من الاتحاد السوفياتي سابقا . وبالاضافة الى ذلك ، أصبحت الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة تُستخدم كمعابر لنقل شحنات كبيرة غير مشروعة من راتينج القنب قادمة من أفغانستان أو باكستان في اتجاه الغرب .

٢٣٩ - وهناك شكلان مختلفان لتعاطي الأفيون في الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، وكلاهما متصل بزراعة الخشخاش المنوم . ففي الدول الأعضاء في الكومنولث الواقعة في آسيا الوسطى ، يعد تعاطي الأفيون استمرارا لعادة استهلاك الأفيون السائدة بين سكان الريف في طاجيكستان وأوزبكستان وغيرهما من دول الكومنولث الواقعة في الجنوب . ويزرع خشخاش الأفيون في رقع صغيرة من الأرض ، وبصفة أساسية في المناطق الجبلية من دول الكومنولث الواقعة في آسيا الوسطى . وقد أتلفت السلطات المعنية بانفاذ القوانين عددا من هذه الرقع في المناطق الأيسر وصولا اليها . وليس هناك ما يدل على وجود مزارع شاسعة أو اتجار منظم غير مشروع بالأفيون في تلك المناطق .

٢٤٠ - ويعد تعاطي المستحضرات الأفيونية في شكل خلاصة قش الخشخاش تطورا جديدا نسبيا في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس . وهذه الخلاصة تحقن في العادة دون معالجة اضافية أو بعد تحويل محتواها من المورفين الى هيروين . وعادة ما تحتوي هذه المستحضرات المصنوعة محليا على بعض المورفين ، وأسيتيل المورفين ، والهيروين ، وعلى منتجات تستعمل في حل المواد شبه القلوية والنباتية . وليس هناك دليل على وجود صنع سري واسع النطاق ؛ فالأشخاص المرتهنون بالعقاقير المخدرة أنفسهم هم الذين يقومون في العادة بصنع المستحضرات . وزراعة ما يطلق عليه "الخشخاش الزيتي" - وهو نوع من الخشخاش المنوم للحصول على بذور تستخدم لأغراض تتعلق بالطبخ - قديمة العهد في دول الكومنولث الواقعة في أوروبا . ولا يلقى حظر زراعة الخشخاش ، الساري منذ سنة ١٩٨٧ ، تجاوبا كبيرا من المزارعين في أوكرانيا وغيرها من دول الكومنولث . وهم بالتالي لا يمتثلون دائما للوائح الجديدة ، وكثيرا ما تنشب نزاعات مع الشرطة نتيجة اتلافها لمزارعهم المزروعة بالخشخاش . ولا يبدو أن الاتجار غير المشروع بخلاصة قش الخشخاش يحدث بكثرة ، ولكن هناك بعض الاتجار غير المشروع بقش الخشخاش .

٢٤١ - وفي بعض دول الكومنولث ، يستخلص الايفيدرين من مستحضرات صيدلية ويحول الى ايفيدرون ، وهو أقوى مفعولا ويماثل من الناحية الكيميائية الميثكاثينون الذي يتعاطى في الولايات المتحدة . وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى ، مثل قيرغيزستان ، يستخلص الايفيدرين من أنواع الايفيدرا التي تنمو بشكل بري .

٢٤٢ - ويعاني معظم دول الكومنولث من عدم كفاية القوانين الوطنية الخاصة بالعقاقير المخدرة وعدم كفاية ادارة مراقبة العقاقير المخدرة . وبعد أن أوفد برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات بعثة تقص للحقائق الى سبع من دول

الكومنولث في نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، قدم البرنامج مساعدة قانونية الى عدة حكومات جديدة في مجال صوغ قوانين ولوائح جديدة . وتحتاج هذه الدول الى مساعدة دولية لانشاء ادارات وطنية معنية لمراقبة العقاقير المخدرة ، اذ لا يكاد يكون هناك وجود لهذه الادارات في العديد من دول الكومنولث . فمع انحلال النظام السوفياتي ، تُرك معظم الدول المستقلة حديثا دون دوائر جمركية . كما لا توجد عمليات مراقبة على الحدود الداخلية الجديدة ، وبالتالي يمكن بسهولة نقل منتجات غير مشروعة ، بما في ذلك العقاقير المخدرة ، عبر تلك البلدان .

٢٤٣ - وفي العديد من دول الكومنولث ، لا توجد هياكل لمعالجة المرتهنين بالعقاقير المخدرة واعادة تأهيلهم ورعايتهم اجتماعيا ، وكثيرا ما تفتقر هذه الدول الى فنيين ذوي خبرة في هذه الميادين .

٢٤٤ - وأوفدت الهيئة بعثتها الأولى الى ألبانيا في سنة ١٩٩٢ . وخلصت البعثة الى أن ألبانيا أصبحت تستخدم باطراد كبلد لعبور العقاقير المخدرة غير المشروعة المنقولة من الشرق الأوسط الى أوروبا . ولا توجد في هذا البلد ادارة لمراقبة العقاقير المخدرة ، ولذلك فانه حاجته الى المساعدة الدولية ملحة .

٢٤٥ - وفي النمسا ، ارتفعت كميات الهيروين والكوكايين والقنب المضبوطة ارتفاعا كبيرا مرة أخرى . وبموجب قانون جديد يتوقع دخوله حيز النفاذ في بداية سنة ١٩٩٣ ، يمكن معاقبة الأشخاص الذين يدانون بتهمة غسل الأموال بالسجن لمدة تصل الى خمس سنوات . واتفقت المصارف الموجودة في النمسا على تكثيف جهودها لمكافحة غسل الأموال ، وذلك مثلا بتحديد مبلغ العملة الأجنبية الذي يمكن ايداعه في المصرف دون ذكر مصدره بما يعادل ٢٠٠ ٠٠٠ شلن نمساوي ، غير أنه لم توضع حدود لمبلغ العملة المحلية الذي يمكن ايداعه دون ذكر المصدر .

٢٤٦ - ويبدو أن بلجيكا أيضا متضررة من تصاعد النشاط غير المشروع للمتجرين الدوليين بالمؤثرات العقلية . وهناك أمل في أن يؤدي تصديق هذا البلد على اتفاقية سنة ١٩٧١ الى تمكين الحكومة من اتخاذ تدابير وقائية أكثر فاعلية .

٢٤٧ - وفي بلغاريا ، أدت التغييرات في الهياكل الادارية والاقتصادية الوطنية الى زيادة الثغرات في الرقابة على صنع العقاقير المخدرة وعلى المتاجرة فيها (أنظر الفقرة ٦٣ أعلاه) . وثمة أمل في ايجاد حلول لهذه الصعوبات عن طريق تكييف القوانين وآليات المراقبة الوطنية مع هذه الأوضاع الجديدة ، وفي أن تتخذ الحكومة تدابير مشددة لمكافحة عمليات تصدير المنبهات غير المشروعة .

٢٤٨ - ويجري تنفيذ قوانين جديدة في فرنسا لمكافحة غسل الأموال ، تقضي بالزام المؤسسات المالية بالاعلان عن كل حالة ايداع تجد فيها ما يدعوها الى الاعتقاد بأن

الأموال متأتية من الاتجار بالعقاقير المخدرة . وقد أنشيء مكتبان جديدان لرصد هذه السياسة الجديدة وتنفيذها ، وهما : مكتب معالجة البيانات واتخاذ اجراءات ضد المسائل المالية غير المشروعة ، في وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية والميزانية ؛ والمكتب الرئيسي لانفاذ القوانين الخاصة بالجرائم المالية الكبرى ، في وزارة الداخلية .

٢٤٩ - ويلجأ المرتهنون بالعقاقير المخدرة في فرنسا باطراد الى الخدمات التي توفرها الحكومة . ويوجد في هذا البلد حاليا ١٤٥ مركزا لوقاية هؤلاء الاشخاص ورعايتهم ، و ٥ أجنحة في المستشفيات ، و ٥٨ مركزا للمرحلة اللاحقة للعلاج . وقد استحدثت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ "خط الاستغاثة من المخدرات" وهو عبارة عن رقم هاتفي يمكن الاتصال به مجانا . وفي سنة ١٩٩١ ، تم تلقي أكثر من ٠٠٠ ٥٠ مكالمة من أشخاص لديهم مشاكل ذات صلة بالعقاقير المخدرة . وأصبحت المكالمات ترد أكثر فأكثر من المرتهنين بالعقاقير المخدرة أنفسهم . وهناك محاولة أخرى لخفض الطلب ، وهي انشاء لجان للبيئة الاجتماعية ، وقد بدأ تنفيذ هذه المبادرة في سنة ١٩٩٠ ؛ وتوجد منها الآن أكثر من ٨٠٠ وحدة عاملة تضم أشخاصا يعملون في نظام التعليم .

٢٥٠ - وفي ألمانيا ، ارتفع عدد الوفيات المتصلة بالعقاقير المخدرة في سنة ١٩٩١ بنسبة تزيد على ٣٥ في المائة ، بحيث بلغ هذا العدد ١٢٥ ٢ وفاة . وفي كل سنة ، تكتشف الشرطة ما بين ٤٠ و ٥٠ من المختبرات السرية التي تقوم بالصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة التركيبية (ولا سيما الأمفيتامين) ، غير أن هناك كمية كبيرة من الامفتيامين تدخل البلد من بولندا وهولندا . وقد كثفت كارتيلات المخدرات جهودها لزيادة حصتها في السوق غير المشروعة في ألمانيا ، ويدل على ذلك هبوط أسعار الهيروين والكوكايين وزيادة درجة نقاء الهيروين المباع في الشارع . وتدل بعض المؤشرات على أن الاتجار بالعقاقير المخدرة بدأ ترسيخ أقدامه في الدول الشرقية الجديدة (الجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقا) ، وان كان بسرعة أبطأ كثيرا مما كان متوقعا . وأصبح غسل الأموال مؤخرا جريمة يعاقب عليها ؛ ومع نهاية سنة ١٩٩٢ ، سوف يصدر قانون جديد بشأن تعيين مصادر الأرباح سيؤدي الى سد الثغرات التي كان مهربوا المخدرات يستغلونها لتحويل اتجاه عائدات الأنشطة غير المشروعة صوب القنوات المشروعة من جديد .

٢٥١ - وزارت بعثة للهيئة أيرلندا بعد انضمامها الى اتفاقية سنة ١٩٧١ . وتتصل مشاكل اساءة استعمال العقاقير المخدرة في هذا البلد براتينج القنب في المقام الأول . ويشكل تسريب المستحضرات الأفيونية من القنوات المشروعة أحد المصادر الرئيسية لتزويد من يتعاطونها ، وبناء على ذلك تقوم الحكومة بتعزيز آليات الرقابة ، بما في ذلك تدريب الأطباء وصف المخدرات بعقلانية . وسيتم تكثيف المراقبة الجوية والبحرية مع مراعاة الوضع الجديد داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وما للبلد من وضع جغرافي خاص .

٢٥٢ - وما زال تنفيذ قوانين جديدة واتخاذ اجراءات منسقة لانفاذ القوانين في ايطاليا يفضي الى ضبط كميات قياسية من العقاقير المخدرة غير المشروعة والى القاء القبض على أعداد متزايدة من المتجرين بها .

٢٥٣ - وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، صدر قانون جديد في ايطاليا لمنع غسل الاموال ، فأصبح يتعين على المصارف والمؤسسات المالية تبين الصفقات المشبوهة والابلاغ عنها ، وأصبحت السجلات الحساسة تخزن في قاعدة بيانات لكي يستخدمها المحققون .

٢٥٤ - وزارت بعثة للهيئة هولندا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، وبالاستناد الى قانون الأفيون الذي أصدرته الحكومة في سنة ١٩٧٦ ، والذي يميز بين "المخدرات القوية" و "المخدرات الخفيفة" في سياق النص على تدابير انفاذ هذا القانون ، تتبع الحكومة سياسة التسامح ازاء تعاطي القنب وبيع كمية أقصاها ٣٠ غراما من منتجات القنب فيما يسمى بالمقاهي التجارية . وقدرت سلطات الصحة العامة عدد متعاطي القنب بانتظام في هولندا بما يتراوح بين ٠٠٠ ٥٥٠ و ٠٠٠ ٦٠٠ شخص . ويعتقد أن مشاكل الصحة العامة المرتبطة بتعاطي القنب ليست ذات أهمية كبيرة وأن العقوبات التي يحكم بها على متعاطيه يجب ألا تكون أكثر ايذاء من أثر هذا المخدر ذاته . ويعتقد أيضا أنه لم تطرأ زيادة كبيرة على تعاطي القنب بالرغم من أن عدد المقاهي التجارية في البلد ارتفع بوضوح ، بحيث أصبح يوجد منها ما بين ٠٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ مقهى . وهناك ما يدل على أن بعض تلك المقاهي يتزايد استخدام المتجرين بالمخدرات لها وأنه يتم في بعضها بيع مخدرات أخرى بالاضافة الى منتجات القنب . وقد تم غلق عدد من تلك المقاهي لهذا السبب . والحكومة قلقة ازاء هذه التطورات وتتقصى هذا الوضع بهدف مراجعة سياستها في هذا المجال .

٢٥٥ - يزرع القنب في هولندا لأغراض صناعية وفلاحية وبيئية (الحماية من الرياح) . والانتشار السريع لزراعة القنب في هولندا لأغراض غير مشروعة جديد نسبيا ويبعث على القلق . ففي سنة ١٩٩١ ، اكتشفت الشرطة الهولندية ٥٤ مزرعة ، تضم ٣٧ من البيوت الزجاجية ، وأدى ذلك الى اتلاف ٠٠٠ ٦٨ من شجيرات القنب . ونسبة رابع الهيدروكانابينول في أصناف مختارة من القنب أعلى كثيرا منها في منتجات القنب المهربة الى البلد من الخارج . ويقوم الأفراد بترويج هذه الزراعة علنا في اعلانات تعرض فيها معدات مختارة يوصي باستعمالها في زراعة القنب وأساليب فلاحية متطورة لتحسين هذه الزراعة . وما لم تتخذ تدابير مضادة في هذا المجال ، فمن المحتمل أن تصبح هولندا من الموردين الاقليميين للقنب الرفيع الجودة .

٢٥٦ - وأدت هذه الاتجاهات الى مناقشات دارت على مستويات مختلفة من المجتمع الهولندي واتضح منها أن عددا قليلا نسبيا من الناس لا يوافقون على السياسة الراهنة المتبعة في مجال العقاقير المخدرة . ولا يبدو أن كثيرا من الناس في الوقت الحالي يؤيدون اتخاذ تدابير أكثر تشددا لانفاذ القوانين . وأعرب معظم السياسيين الذين

التقت بهم بعثة الهيئة عن تأييدهم للسياسة الراهنة المتبعة في مجال العقاقير المخدرة ، ورأى عدة منهم أن الخطوة المنطقية التالية يجب أن تكون اضفاء المشروعية ومراقبة الزراعة والتسويق . وناقشت البعثة ، بين جملة أمور ، المضاعفات التي يمكن أن تحدثها هذه الاجراءات في السوق الاوروبية المشتركة وفي جميع أنحاء العالم وما قد يصحبها من مشاكل (أنظر الفقرات ١٣ - ٢٤ أعلاه) .

٢٥٧ - وصاغت السلطات الهولندية خططا لاستعراض سياستها الراهنة فيما يتعلق بتعاطي القنب وتوزيعه . وتعد هذه السياسة ، في رأي الهيئة ، مخالفة لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ .

٢٥٨ - وأفيد بأن عدد العتاة من المرتهنين بالعقاقير المخدرة في هولندا ظل ثابتا عند ٠٠٠ ٢٠ تقريبا . ويقدر أن ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من المرتهنين بالعقاقير المخدرة يتم الوصول اليهم بشبكة واسعة الامتداد . وتوفر لهؤلاء خدمات علاجية شاملة . كما توفر تسهيلات العلاج بالميثادون وغيره من الخدمات العلاجية على نطاق واسع ، أما الرعاية المقدمة الى متعاطي المستحضرات الأفيونية بواسطة الحقن فتشمل توفير المحاقن والإبر والأرفلة ، فضلا عن وصف الميثادون لوقايتهم من الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري . ويبدو أن تعاطي الكوكايين في انتشار مستمر ، وأن التدابير المضادة التي تتخذها السلطات تؤكد على الصحة العامة والتثقيف واثارة الوعي فيما يتعلق بالعقاقير المخدرة . ولم يتسبب الكوكايين حتى الآن في مشكلة صحية كبرى ، ولكن يجري رصد تعاطيه عن كثب .

٢٥٩ - وفي بولندا ، كثفت عصابات اجرامية دولية مختلفة أنشطتها مستغلة الثغرات الموجودة في القوانين وفي نظام المراقبة الوطنية للعقاقير المخدرة . وقد اعتمدت القوانين الموجودة حاليا منذ عدة سنوات ، عندما كان الاتجار الدولي لا يشكل تهديدا خطيرا . وهي تركز على سبل التعامل مع المشاكل المرتبطة بظهور وانتشار تعاطي المخدرات ، كالوقاية من تعاطي خلاصة قش الخشخاش ومستحضرات الهيروين المصنوعة منزليا ، وتقييد زراعة الخشخاش ، وعلاج المرتهنين بالعقاقير المخدرة واعادة تأهيلهم ورعايتهم . غير أن اللوائح القانونية الحالية ليست كافية لمحاكمة الأشخاص الذين يزاولون الاتجار غير المشروع بالأمفيتامينات أو يصنعونها سرا ، وهو نشاط يتزايد باستمرار منذ سنة ١٩٨٨ ومن المقرر أن توفر الهيئة بعثة الى بولندا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لكي تناقش مع الحكومة امكانيات التغلب على هذه الصعوبات ، بما في ذلك اللجوء الى المساعدة الدولية .

٢٦٠ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٢ ، أصدرت أسبانيا قانونا دستوريا بشأن السلامة العامة ينص على اعتبار حيازة المخدرات و/أو استهلاكها بشكل مخالف للقانون في الأماكن العامة جريمة خطيرة ؛ ويجوز بموجب هذا القانون ايقاف العقوبة اذا قبل المرتهن بالمخدرات الامتثال للعلاج . ويوضح هذا القانون بجلاء التغير الذي حدث في السياسة العامة الاسبانية مقارنة بالموقف السابق الأقل تشددا ازاء تعاطي المخدرات .

٢٦١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أصدرت أسبانيا مرسوما يستند الى لوائح الجماعة الاقتصادية الأوروبية بشأن مراقبة السلائف وغيرها من المواد الكيميائية التي يمكن أن تستخدم في صنع العقاقير المخدرة غير المشروعة . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . أصدرت أسبانيا مرسوما يقضي بحفظ سجل تدون فيه جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم في اسبانيا والبرتغال ، وكذلك في أمريكا اللاتينية ، في الحالات التي تنطوي على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٢٦٢ - وأسبانيا هي نقطة الدخول الرئيسية للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية ولمنتجات القنب القادمة من افريقيا الشمالية متجهة الى أوروبا فقد صودر في اسبانيا ٣٦ في المائة من القنب و ٤٤ في المائة من الكوكايين المضبوطين في أوروبا في سنة ١٩٩١ . وكانت الشحنات غير المشروعة التي ضبطت موجهة في معظمها الى بلدان أوروبية أخرى .

٢٦٣ - وانخفض التعاطي المحلي للهيروين في اسبانيا انخفاضا طفيفا ، وأصبحت فئة المرتهنين بالهيروين أكبر سنا . ويجري في العادة تعاطي الهيروين عن طريق التدخين أو الاستنشاق بدلا من حقنه في الدم ، خوفا من العدوى بفيروس القصور المناعي البشري . وتعاطي الكوكايين في ازدياد ، حتى بين المرتهنين بالهيروين ، ومن المفارقات أن الكوكايين يتعاطي في كثير من الأحيان عن حقن لا الاستنشاق . وقد ارتفع عدد الوفيات المرتبطة بتعاطي المخدرات في سنة ١٩٩١ .

٢٦٤ - وبدئت في اسبانيا أنشطة جديدة في مجالات خفض الطلب على المخدرات ، وعلاج متعاطي المخدرات واعادة تأهيلهم ، والوقاية من تعاطي المخدرات . ويتمثل الاتجاه الحالي في علاج الارتهان بالعقاقير المخدرة الى توفير خدمات لا تعزل المرتهنين بالمخدرات عن وسطهم . أما الهدف المباشر ، فهو تقصير قوائم انتظار المرتهنين بالعقاقير المخدرة الذين يحتاجون الى العلاج .

٢٦٥ - وزارت بعثة للهيئة السويد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وقد كرست الحكومة السويدية قدرا كبيرا من الموارد لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، وأخذ ذلك شكل تدابير رقابية ، وحملات اعلامية ، وبرامج تأهيلية . وترى الحكومة أن تصاعد تعاطي العقاقير المخدرة في أواخر الستينات كان نتيجة للموقف التحرري السائد آنذاك ازاء متعاطي المخدرات ، وعدم تدخل الشرطة على مستوى الشارع ، وزيادة توافر العقاقير المخدرة الذي تسبب فيه وصف الأمفيتامينات والمستحضرات الأفيونية للمرتهنين بالعقاقير المخدرة . ومنذ نهاية الستينات تابعت الحكومة عن كثب ظهور اتجاهات الى تناول العقاقير المخدرة ، وعكفت باستمرار على تكييف سياساتها وتدابيرها في مجال مراقبة العقاقير المخدرة مع النتائج الجديدة . وأسهمت برامج خفض الطلب ، مشفوعة بزيادة تدخل الشرطة في الحد من تعاطي العقاقير المخدرة بين الشباب ؛ فانخفضت نسبة مجربي المخدرات من تلاميذ المدارس البالغين ١٦

عاما من العمر من ١٤ في المائة في أوائل السبعينات الى ٣ في المائة ، وانخفضت هذه النسبة من ١٥ - ١٩ في المائة الى ٦ في المائة بين المجندين . ولوحظ اتجاه تنازلي مماثل في الأرقام المتعلقة بالأشخاص الذين كانوا يتعاطون المخدرات بمزيد من الانتظام . ولم يحدث في العقد الماضي تغير كبير في عدد المسرفين في تعاطي المخدرات (وهم بشكل رئيسي من يتعاطون يوميا القنب أو الأمفيتامينات أو المستحضرات الأفيونية) . وليس هناك ارتفاع أيضا في عدد الوفيات المرتبطة بالمخدرات في السويد .

٢٦٦ - وما زال الوضع فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في سويسرا حرجا . ففي الربع الأول من سنة ١٩٩٢ ، اتخذت تدابير أكثر تقييدا ازاء تعاطي المخدرات والاتجار بها في الأماكن العامة ، وأساسا في برن وزيورخ . وفي سنة ١٩٩١ ، بلغ عدد حالات الوفيات المرتبطة بالمخدرات في البلد ٤٠٥ حالات ، وهو رقم قياسي . وكما حدث في ألمانيا ، هبطت أسعار الهيروين هبوطا حادا في سويسرا بسبب اشتداد المنافسة بين عصابات الاتجار بالمخدرات . وكثفت الجهود في مجال مكافحة غسل الأموال ؛ وأصبح يقتضي في أية عملية نقدية تربو قيمتها على ٠٠٠ ٢٥ فرنك سويسري تعيين مصدر الأموال . واضطلعت سويسرا بمشروع نموذجي مثير للجدل ، ويتمثل في وصف الهيروين لعدد محدود من المرتهنين بالمخدرات تحت اشراف طبي دقيق (أنظر الفقرة ٢٤ أعلاه) .

٢٦٧ - وفي المملكة المتحدة ، ما زال القنب أكثر المخدرات التي يجري تعاطيها شعبية ، غير أن الرقم القياسي لكميات الكوكايين المضبوطة ، التي بلغ مجموعها أكثر من طن واحد ، يدل على ازدياد العرض والطلب بالنسبة لهذا المخدر . ويتزايد باستمرار الحصول على الكراك في ضواحي لندن التي تعتبر مركزا لتعاطي المخدرات . وعدد حالات ضبط الكراك كبير ، اذ يبلغ نحو ثلث جميع حالات الضبط المتعلقة بالكوكايين . غير أن الكمية المضبوطة من الكراك قليلة نسبيا ، فهي لا تتجاوز ٥ في المائة من مجموع الكميات المضبوطة .

٢٦٨ - وطرأ تطور آخر على "مبادرة وزارة الداخلية للوقاية من المخدرات" التي بدأ تنفيذها في سنة ١٩٨٩ . فقد أنشئت فرق محلية للوقاية من المخدرات في ٢٠ من المواقع التي توصف بأنها عالية المخاطر في المملكة المتحدة ، لكي تعمل في تعاون وثيق مع الوالدين ، والمجتمعات المحلية ، والسلطات الصحية ورجال الشرطة وغيرهم من الأشخاص المعنيين . وسوف يرصد لهذا المشروع في سنة ١٩٩٣ أكثر من ٩ ملايين دولار أمريكي . وأنشيء ، في سنة ١٩٩١ "صندوق الأصول المضبوطة" وهو يتكون من عائدات الاتجار بالمخدرات المضبوطة بموجب اتفاقات المصادرة الدولية . وسوف توزع الموارد المتوافرة في هذا الصندوق في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٢ ، التي سيبلغ مجموعها زهاء ٥ر١ مليون دولار ، على الهيئات المعنية بعلاج متعاطي المخدرات ورعايتهم .

٢٦٩ - ويبحث حاليا في المملكة المتحدة تعديل "التشريع الخاص بجرائم الاتجار بالمخدرات" الصادر في سنة ١٩٨٦ ، بهدف تعزيز سلطات المصادرة فيما يتعلق بعائدات الاتجار بالمخدرات . ومن المتوقع أن يصبح هذا التشريع قانونا في سنة ١٩٩٣ .

زاي - أمريكا الشمالية

٢٧٠ - ان الدول الثلاث الواقعة في منطقة أمريكا الشمالية - وهي كندا والمكسيك والولايات المتحدة - أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ واتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٢٧١ - وفي كندا ، ما زالت منتجات القنب أكثر المخدرات توافرا وتعاطيا ، وإن كانت الدراسات الاستقصائية التي أجريت في السنوات الاخيرة قد أشارت الى حدوث انخفاض عام في تعاطيها . وفي سنة ١٩٩١ ، ضبط في البلد ٧٤ طنا من راتينج القنب ، و ٥ر٧ أطنان من القنب ، ونحو ٤٠٠ كغم من زيت القنب ، واعترض في الخارج سبيل ١٠٣ أطنان أخرى من راتينج القنب كانت موجه الى كندا . ولا يزال يتزايد عدد مزارع القنب التي يتم اكتشافها داخليا (في مبنى أو دفينة مثلا) أو خارجيا (في العراء) . وتتوفر معدات الزراعة المائية بسهولة في كندا ، مما ييسر زراعة أقوى أصناف القنب مفعولا على مدار السنة .

٢٧٢ - وفي سنة ١٩٩١ ، حدثت زيادة في مقادير الهيروين المضبوطة في كندا : فقد ضبط ١٠٠ كغم من الهيروين في الأراضي الكندية ، واعترض في الخارج سبيل ٥٠ كغم تقريبا من الهيروين كانت موجهة الى كندا .

٢٧٣ - وظلت مستويات توافر وتعاطي الكوكايين في كندا عالية . ففي سنة ١٩٩١ ، ضبط أكثر من ٢ر١ طن من الكوكايين ، وهذه الكمية تعد كبيرة اذا قيست بالكمية التي ضبطت في سنة ١٩٩٠ ، وكانت ٢٤٧ كغم . وبالرغم من أن الكراك لم يمثل الا ١٠ في المائة من الكميات المضبوطة ، فان تعاطيه أخذ يمتد من المدن الكبيرة الى المدن الصغيرة والى القرى في كل أنحاء البلد .

٢٧٤ - ووردت تقارير تفيد بوجود صنع سري للميتامفيتامين وغيره من مشتقات الأمفيتامين والفينسيكليدين في كندا . وما زالت مادة ل.س.د. تعد أكثر عقارات الهلوسة تعاطيا ؛ وقد ذكر أنها تصنع في مختبرات سرية في كاليفورنيا قبل تهريبها الى كندا . وفي سنة ١٩٩١ ، حدثت زيادة في العرض وفي عدد حالات ضبط البسيلوسيبين في كندا . وما فتئت فطريات البسيلوسيب تحصد في كولومبيا البريطانية ، وتفيد التقارير بأنها تزرع داخل المباني في مقاطعات أخرى .

٢٧٥ - ويمثل تسريب المستحضرات الصيدلية المشروعة جزءا هاما من مشكلة المخدرات في كندا . ويبدو أن لقيام شرطة كيبيك بضبط ٩٠ كغم من الديازيبام والسلطات الجمركية في الولايات المتحدة بضبط ٠٠٠ ٢٢٠ قرص ديازيبام في النصف الثاني من سنة ١٩٩١ صلة بالصنع السري لأقراص الميثاكوالون المغشوشة في كيبيك .

٢٧٦ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، أعلنت حكومة كندا أنها ستمدد استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالعقاقير المخدرة لخمسة أعوام أخرى ، وأنها ستزيد تمويل هذه الاستراتيجية الى ٢٧٠ مليون دولار كندي . وتمثل هذه الاستراتيجية نهجا شاملا في معالجة مسائل تعاطي الكحول والمخدرات ، وتشمل العلاج وانفاذ القوانين واجراء البحوث والتعاون الدولي .

٢٧٧ - وقد ضبطت قوات سلاح الفرسان الكندي الملكي ، أو أحالت الى هيئات أخرى لأغراض المصادرة أو اقامة اجراءات الدعوى المدنية ، ١ر٤٧ مليون دولار كندي نقدا وموجودات مختلفة أخرى . وتقوم الحكومة حاليا بانشاء فرق خاصة متعددة الاختصاصات في المدن الكبرى لتجريد المجرمين من العائدات المتأتية من الاتجار بالمخدرات .

٢٧٨ - وما زال المكسيك هو المنتج الرئيسي للقنب ، والى حد ما لخشخاش الأفيون . ففي سنة ١٩٩١ ، أدت أنشطة مكثفة لانفاذ القوانين الى القضاء على ربع زراعة القنب المقدّرة . وفي الشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٩٢ ، أفضت جهود مماثلة الى القضاء على أكثر من ٠٠٠ ٨ هكتار من الخشخاش ، أي بزيادة قدرها ٤٧ في المائة بالقياس الى الفترة المقابلة من سنة ١٩٩١ .

٢٧٩ - ويتم تهريب القنب والهيروين (المعروف باسم "القطران الأسود") بصورة أساسية عبر الحدود المكسيكية الى الولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، ما زالت تهرّب عبر المكسيك كميات هائلة من الكوكايين . ويبدو أن أقراص الميثاكوالون تصنع في المكسيك قبل تهريبها الى الولايات المتحدة .

٢٨٠ - وشاركت قوات الجيش والبحرية المكسيكية ، وكذلك قوة التصدي على الحدود الشمالية ، مشاركة نشطة في الجهود الرامية الى مكافحة المخدرات في سنة ١٩٩١ . وأفضت الأنشطة الفعالة التي قامت بها الحكومة في مجال انفاذ القوانين الى ضبط ٥٠ طنا من الكوكايين ، و ٩٥ كغم من الأفيون ، و ٢٥٥ طنا من القنب ، وأعداد كبيرة من السيارات والأسلحة . وتشير احصاءات المضبوطات المتعلقة بالنصف الأول من سنة ١٩٩٢ الى أن مستويات أنشطة المخدرات غير المشروعة ما زالت مماثلة لما كانت عليه في السنة السابقة .

٢٨١ - وتقوم الحكومة المكسيكية حاليا باعداد مشروع بقانون جديد سينص على تدابير لمكافحة غسل الأموال وتدابير لمراقبة السلائف والكيماويات المستعملة في الصنع غير المشروع للمخدرات .

٢٨٢ - وتشير الدراسات الشاملة والاستقصاءات الموسعة التي أجريت على صعيد البلد كله في المكسيك الى أنه ، باستثناء الكوكايين ، لم تطرأ زيادة هامة على تعاطي المخدرات على مدى السنوات الخمس الأخيرة . وعزيت هذه الحالة الى الأنشطة الوقائية ، بما فيها الحملات الاعلامية واشراك المعلمين والآباء في تلك الجهود .

٢٨٣ - وقد أوصى الاجتماع الخامس لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، الذي عقد في أكابولكو من ٢٨ أيلول/سبتمبر الى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، بانشاء دائرة استشارية تقنية في المكسيك لمعالجة المشاكل المرتبطة بزراعة الخشخاش غير المشروعة في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية .

٢٨٤ - وفي الولايات المتحدة ، ما زال الاتجار بالمخدرات وتعاطيها مبعث قلق كبير . وتعرب الهيئة عن تقديرها ازاء كثرة الوثائق التي لا تزال تتناول الاتجاهات فيما يتعلق بالعقاقير المخدرة ، ويشهد على ذلك القدر الكبير من البحوث والعديد من الدراسات الاستقصائية التي أجريت . وجاء في الاستقصاء الوطني للاسر بشأن تعاطي المخدرات ، الذي أجري في سنة ١٩٩١ ، أن عدد من يتعاطون أي مخدر غير مشروع خلال الـ ٣٠ يوما الأخيرة في انخفاض مستمر . وفي الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩١ ، انخفض ذلك العدد بنسبة ١٢ر٣ في المائة تقريبا ، من ١٤ر٥ مليون تقديريا الى ١٢ر٦ مليونا . وما زال الاتجاه العام في انخفاض ، ولكن بسرعة أقل مما حصل في السنوات السابقة . وتبين من دراسة أجراها المعهد الوطني لشؤون اساءة استعمال العقاقير المخدرة أن تعاطي المخدرات في سنة ١٩٩١ بين التلاميذ في السنة النهائية من التعليم الثانوي بلغ أدنى مستوى له منذ سنة ١٩٧٥ ، وهي السنة التي أجريت فيها هذه الدراسة الاستقصائية للمرة الأولى .

٢٨٥ - وعلى عكس هذا الاتجاه المواتي والتنازلي في مجال تعاطي المخدرات بوجه عام ، توجد في الولايات المتحدة حاليا مجموعة عنيدة من متعاطي الكوكايين والهيروين أكثر مما كان موجودا منها قبل ثلاث سنوات . ففي سنة ١٩٩١ ، قدّر عدد هؤلاء بثلاثة ملايين شخص ، وهذا تطور يبعث على الانزعاج .

٢٨٦ - وظل تعاطي القنب ينخفض بانتظام في الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٧٩ ، عندما كان هناك نحو ٢٢ر٥ مليونا من المتعاطين مقابل ٩ر٧ ملايين منهم في سنة ١٩٩١ . وقد أبلغ أن حالات الطوارىء المتصلة بتعاطي القنب انخفضت بنسبة ٣١ في المائة في سنة ١٩٩١ ، في حين ازدادت حصة القنب في السوق غير المشروعة بالولايات المتحدة بسبب الزراعة المحلية غير المشروعة الى ما يقدر بنسبة ٢٢ في المائة . وحدثت زيادة ملحوظة في قوة مفعول القنب المطروح في السوق غير المشروعة ، ومرد هذا أساسا ارتفاع نسبة رابع الهيدروكانابينول التي تحتوي عليها الأنواع من نباتات القنب التي تزرع داخل المباني أو الصوبات . فقد كانت نسبة رابع الهيدروكانابينول التي يحتوي عليها القنب العادي "من المستوى التجاري" تبلغ في المتوسط ١ر٣ في المائة ، في حين أن نسبة رابع الهيدروكانابينول التي تحتوي عليها نباتات القنب الأنثى غير الملقحة والخالية من البذور بلغت ٧ر١١ في المائة . وفي سنة ١٩٩١ ، كانت نباتات القنب الأنثى غير الملقحة والخالية من البذور تمثل ٤٨ في المائة من نبتات القنب التي أتلفت ، وكان عددها ٢ر٥ ملايين نبتة .

٢٨٧ - وظل تعاطي الهيروين في الولايات المتحدة في نفس المستوى تقريبا منذ سنة ١٩٨٨ . ويبدو أن تعاطي الهيروين انخفض بقدر كبير بين من يتعاطونه بشكل عرضي من الشباب ، ولكنه ظل مرتفعا بين مدمنيه ، وهم أساسا الأشخاص الذين تجاوزوا الخامسة والثلاثين من عمرهم . وازدادت نقاوة الهيروين الى حد كبير على مستوى البيع بالتجزئة . فقد بلغت نسبتها في المتوسط أكثر من ٣٦ في المائة مقابل أقل من ١٠ في المائة في السبعينات وبداية الثمانينات . ويمكن أن يعزى ارتفاع حالات الطوارىء ذات الصلة بتعاطي الهيروين بنسبة ٢٤ في المائة الى ازدياد نقاوة هذا المخدر . ففي نيويورك ، ارتفع تعاطي الهيروين بالاستنشاق من ٢٥ في المائة في سنة ١٩٨٨ الى ٣٨ في المائة في سنة ١٩٩١ . وارتفعت كميات الهيروين التي ضبطتها السلطات الجمركية بنسبة ٩٧ في المائة في ١٩٩١ بالقياس الى الكميات المضبوطة في سنة ١٩٨٦ .

٢٨٨ - ولم ترد أية تقارير تفيد بارتفاع الصنع السري والتعاطي للفنتانيل ومشتقاته ("الأبيض الصيني" أو "الهيروين التركيبي") في الولايات المتحدة ؛ ومع ذلك أبلغ عن ٣٢ حالة وفاة بسبب الفنتانيل في كاليفورنيا وبنسلفانيا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ويمكن تفسير ذلك بأنه علامة على العودة الى تعاطي الفنتانيل من جديد ؛ وقد يكون ذلك نتيجة لبيع الفنتانيل على أنه هيروين مثلا ، سواء عن علم أو بدون علم .

٢٨٩ - وما زال تسريب المستحضرات الصيدلية التي تحتوي على مواد أفيونية يطرح مشكلة كبرى في الولايات المتحدة . ففي سنة ١٩٩١ ، كانت تركيبات الأوكسيكودون والهيدروومورفون والهيدروكودون والبنتازوسين والكوديين أكثر بدائل الهيروين أو مكملاته استخداما .

٢٩٠ - وفي سنة ١٩٩١ ، ارتفع مستوى التعاطي العرضي والتعاطي المنتظم للكوكايين على السواء في الولايات المتحدة ، بحيث انعكس الاتجاه التنازلي الهام الذي كان قد بدأ في سنة ١٩٨٥ . وقدّر عدد متعاطي الكوكايين بنحو ١ر٩ مليون شخص مقابل ١ر٦ مليون شخص في سنة ١٩٩٠ . واستقر مستوى تعاطي الكراك بعد أن كان قد انخفض بنسبة ٥٠ في المائة منذ سنة ١٩٨٩ ؛ وازداد في المستشفيات عدد حالات الطوارىء الناجمة عن تعاطي الكوكايين .

٢٩١ - وفي سنة ١٩٩١ ، حدث ارتفاع في الكميات المتوافرة من الكوكايين في الولايات المتحدة ، واقترن هذا الارتفاع بزيادة نقاوة الكوكايين وانخفاض أسعاره ؛ غير أن هذه الاتجاهات انعكست في النصف الأول من سنة ١٩٩٢ . فقد كان للجهود الناجحة التي بذلت لانفاذ قوانين العقاقير المخدرة في الشهور الستة الأولى من سنة ١٩٩٢ أثر هام على الاتجار غير المشروع بالكوكايين تمثل في ارتفاع مستويات الأسعار وانخفاض متوسط درجة النقاوة في عدة مناطق حضرية رئيسية في الولايات المتحدة . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، تم حلّ عصابة تهريب وطنية كبيرة كانت تتخذ من لوس أنجلوس مقرا لها (ولها صلات بكارتل ميديلين) . وذكر أن تلك العصابة كانت تقوم باستيراد وتوزيع نحو ٤٠٠ كغم من الكوكايين شهريا منذ سنة ١٩٨٢ .

٢٩٢ - وأدى التنفيذ الفعال "للاستراتيجية الوطنية للحظر الجوي" في الولايات المتحدة الى ارغام مهربي المخدرات على التخلي عن استعمال الطائرات الخاصة كوسيلة مفضلة لنقل الكوكايين الى داخل الولايات المتحدة واللجوء الى وسائل تهريب أخرى أكثر تعقيدا ، مثل اخفاء المخدرات في شحنات بحرية تجارية .

٢٩٣ - وأبلغ مؤخرا عن عدة حالات للصنع غير المشروع للميثكاثينون ("cat") في الولايات المتحدة ، وهو مخدر مماثل كيميائيا للايفيدرون الذي يتعاطى في عدد من الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة .

٢٩٤ - وفي الولايات المتحدة ، ما زال للعقار المخدر ل.س.د. شعبية بين الشباب . وقد ازداد عدد الاعتقالات بسبب تعاطي عقار ل.س.د. من ١٠٢ في سنة ١٩٨٩ الى ٢٠٥ في سنة ١٩٩١ ، وإن كان بعض الخبراء يعتقدون أن مستوى تعاطي هذا العقار ظل ثابتا في تلك الفترة نفسها . ومن المؤكد أن متوسط الجرعة في الوحدة الواحدة من عقار ل.س.د. أقل الآن منه في الستينات . وكان معدل انتشار تعاطي الفينسيكليدين في سنة ١٩٩١ أقل منه في أوائل الثمانينات . وما زال يجري تعاطي طائفة واسعة من المؤثرات العقلية المسرّبة من المصادر المشروعة .

٢٩٥ - ومنذ سنة ١٩٩٠ ، ارتفع الانفاق الاتحادي على انفاذ قوانين المخدرات والعلاج في الولايات المتحدة بما يزيد على ٦٥ في المائة . وتعتزم الحكومة انفاق ١٢ر٧ بليون دولار في سنة ١٩٩٣ لمكافحة تعاطي المخدرات ، سينفق ٤٤ في المائة منها على انفاذ القوانين المحلية ، و ٣٢ في المائة في تقليل الطلب على المخدرات و ٢٤ في المائة على جهود المنع والجهود الدولية .

٢٩٦ - وشرعت الولايات المتحدة في تنفيذ أنشطة فرقة العمل المعنية بالاجراءات الخاصة بالكيماويات وفرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية ، اللتين أنشأهما رؤساء دول أو حكومات مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ورئيس لجنة الجماعات الأوروبية . وبالاضافة الى ذلك ، وقّعت حكومة الولايات المتحدة عددا من الاتفاقات الثنائية في مجال المخدرات ، وكان أكثرها مع حكومات البلدان الواقعة في أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي .

حاء - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي

٢٩٧ - تلاحظ الهيئة مع الارتياح أن جميع البلدان في أمريكا الجنوبية أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ . كما أن جميع البلدان في أمريكا الوسطى ، فيما عدا السلفادور ، أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، وجميعها أيضا ، باستثناء بليز والسلفادور وهندوراس ، أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ . أما في بلدان الكاريبي ، فان معدل الانضمام الى هاتين الاتفاقيتين يعتبر من أدنى معدلات الانضمام اليهما في العالم

أجمع : اذ لم ينضم نصف البلدان حتى الآن الى اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٧١ . والهيئة تدعو الحكومات المعنية الى اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام الى تلك المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات دون مزيد من التأخير .

٢٩٨ - وفي أمريكا الجنوبية ، انضمت جميع البلدان فيما عدا الأرجنتين وأوروغواي وكولومبيا الى اتفاقية سنة ١٩٨٨ ؛ بيد أن معظم البلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي لم تصبح بعد أطرافا في تلك الاتفاقية . وتعلم الهيئة أن في غالبية البلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي هي الآن بصدد اتخاذ ما يلزم من تدابير للانضمام الى اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٢٩٩ - وقد أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلت لانفاذ القوانين في منطقة أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاريبي عن نتائج هامة ، لا سيما من حيث تقليل الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا وضبط كميات ضخمة من الكوكايين . وكان من شأن الاجراءات الأكثر فعالية التي اتخذتها الحكومات أن جعلت من الأصعب على مهربي المخدرات القيام بأنشطة من قبيل غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالسلائف . وعززت البلدان في المنطقة الفرعية الآندية الثنائي في مجال أنشطة انفاذ القوانين ، وتسعى حاليا الى ايجاد سبل يستعاض بها عن الاقتصاد القائم على الكوكا بأنشطة اقتصادية مشروعة . وعلاوة على ذلك ، أدى تحسن التعاون فيما بين البلدان الى جعل اهتداء مهربي المخدرات الى مسالك بديلة وتأمينهم بيئات يستطيعون فيها القيام بعملياتهم أمرا أشد صعوبة . كما أن التعاون الاقليمي في مجال انفاذ القوانين في ازدياد مستمر ، ومن ذلك تعاون الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وشيلي في انشاء مؤتمر قوات العمليات التنفيذية للمخروط الجنوبي من أجل تبادل المعلومات والقيام بعمليات مشتركة .

٣٠٠ - واستحدث معظم البلدان في المنطقة آليات مراقبة بهدف منع تسريب السلائف والمواد الكيميائية التي تستعمل في الصنع غير المشروع للكوكايين . واعتمدت كل من الأرجنتين واكوادور وباراغواي وبنما وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا تشريعات تتسق مع القواعد النموذجية التي وضعتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية ، والأجهزة والمواد ، كما تقوم بتنفيذ توصيات فرقة العمل للاجراءات الخاصة بالكيماويات وتدابير لوقف الصفقات المشتبه في أنها تتعلق بمواد كيميائية .

٣٠١ - وأقرت الجمعية العامة لمنظمة البلدان الأمريكية المعقودة في ناساو عام ١٩٩٢ ، بالاجماع ، التشريع النموذجي الخاص بغسل الأموال الذي وضعته لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، وأوصت جميع الدول الأعضاء في منظمة البلدان الأمريكية باصداره . وقد اتخذت بالفعل بعض التدابير القانونية والادارية الرامية الى منع غسل الأموال في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وبليز وبنما وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا .

٣٠٢ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، اضطلع بعملية كبرى متعددة الأطراف لانفاذ القوانين استهدفت الهيكل المالي لكارتل كالي وغسل الأموال الذي يمارسه هذا الكارتل . وأسفرت هذه العملية التي تضافرت فيها جهود ثمانية بلدان عن ضبط أصول قدرها ٤٤ مليون دولار والقاء القبض على ١٥٢ شخصا ، منهم ١٢٢ شخصا في الولايات المتحدة ، بينهم ٧ أشخاص من كبار المدراء الماليين للكارتل . وشاركت في العملية كل من اسبانيا وجزر كايمان وكندا وكوستاريكا وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

٣٠٣ - واشتركت اكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة في مؤتمر قمة بشأن المخدرات عقد في سان أنطونيو ، تكساس ، يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وأبرز هذا المؤتمر التزام بلدان المنطقة المتزايد بالعمل سويا لمحاربة خطر المخدرات في مجالي انفاذ قوانين المخدرات واقامة العدل ، وبذل الجهود الاقتصادية والمالية ، ومنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة والحد من الطلب عليها . وكان هذا المؤتمر متابعة لمؤتمر قمة بشأن المخدرات عقد في قرطاجنة ، كولومبيا ، في شباط/فبراير ١٩٩٠ .

٣٠٤ - وفي السنوات الأخيرة ، بدأت المعامل غير المشروعة عملها ، لا في بوليفيا وبيرو وكولومبيا فحسب ، وانما أيضا في بلدان أخرى من المنطقة . وبعض هذه المعامل موجود في بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل حيث تنتج المواد الكيميائية التي تستعمل في صنع الكوكايين .

٣٠٥ - وبشكل متزايد باستمرار ، تستخدم حاليا جميع بلدان المنطقة تقريبا في نقل أو تخزين العقاقير المخدرة غير المشروعة وتعاني من عواقب هذا النوع من النشاط . وتستخدم هذه البلدان أيضا في الشحن العابر للمواد الكيميائية الى بلدان يجري فيها الصنع غير المشروع للكوكايين .

٣٠٦ - ويتزايد تعاطي الكوكايين في المنطقة ، وتدخين عجينة الكوكا المخلوطة بالتبغ أو القنب (باسوكو ، بيتيلو ، الخ.) هو أكثر أشكال تعاطي المخدرات شيوعا بين الشباب في بلدان مثل بوليفيا وبيرو وكولومبيا . وعجينة الكوكا هي مادة خام وسيطة تستعمل في صنع الكوكايين وتحتوي على شوائب سامة يمكن أن تسبب مشاكل صحية خطيرة . وقد بلغت ظاهرة تعاطي المخدرات أبعادا رهيبة بين أطفال الشوارع في بعض المناطق الحضرية الرئيسية في المنطقة ، وبخاصة في البرازيل .

٣٠٧ - وتسببت زراعة الخشخاش غير المشروعة في ظهور مشاكل جديدة في عدة بلدان من المنطقة . وينبغي للبلدان الأخرى في المنطقة ، وخاصة بيرو ، أن تعتبر اكتشاف وابادة مزارع واسعة من الخشخاش في كولومبيا بمثابة علامة تحذير . وفي اكوادور تم ضبط شحنات غير مشروعة من الهيروين مصدرها كولومبيا ثلاث مرات في غضون شهرين .

٣٠٨ - ويزرع القنب ويجري تعاطيه بشكل غير مشروع في معظم بلدان أمريكا الجنوبية .

٣٠٩ - غير أن عدم توافر المعلومات لا يسمح للأسف بتحليل وتقييم مدى وأشكال اساءة استعمال المؤثرات العقلية . وينبغي لحكومات المنطقة أن تكرس مزيدا من العناية لهذا الموضوع .

١ - أمريكا الجنوبية

٣١٠ - قامت بعثة للهيئة بزيارة الأرجنتين في شباط/فبراير ١٩٩٢ بناء على طلب حكومة ذلك البلد ، وذلك عقب اتهام بعض كبار موظفي الدولة بالتورط في أنشطة غسل الاموال . وأعلنت الحكومة عزمها على استجلاء هذا الأمر وعلى التصدي بشدة لتهريب المخدرات وغسل الاموال والفساد . وقد بدأت اجراءات محاكمة هؤلاء الموظفين .

٣١١ - واتخذت حكومة الأرجنتين في السنوات الأخيرة مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية والتنفيذية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، كما كثفت تعاونها مع البلدان المجاورة لها . ويضطلع أحد المكاتب الحكومية بمهمة تنسيق أعمال تنفيذ خطة وطنية لمكافحة تهريب المخدرات .

٣١٢ - والعقاقير المخدرة الرئيسية التي يساء استعمالها في الأرجنتين هي القنب القادم من باراغواي ، والكوكايين والمؤثرات العقلية . وتشكل برامج الحد من الطلب على العقاقير المخدرة جزءا هاما من استراتيجية الحكومة لمراقبة العقاقير المخدرة . ومن النهج المبتكرة شن حملة اعلامية للجمهور في المصائف الكبيرة نظمت للسنة الثالثة على التوالي . وتساعد حكومة الأرجنتين غيرها من حكومات بلدان أمريكا اللاتينية في تنظيم حملات مماثلة .

٣١٣ - وقد بدأ مؤخرا في الأرجنتين نفاذ مرسوم يفرض ضوابط على استيراد وتصدير ٤٣ مادة من السلائف الكيميائية . وقد أسهم هذا المرسوم بالفعل في ايقاف ومنع صادرات من المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين . بيد أن فرض ضوابط صارمة على التصدير قد يؤدي الى زيادة في كميات أوراق الكوكا التي تدخل الأرجنتين والى اقامة معامل لانتاج الكوكايين . وقد ازدادت بالفعل كمية أوراق الكوكا المضبوطة من ٣٠ طنا في عام ١٩٩٠ الى ٤٧ طنا في عام ١٩٩١ . ولذلك تستخدم الحكومة حاليا تكنولوجيا متطورة لتعضيد الجهود التي تبذلها لرصد التحركات على امتداد حدودها الطويلة غير المنيعة .

٣١٤ - وبذلت حكومة الأرجنتين جهودا هائلة في مجال التدريب على مكافحة المخدرات . ووضع برنامج تعليمي للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين في مجال مكافحة المخدرات عن طريق دروس بالمراسلة ، بالاضافة الى تقديم احدى الجامعات دورة دراسات عليا مدتها سنتان في مواضيع ذات صلة بمكافحة المخدرات .

٣١٥ - وفي بوليفيا ، أدت الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ تشريع مكافحة المخدرات لسنة ١٩٨٨ ، مقترنة بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، الى تقليل الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا بزهام ٠٠٠ ١٠ هكتار خلال العامين الماضيين . وعلى الرغم من هذا التطور المواتي ، أعلنت السلطات العليا البوليفية أنها تنظر في تصنيع زراعة شجيرات الكوكا وأنها ستقوم بتصدير أوراق الكوكا والمنتجات التي تحتوي عليها . وطلب رئيس جمهورية بوليفيا من منظمة الصحة العالمية أن تضطلع بدراسة مفصلة عن القيمة الغذائية لورقة الكوكا ومفعولها العقاقيري . وقد عرفت ورقة الكوكا في اتفاقية سنة ١٩٦١ بأنها مخدر يخضع لجميع التدابير الرقابية المقصودة في هذه الاتفاقية التي انضمت اليها بوليفيا . ولكن لم تعد أوراق الكوكا تخضع لقيود الا في حالة استخراج الكوكايين والاكجونين منها .

٣١٦ - وقد نفذت العمليات الرامية الى ايقاف شحنات العقاقير المخدرة غير المشروعة ومراقبة السلائف الكيميائية في بوليفيا بنجاح طوال عام ١٩٩١ ، وكان ذلك في معظم الأحيان بالتعاون الوثيق مع سلطات البلدان المجاورة والولايات المتحدة . وأسفرت العمليات عن ازالة ٣٧٥ ١ معملا ، وضبط ٤٨ طائرة وتسليم ٨ من كبار المهربين الى العدالة . بيد أن المضبوطات لا تزال تمثل جزءا ضئيلا فقط من اجمالي كميات عجينة الكوكا والكوكايين التي يتم انتاجها في هذا البلد .

٣١٧ - وانخفض سعر أوراق الكوكا الى مستويات لم يسبق لها مثيل بفضل الجهود المكثفة التي بذلتها السلطات في كل من بوليفيا وكولومبيا . وأجبرت تلك الجهود الجهات المشترية لأوراق الكوكا على الحد من أنشطتها غير المشروعة .

٣١٨ - ولا تتوافر معلومات موثوقة عن تعاطي العقاقير المخدرة في بوليفيا ، وان كان هناك فيما يبدو اتفاق عام على تناقص حالات مضغ أوراق الكوكا ، فقد كان لازدياد التحضر تأثير سلبي على انتشار مضغ أوراق الكوكا بين أفراد الشعب . أما تعاطي منتجات الكوكا ، ولا سيما البيتيلوس ، فهو في تزايد مستمر ، ويبعث معاطيها بين أطفال الشوارع على القلق البالغ .

٣١٩ - والقنب المزروع محليا هو المخدر الرئيسي الذي ينتشر تعاطيه في البرازيل . ويتزايد بصورة مطردة تعاطي الكوكايين وعجينة الكوكا ، وكذلك الكراك مؤخرا ، وبخاصة في المدن الرئيسية وفي مناطق الحدود مع البلدان المنتجة . وقد أصبح تعاطي الكراك منذ ظهوره لأول مرة في عام ١٩٩٠ يشكل تهديدا شديدا للصحة العامة .

٣٢٠ - ويتزايد باطراد استخدام البرازيل في تجهيز أوراق الكوكا والاتجار بالكوكايين . والبرازيل من البلدان الرئيسية المنتجة للسلائف الكيميائية . وبالاضافة الى ذلك ، يقال ان التجار في بوليفيا وكولومبيا أقاموا معامل سرية لانتاج الكوكايين في البرازيل .

٣٢١ - وقد ارتفعت كميات عجينة الكوكا والكوكايين المضبوطة في البرازيل من ٢ر٧ طن في عام ١٩٩٠ الى ٤ر٤ طن في عام ١٩٩١ . ومع ذلك فان مكاتب الشرطة الاتحادية البرازيلية في المناطق الواقعة على الحدود مع بوليفيا وبيرو وكولومبيا تعاني منذ عام ١٩٨٩ نقصا مستمرا في الموظفين والموارد .

٣٢٢ - وبالنظر الى عدم احكام المراقبة على توزيع الأدوية ، فانه يمكن افتراض أن متعاطي العقاقير المخدرة يستهلكون جانبا كبيرا من الكميات الضخمة من المستحضرات الصيدلية التي تحتوي على مؤثرات عقلية .

٣٢٣ - ويمكن أن يصبح البرازيل ، بسبب نظامه المالي المتطور نسبيا ، من الأهداف الرئيسية لغسل الأموال . وقد أدت كثرة عمليات ضبط أصول عالية القيمة من تجار المخدرات تتم ادانتهم الى انشاء الصندوق الخاص بالوقاية والعلاج وانفاذ القوانين ، الذي يتولى ادارة الموارد المتأتية من بيع الأصول المصادرة .

٣٢٤ - والقنب هو أكثر المخدرات تعاطيا في شيلي ، وان كان يبدو أن تعاطي الكوكايين في ازدياد بين الشبيبة في المناطق الحضرية .

٣٢٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، بدأت حكومة شيلي تنفيذ خطة وطنية منسقة لمكافحة تعاطي المخدرات ومراقبتها . وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، قدمت الحكومة الى البرلمان مشروعا بقانون لتنفيذ اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، بما في ذلك الأحكام الخاصة بغسل الأموال .

٣٢٦ - وفي كولومبيا ، طغى على أحد الأحداث الكبرى ، وهو اعتقال رئيس أعتى عصابات الاتجار بالمخدرات في البلد والعديد من أعضائها في عام ١٩٩١ ، نبأ هرب هؤلاء من السجن في عام ١٩٩٢ . وعلى الرغم من تلك الحادثة ، كان للجهود المكثفة التي بذلتها حكومة كولومبيا لمكافحة أنشطة الاتجار غير المشروع أثر قوي على الصنع غير المشروع للكوكايين والاتجار به في المنطقة بأسرها . وأسفرت عمليات مكافحة المخدرات في عام ١٩٩١ عن ازالة ٢٩٣ معملا سريا ، وضبط ٧٧ طنا من هيدروكلوريد الكوكايين ومصادرة ٢٧ طائرة .

٣٢٧ - وأسفرت جهود السلطات الكولومبية في مجال إبادة المزروعات بالتعاون مع سلطات بلدان أخرى عن تناقص ضئيل في الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا . وقد أبلغت الهيئة في عام ١٩٨٨ عن وجود دلائل على احتمال انتشار الزراعة غير المشروعة للخشخاش على نطاق واسع في كولومبيا . ومما يدعو الى الأسف أن الزراعة غير المشروعة للخشخاش قد اتسعت منذ ذلك الوقت لتشمل مساحات تغطيها غابات بكر تقطنها شعوب أصلية ، مما يلحق ضررا بالبيئة وبهؤلاء الناس على السواء . وقد أفيد مؤخرا بأن الرقعة التي يزرع فيها الخشخاش بصورة غير مشروعة في كولومبيا قد اتسعت الى ما يقدر بنحو

١٨ ٠٠٠ هكتار ، أي أنها أصبحت تساوي المساحة التي تزرع فيها شجيرات الكوكا بصورة غير مشروعة . وشرعت الحكومة ، بالتعاون مع السلطات المحلية في تنفيذ برنامج جديد لإبادة المزروعات ، وفي الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٩٢ ، أبيد قرابة ١٢ ٠٠٠ هكتار من نبات الخشخاش ، ويساور الحكومة القلق أيضا من احتمال أن يؤدي التوسع في الزراعة غير المشروعة للخشخاش الى زيادة تعاطي المستحضرات الأفيونية في كولومبيا .

٣٢٨ - ولا توجد أية احصاءات عن تعاطي المخدرات في كولومبيا ؛ ولذلك اضطلعت الحكومة في عام ١٩٩٢ بدراسة استقصائية وبائية لتقييم الحالة ، وبخاصة تدخين "الباسوكو" . وتتضمن خطة وطنية اعتمدت في نيسان/ابريل ١٩٩٢ طائفة واسعة من التدابير في ميدان الوقاية من ادمان المخدرات وعلاج المدنين واعادة تأهيلهم .

٣٢٩ - ولا يعتبر غسل الأموال حتى الآن فعلا جنائية في القانون الكولومبي . ويتعين على المؤسسات المالية في البلد الاحتفاظ بسجلات لجميع المعاملات النقدية التي تتجاوز قيمتها ١٠ ٠٠٠ دولار . وبالنظر الى تعذر جمع البيانات واستعادتها مركزيا والى عدم امكان اقامة دعوى على أصحاب المصارف بتهمة الإهمال ، لم يلاحظ أي أثر حقيقي على تدفق الأموال المتأتية من تهريب المخدرات الى كولومبيا .

٣٣٠ - ويتم حاليا استخدام اكوادور كبلد عبور لكميات متزايدة من عجينة الكوكا يتم شحنها من بوليفيا وبيرو الى كولومبيا لمعالجتها وتحويلها الى هيدروكلوريد الكوكايين . وفي الوقت نفسه ، يجري تهريب السلائف والمواد الكيمائية الأساسية من الميناء الرئيسي لاكوادور ونقلها بالطريق البري الى معامل سرية في كولومبيا . ومن المنتظر أن يؤدي تنفيذ القانون الجديد الشامل لمراقبة المخدرات في اكوادور الى الحد من أنشطة تسريب المواد الكيميائية وغسل الأموال . وتقتصر الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا في اكوادور على مساحة لا تتعدى ٢٠٠ الى ٣٠٠ هكتار تقع بالقرب من الحدود الكولومبية .

٣٣١ - وفي عام ١٩٩١ ، تم ضبط قرابة ١ر٣ طن من الكوكايين في اكوادور . وفي شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اعترض سبيل ٣ر٣ طن من الكوكايين على الحدود الكولومبية وهي أكبر كمية من الكوكايين على الاطلاق تضبط في البلد . وفي عام ١٩٩٢ أيضا ، قبضت حكومة اكوادور على رئيس عصابة ريس ماغوس و ٦٠ من أفرادها وهي أكبر شبكة لتهريب المخدرات في البلد ؛ وصادرت الممتلكات والمركبات ومعدات الاتصال ؛ وأغلقت شركة خاصة للنقل الجوي .

٣٣٢ - وفي شمال شرقي باراغواي ، يزرع القنب لأغراض التعاطي المحلي ، وكذلك للتصدير الى الأرجنتين والبرازيل . وقد بذلت بعض الجهود على نطاق صغير لابادة مزروعات القنب . وما زالت باراغواي تستخدم كبلد عبور لتهريب الكوكايين المتجه من المنطقة

الفرعية الآندية الى الأسواق غير المشروعة في جميع أرجاء العالم ، وتسريب المواد الكيميائية الى بلدان في تلك المنطقة الفرعية لاستخدامها في صنع الكوكايين .

٣٣٣ - وظل أكبر انتاج لأوراق الكوكا في العالم يجري في بيرو . ووفقا لسلطات بيرو ، تبلغ المساحة المزروعة بصورة غير مشروعة بشجيرات الكوكا حاليا ٠٠٠ ٣٥٠ هكتار تقريبا ، أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة مقارنة بالرقم المسجل في عام ١٩٩٠ ، وكان ٠٠٠ ٢٥٠ هكتار . وانخفضت الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا في وادي هوالاغا الأعلى ، حيث يتلف فطر "فورساريوم أوكسيبورم" مزروعات الكوكا ؛ بيد أن نطاق هذه الزراعة يمتد الآن صوب مناطق جديدة في الشمال . ففي تلك المناطق ، أدت أنشطة حركتا "المسار المشرق" (Shining Path) وتوباك أمارو (Tupac Amaru) الى عرقلة جهود انفاذ القوانين . وأفيد بوجود زراعة غير مشروعة للخشخاش في مناطق أخرى نائية من البلد . ويبذل برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات جهودا لتنفيذ استراتيجية انمائية بديلة ؛ ويجري حاليا تنفيذ مشروعين لهذا البرنامج في منطقة وادي هوالاغا الأعلى ومشروع في منطقة اتفاقية لاراس . وأوقف تنفيذ بعض المشاريع الثنائية كرد فعل لتطورات سياسية .

٣٣٤ - وشهدت بيرو تزايدا في انتاج عجينة الكوكا والكوكايين والاتجار بهما . وكانت اجراءات الحكومة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات محدودة بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والارهاب ونقص الموارد . وفي عام ١٩٩١ ، لم تضبط سلطات انفاذ القوانين سوى ٤ر٤ طن من قاعدة الكوكايين وعدة مئات من الكيلوغرامات من هيدروكلوريد الكوكايين .

٣٣٥ - وفي عام ١٩٩١ ، أقرت بيرو قانونا جنائية جديدا ، كما اعتمدت في عام ١٩٩٢ لوائح تنظيمية بشأن السلائف الكيميائية وغسل الأموال . وتم القبض على عدد من كبار مهربي المخدرات والارهابيين . واعتبر ايداع رئيس عصابة "المسار المشرق" في السجن في ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ خطوة أولى على طريق القضاء على تلك الحركة .

٣٣٦ - وارتفعت نسبة تعاطي عجينة الكوكا بين الشباب في بيرو بقرابة ٣٠ في المائة في الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩١ .

٣٣٧ - وظهرت سورينام مؤخرا كنقطة عبور هامة لكل من الكوكايين المتجه في المقام الأول الى أوروبا والسلائف الكيميائية المتجهة من أوروبا الى بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية . وثمة أمل في أن يسفر التعاون الوثيق الذي بدأ مؤخرا مع بعض البلدان في أوروبا وفي الأمريكيتين عن تحقيق نتائج ايجابية .

٣٣٨ - وفي أوروغواي ، أدت القوانين الخاصة بسرية المصارف وحرية تحويل الفوائد والأرباح الى الوطن وعدم وجود ضرائب على الأرباح وعلى فوائد رأس المال ، بصرف النظر

عن حجمها ، الى اجتذاب الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وقد اكتشفت مبالغ طائلة من هذه الأموال في المؤسسات المالية في مونتفيديو . ولمواجهة ذلك التطور ، وضعت حكومة أوروغواي قواعد لرصد المعاملات المالية الكبرى وحثت المصارف على رفض أية طلبات لايداع أموال مشبوهة وعلى التبليغ عنها .

٣٣٩ - وفي فنزويلا ، يبدو أن تعاطي المخدرات في ازدياد وبخاصة القنب والباسوكو . وفي آذار/مارس ١٩٩٢ ، توفي ٢٤ شخصا في إثر تعاطي خليط من الكوكايين والهيروين ("الجرعة السريعة المفعول") . ويجري منذ عام ١٩٩٠ تنفيذ برنامج لمنع تعاطي المخدرات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات .

٣٤٠ - ويبدو أن أنشطة الزراعة غير المشروعة للقنب وشجيرات الكوكا وصنع الكوكايين آخذة في الانتشار في مناطق من فنزويلا بالقرب من الحدود الكولومبية . وفي عام ١٩٩١ ، قامت سلطات فنزويلا بتعزيز أنشطة انفاذ القوانين فيها ، وذلك مثلا عن طريق انشاء قيادة موحدة لمكافحة المخدرات . وضبطت السلطات قرابة ٩ أطنان من الكوكايين ، مما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ في المائة على الكمية المضبوطة في عام ١٩٩٠ . وفي الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٩٢ ، تمت مصادرة ٧ أطنان من الكوكايين .

٢ - أمريكا الوسطى

٣٤١ - تقوم أمريكا الوسطى بدور رئيسي في الشحن العابر للكوكايين من أمريكا الجنوبية الى الأسواق غير المشروعة في أوروبا وأمريكا الشمالية .

٣٤٢ - وأصبحت بليز ، بعد أن حاولت لعدة سنوات القضاء على الزراعة غير المشروعة للقنب ، منتجا هامشيا للقنب . وظل الاتجار العابر بالكوكايين يمثل مشكلة متفشية في البلد . وقد سنّ هذا البلد بالفعل تشريعا لمناهضة غسل الأموال .

٣٤٣ - وفي كوستاريكا ، تشير التقديرات الى أن انتاج القنب يتجاوز الطلب المحلي عليه بكميات كبيرة وقد نفذت الحكومة بعض عمليات الإبادة ، لكن معظم مزارع القنب تقع في مناطق من البلد يصعب الوصول اليها . وفي عام ١٩٩١ ، أسفرت جهود انفاذ القوانين عن ضبط ٨٠٠ كيلوغرام من الكوكايين . وفي نفس العام ، اعتمدت عدة تعديلات في القانون الوطني الخاص بالمخدرات لسنة ١٩٨٨ لجعله متوافقا مع اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٣٤٤ - وفي عام ١٩٩٠ ، شكلت حكومة السلفادور لجنة مكافحة المخدرات ، وأنشأت وحدة تنفيذية لمكافحة المخدرات قامت بضبط ١٥٦ كيلوغراما من الكوكايين في عام ١٩٩٠ و ٣ر١ طن في عام ١٩٩١ . وسنت الحكومة قانونا جديدا لمكافحة المخدرات بغرض تيسير تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات .

٣٤٥ - وأفيد بأن عمليات الإبادة التي قامت بها شرطة وزارة الخزانة في غواتيمالا بدعم من الولايات المتحدة قد أسفرت عن إبادة قرابة ثلث المساحة المزروعة بصورة غير مشروعة بالخشخاش وقدرها ١ ٧٢١ هكتارا في المناطق النائية من البلد ، وكذلك مزارع واسعة النطاق غير مشروعة للقنب بالقرب من الحدود مع بليز . وغواتيمالا من بلدان العبور الهامة لشحنات الكوكايين ، ويبرهن على ذلك ضبط ١٥ طنا من الكوكايين في عام ١٩٩١ .

٣٤٦ - وتزايد نشاط مجلس غواتيمالا الوطني لمكافحة ادمان الخمور والمخدرات باستمرار في مجال دعم الجهود المبذولة للتوعية بمخاطر تعاطي المخدرات .

٣٤٧ - وفي عام ١٩٩١ ، ضبطت حكومة غواتيمالا ما يزيد على ٧٣٠ كيلوغراما من الكوكايين العابر . وفي بنما ، تم في عام ١٩٩١ ضبط كمية قياسية قدرها ٩ر٣ طن من الكوكايين أثناء عبورها للبلد ، كما ضبطت نفس هذه الكمية تقريبا من القنب . وشددت الحكومة اجراءات الرقابة في محاولة لمحاربة عمليات غسل الأموال التي تسبب مشاكل خطيرة في البلد ؛ بيد أنه لم توضع حتى الآن لوائح أخرى لتنظيم التنفيذ العملي لتلك الاجراءات .

٣ - الكاريبي

٣٤٨ - واصل المهربون استخدام بلدان الكاريبي في الشحن العابر لكميات هامة من القنب والكوكايين موجهة الى كندا والولايات المتحدة وبلدان في أوروبا ، وفي القيام بأنشطة غسل الأموال . وضبطت في جزر البهاما قرابة ٤ أطنان من الكوكايين في النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، أي بزيادة قدرها ٤٤ في المائة بالقياس الى نفس الفترة من عام ١٩٩١ . ونتيجة لجهود مكثفة ، استطاعت حكومة جزر البهاما فيما يبدو ، بالتعاون مع سلطات الولايات المتحدة ، وضع حد للتهريب المنظم للقنب من كولومبيا وجامايكا عبر جزر البهاما ، بالطريقين الجوي والبحري ، الى فلوريدا . وأدى ما نتج عن ذلك من انخفاض كبير في عرض القنب الى تناقص تعاطي القنب في جزر البهاما .

٣٤٩ - والمياه الاقليمية لدول الكاريبي الجزرية ، ولا سيما جزر البهاما وكوبا وجامايكا ، من المواقع المفضلة لانزال شحنات الكوكايين غير المشروعة المنقولة جوا حيث تلتقطها القوارب السريعة لنقلها الى الساحل الجنوبي للولايات المتحدة أساسا .

٣٥٠ - ويتعاطى السكان المحليون والسياح القنب والكوكايين في عدد متزايد من بلدان الكاريبي . وفي حين أن القنب لا يزال أكثر العقاقير المخدرة شعبيا ، فقد أبلغ عن تعاطي الكوكايين ، في شكل أقراص الكراك أساسا ، في جميع بلدان الكاريبي تقريبا .

٣٥١ - وأبلغت هيئات انفاذ القوانين في الكاريبي عن ازدياد وقوع الجرائم المتصلة

بالمخدرات . ويتم حاليا استخدام جزر صغيرة لم تشهد من قبل أية مشاكل ذات شأن فيما يتعلق بالمخدرات كنقاط للشحن العابر . وبرغم أن مسالك العبور تتبدل باستمرار ، فان المهربين يبذلون محاولات لفتح أو توسيع أسواق محلية غير مشروعة .

٣٥٢ - ومضت حكومات بلدان الكاريبي في تنفيذ تدابير لتقليل انتشار زراعة القنب والاتجار به وتعاطيه بصورة غير مشروعة .

٣٥٣ - وقامت معظم البلدان بتنقيح تشريعات مكافحة المخدرات فيها ، و/أو وضع تشريعات جديدة لمكافحة المخدرات تقضي بتوقيع عقوبات شديدة ، بما في ذلك مصادرة الأصول ، على مرتكبي جرائم المخدرات . فقد سعت منظمة دول شرقي الكاريبي الى التنسيق بين تشريعات مراقبة المخدرات في الدول الأعضاء فيها (أنتيغوا وبربودا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وغرينادا) ، ونتيجة لذلك قامت بعض هذه الدول بوضع قوانين جديدة لمكافحة المخدرات . واعتمدت بربادوس ، وهي بلد غير عضو في منظمة دول شرقي الكاريبي ولم تسر على منوالها ، تشريعا خاصا بها لمكافحة المخدرات في عام ١٩٩٠ .

٣٥٤ - وتعتقد حكومة جزر البهاما أن التشريعات المتشددة ، بالاضافة الى عملية الرصد المحكم للنظام المصرفي ، قد نجحت في منع غسل الأموال .

٣٥٥ - وفي عدة من بلدان الكاريبي ، أعيد النظر في المجالس الوطنية المسؤولة عن مكافحة تعاطي المخدرات أو أنشىء مثل هذه المجالس بغية تنسيق وتنفيذ التدابير الوقائية على وجه أفضل . وتتألف تلك المجالس من كبار الموظفين في مختلف المؤسسات ، كوزارات الصحة والتعليم والعدل والشرطة والجمارك .

٣٥٦ - ودعمت الأنشطة الوطنية لانفاذ القوانين في بلدان الكاريبي على الصعيد الدولي ، عن طريق البرامج الثنائية أساسا . وقدم برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات مساعدة من أجل مشاريع انفاذ القوانين على المستوى الاقليمي . وانتهت المرحلة الأولى من مشروع اقامة شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بتركيب المعدات في ٣٢ بلدا .

٣٥٧ - وما زال برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات يركز جهوده على خفض الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة ، ويساعد المشاريع الوطنية الجارية في أنغيلا ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وجزر الانتيل الهولندية ، وجزر البهاما ، وجزر تيركس وكايكوس ، وجزر فرجن البريطانية ، والجمهورية الدومينيكية ، وسانت فنسنت ، وسانت لوسيا ، وغرينادا . واستكملت المرحلة الأولى من المشروع

المتكامل لخفض الطلب في جامايكا بانشاء ١٥ لجنة مجتمعية لتنفيذ برامج شاملة ، تشمل الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج واعادة التأهيل .

٣٥٨ - وعلى المستوى الاقليمي ، تم توسيع مشروع التوعية بمضار المخدرات في مدارس بلدان الكاريبي الشرقية . وقد وضع هذا المشروع مواد تربوية وقائية لاستخدامها في المدارس الثانوية .

(توقيع) أوسكار شرودير
(الرئيس)

(توقيع) محمد منصور
(المقرر)

(توقيع) هربرت شيبه
(الامين)

فيينا ، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

الحواشي

(١) الأمم المتحدة ، سلسلة المعاهدات ، المجلد ٥٢٠ ، رقم ٧٥١٥ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، رقم ١٤٩٥٦ .

(٣) E/CONF.82/15 و Corr.2 .

(٤) الأمم المتحدة ، سلسلة المعاهدات ، المجلد ٩٧٦ ، رقم ١٤١٥٢ .

(٥) طلب وعرض المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.XI.5) .

(٦) أنظر تقرير المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، فيينا ، ١٧ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.1.18) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

المرفق

الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

السيد سيراد أتمودجو

صيدلي مدرس مساعد ، بمختبر تركيب العقاقير ، جامعة غاجاه مادا (١٩٥٥ - ١٩٥٩) . مدرس كيمياء بالمدارس الثانوية (١٩٥٧ - ١٩٥٨) . موظف بمديرية الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة في اندونيسيا (١٩٥٩ - ١٩٦٥) . مدير الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . مدير التوزيع ، المديرية العامة للصيدلة ، وزارة الصحة (١٩٦٧ - ١٩٧٥) . مدير ادارة العقاقير المخدرة والخطرة ، المديرية العامة لمراقبة الأغذية والعقاقير المخدرة ، وزارة الصحة (١٩٧٥ - ١٩٩١) . أمين المديرية العامة لمراقبة الأغذية والعقاقير المخدرة ، وزارة الصحة (١٩٨١ - ١٩٨٧) . عميد كلية الصيدلة جامعة "١٧ أغسطس ١٩٤٥" (١٩٨٧ - ١٩٩١) . النائب الثاني لمدير جامعة "١٧ أغسطس ١٩٤٥" (منذ ١٩٩١) . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٨٧ .

السيد كاي زي - جي

أستاذ علم العقاقير . مدير المعهد الوطني المعني بالارتهان بالعقاقير . جامعة بكين الطبية . رئيس لجنة الخبراء المعنية بالمخدرات وعضو لجنة الخبراء المعنية بتقييم العقاقير ، وزارة الصحة العامة ؛ عضو لجنة الخبراء المعنية بتقدير التمويل اللازم لبحوث العقاقير الجديدة ، الادارة الحكومية للصيدلة . عضو اللجنة الصينية للفارماكوبيا . عضو اللجنة التنفيذية ورئيس اللجنة التنظيمية ، نائب رئيس قسم علم السموم وعضو قسم العقاقير الاكلينيكية ، وقسم عقاقير الأمراض العصبية ، الجمعية الصينية لعلم الأدوية . رئيس تحرير النشرة الصينية للارتهان بالعقاقير المخدرة وعضو هيئة تحرير "المجلة الصينية للدوائيات الاكلينيكية" . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بمشاكل الارتهان بالعقاقير المخدرة والكحول منذ عام ١٩٨٤ . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٨٥ ، النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢ . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩١ .

السيد هواسكار كاجياس كوفمان

محام . حاصل على شهادة التخصص من مدرسة القانون الجنائي ، جامعة روما ، مدير معهد القانون الجنائي ، جامعة لاباز . سفير سابق لبوليفيا لدى الفاتيكان .

أستاذ في علم الجريمة والبانولوجيا (ادارة السجون ومعاملة المجرمين) ، جامعة القديس أندريس ، لاباز . خبير الأمم المتحدة في حلقات ومجموعات دراسية عقدت في أمريكا اللاتينية حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، (١٩٥٣ و ١٩٦٣ و ١٩٧٤) . عضو لجان صياغة أول قانون لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٥٩) والقانون الحالي لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٨٦) . الممثل المناوب لحكومة بوليفيا في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها (١٩٨٧) . رئيس وفد في جميع اجتماعات الخبراء المعقودة لصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (١٩٨٧ - ١٩٨٨) . عضو الهيئة منذ سنة ١٩٩٠ ، ومقرر في سنة ١٩٩١ .

أ. حميد غودسي

أستاذ الطب النفسي ، رئيس قسم الطب النفسي للسلوك الادماني ، مدرسة الطب التابعة لمستشفى سان جورج ، جامعة لندن . مدير الوحدة الاقليمية للعلاج والتدريب والبحوث في مجال مشكلة المخدرات ، ورئيس اللجنة الاستشارية في مجال الكحول والعقاقير المخدرة ، منطقة جنوب غربي التايمز . أمين الجمعية المعنية بدراسة ظاهرة الادمان على الكحول والمخدرات الأخرى . مستشار اللجنة المشتركة لوضع كتب الوصفات الطبية ، الهيئة البريطانية لوضع كتب الوصفات الطبية . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان بالكحول والعقاقير المخدرة . رئيس قسم اساءة استعمال المواد وعضو مجلس ادارة الكلية الملكية للأطباء النفسانيين ، المملكة المتحدة . رئيس رابطة الوقاية من الادمان ، المملكة المتحدة . مستشار الخدمات الاستشارية الصحية ، دائرة الصحة الوطنية ، المملكة المتحدة (منذ عام ١٩٩٢) . محرر في المجلة الدولية للطب النفسي الاجتماعي ، عضو هيئة التحرير الاستشارية ، المجلة البريطانية للادمان . زميل الكلية الملكية للأطباء النفسانيين ، المملكة المتحدة (منذ عام ١٩٨٥) . عضو كلية الأطباء الملكية ، المملكة المتحدة (منذ عام ١٩٨٨) وزميل (١٩٩٢) . أستاذ زائر في م . س ماكلويد ، رابطة جنوب استراليا للدراسات العليا الطبية (١٩٩٠) . عضو ومقرر ورئيس لمختلف لجان الخبراء وأفرقة الاستعراض وغيرها من الأفرقة العاملة المعنية بالارتهان بالعقاقير التابعة لمنظمة الصحة العالمية والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وبخاصة الداعي الى اجتماعات أفرقة الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالتعليم الطبي (١٩٨٦) ، وتعليم الصيدلة (١٩٨٧ ، وتعليم التمريض (١٩٨٩) ، وترشيد وصف عقاقير المؤثرات العقلية . عضو الهيئة منذ عام ١٩٩٢ وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٢ .

السيد محسن كشوك

أخصائي في الصيدلة والبيولوجيا ، باحث سابق بمعهد باستور ، باريس . نائب

مدير معهد باستور بتونس سابقا . مدير مختبرات البيولوجيا الطبية ومفتش عام سابق بوزارة الصحة العامة ، تونس . عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، مقرر الهيئة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ونائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٤ ؛ نائب رئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٥ . مقرر الهيئة في ١٩٨٧ والنائب الأول لرئيس الهيئة في ١٩٨٨ و ١٩٩٠ .

غوتفريد ماشاتا

حائز على درجة الدكتوراه في علم الكيمياء (١٩٥١) وأستاذ (١٩٦٨) . عالم في المستحضرات الصيدلية واخصائي في الكيمياء الصناعية (١٩٥١ - ١٩٤٥) . خبير في لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح (١٩٨٣ - ١٩٨٥) . رئيس قسم الكيمياء ، معهد الطب الشرعي ، جامعة فيينا (١٩٥٥ - ١٩٩٠) . خبير لدى المحاكم في علوم الطب الشرعي والكيمياء العامة (منذ ١٩٥٥) . عضو لجنة مجلس الشيوخ لمنظمة البحوث الألمانية : عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ عام ١٩٩٢ . نشر ما يزيد على ١٣٥ مؤلفا في ميدان علم السميات . حائز على جائزة ويدمارك الدولية وعلى وسام جان سيرفيه ستاس . حاصل على وسام الشرف الذهبي للبحوث العلمية من جمهورية النمسا .

السيد محمد منصور

مدير ادارة شؤون معهد التدريب ، مدير سابق لادارة العمليات ، ادارة انفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، وزارة الداخلية ، مصر . مدرس محاضر للمتدربين والموظفين في مجال انفاذ قوانين المخدرات والتحقيقات الجنائية ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، وبالمعهد العربي لدراسات الشرطة ، المملكة العربية السعودية . شهادة البكالوريس في القانون وعلوم الشرطة . تدريب في ادارة انفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٤ و ١٩٧٨) . وسام الجمهورية (١٩٧٧) ؛ وسام الاستحقاق (١٩٨٤) . حضر مؤتمرات واجتماعات مختلفة في مجال انفاذ قوانين العقاقير المخدرة . عضو الهيئة في ١٩٩٠ ، وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٩١ .

يونسوم مارتن

حاصل على درجة الدكتوراة في الطب مع دورة دراسات عليا للتدريب في مجال طب البلاد الحارة . خدمة طويلة كمسؤول في المستشفيات والمدارس الطبية والجامعات ، وبخاصة كعميد ورئيس ، ورئيس لمجلس الجامعة . مدير ادارة التربية البدنية . وبالاضافة الى أداء مهامه الرسمية ، يشترك بنشاط في ميادين متنوعة كالالعاب الرياضية ، وجمعية الصليب الأحمر ، واتحاد الكشافة . رئيس لجنة الوقاية والاعلان المعنية باساءة استعمال العقاقير المخدرة لمدة ٢٢ عاما . وزير التعليم (١٩٨٢) ووزير الصحة (١٩٨٤) .

هربرت س. أكون

مدير تنفيذي دولي وسفير . مستشار خاص ونائب الرئيس المعاون للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، المعقود في جنيف . مدير تنفيذي لهيئة المتطوعين للخدمات المالية ، نيويورك . محاضر زائر في القانون الدولي ، مدرسة القانون بجامعة ييل . نائب الممثل الدائم وسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) . سفير لدى الجمهورية الديمقراطية الالمانية (١٩٨٠ - ١٩٨٣) . نائب رئيس وفود الولايات المتحدة في المفاوضات "سولت" الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية وفي المحادثات الثلاثية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا بشأن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب (١٩٧٨ - ١٩٨٠) . مساعد خاص لوزير الخارجية ، واشنطن ، العاصمة (١٩٦٩ - ١٩٧١) . عضو فريق خبراء الأمين العام لدراسة تعزيز فعالية هيكل الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير المخدرة (١٩٩٠) . عضو في الهيئة منذ عام ١٩٩٢ .

مانويل كيجانو

حاصل على درجة الدكتوراة في الطب . جراح ممارس لمدة ٣٥ عاما في مستشفى جامعي . أستاذ لدورة دراسات عليا مدتها ثلاث سنوات في الجراحة العامة . مستشار علمي للوفد المكسيكي لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (١٩٨٠ - ١٩٨٣) . مدير الشؤون الدولية لوزارة الصحة . عضو المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ورئيس المجلس (١٩٨٨ - ١٩٨٩) . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ عام ١٩٩٢ .

السيد ماروتي فاسوديفا نارايان راو

شهادة جامعية في التجارة والقانون . مدير . كعضو في ادارة الجمارك وفي دائرة الضرائب المركزية في الهند ، تقلّد مناصب عليا مختلفة على مستوى تقرير السياسات العامة والادارة في مجال الرسوم الجمركية والضرائب المركزية وادارة المخدرات (١٩٥٤ - ١٩٧٠) ؛ جابي الضرائب المركزية ، الله أباد (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ؛ مدير بحوث الضرائب (١٩٧٣ - ١٩٧٤) ؛ مدير التدريب (١٩٧٤ - ١٩٧٨) ؛ مدير التفتيش (١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، سكرتير مشارك لدى حكومة الهند (١٩٧٩ - ١٩٨٠) ؛ سكرتير ثان لحكومة الهند ، مدير مراقبة الذهب وعضو المجلس المركزي للضرائب والرسوم الجمركية (١٩٨٠ - ١٩٨٦) ؛ رئيس المجلس المركزي للضرائب والرسوم الجمركية وسكرتير حكومة الهند ، وزير المالية (١٩٨٧ - ١٩٨٩) . رئيس وفد الهند الى اللجنة المعنية بالعقاقير المخدرة (١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥) . رئيس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتقصي وتجميد ومصادرة عائدات وممتلكات المتجرين بالعقاقير غير المشروعة (١٩٨٤) ؛ عضو فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتخفيض المخزون من المواد الخام الأفيونية

المشروعة (١٩٨٥) ؛ ممثل الهند في اجتماعات اللجنة السياسية وفي دورتي مجلس التعاون الجمركي المعقودتين في بروكسل وأوتاوا (١٩٨٥ - ١٩٨٨) ؛ رئيس اللجنة السياسية ومجلس التعاون الجمركي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ؛ رئيس لجنة الصياغة ، مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (١٩٨٨) . عضو الهيئة منذ ١٩٩٠ ، والنائب الأول للرئيس في ١٩٩١ . وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٠ و ١٩٩٢ .

صاحب زاده رؤوف علي خان

محام ومدير مفتش عام سابق لشرطة البنجاب (باكستان) . رئيس سابق لهيئة مكافحة المخدرات في باكستان بدرجة وزير دائم . مدير عام سابق لأكاديمية الشرطة الوطنية . رئيس وفد باكستان في لجنة المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتصلة به في الشرقين الأدني والأوسط (١٩٧٥ - ١٩٧٩) . نائب رئيس اللجنة (١٩٧٩) . الرئيس المناوب لوفد باكستان في الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ . محاضر زائر في علم الاجرام ، جامعة البنجاب ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وفي تاريخ الادارة بكلية الشريعة بجامعة القائد الأعظم ، اسلام أباد ، ١٩٧٩ - ١٩٨٣ . حائز على وسام ستارة الخدمة (وسام مدني) تقديرا لتميزه في الخدمة المدنية الحكومية (١٩٧١) . عضو الهيئة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ ، ومنذ ١٩٩٢ حتى الآن . رئيس الهيئة في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . ممثل الهيئة في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها في عام ١٩٨٧ ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في ١٩٨٨ .

السيد أوسكار شرودير

محام ومدير . دكتور في القانون . مدع عام (١٩٥٧) . مدير عام الوحدة الوطنية للدخل الوطني ومراجعة الضرائب في الادارة المالية لوستفاليا شمال الراين (١٩٥٧ - ١٩٦٤) . وفي الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة : سكرتير شخصي لوزير الدولة ، ورئيس شعبة الميزانية وعدة شعب للتشريعات الصحية (١٩٦٥ - ١٩٧٣) ؛ ورئيس شعبة التشريعات الخاصة بالمخدرات ، ومدير عام شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية (١٩٨٢ - ١٩٨٩) . رئيس وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في لجنة المخدرات (١٩٧٣ - ١٩٨٢) ورئيس اللجنة (١٩٨٠) . رئيس لجنة التنمية الاجتماعية (١٩٨٩) . عضو الهيئة منذ ١٩٩٠ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ورئيس لجنة الميزانية في ١٩٩٠ . رئيس الهيئة في ١٩٩١ و ١٩٩٢ .

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات بمسؤوليات السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، في سبيل قصر زراعة وانتاج المخدرات وصنعها واستخدامها على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفير الكميات المطلوبة من هذه المواد للأغراض المشروعة ، ولمنع زراعة هذه المواد وانتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة ، أيضا ، المراقبة الدولية للعقاقير التي تتناولها هذه الاتفاقية . وعلاوة على ذلك ، ومع دخول اتفاقية ١٩٨٨ حيز النفاذ ، أصبحت للهيئة مسؤوليات محددة فيما يتصل بالرقابة على المواد التي يكثر استعمالها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية ، وكذلك بتقييم هذه المواد من حيث امكانية ادراجها في الجدولين الأول والثاني من تلك الاتفاقية . كما تقضي أحكام اتفاقية ١٩٨٨ بأن تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية .

وتقتضي ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى كافة مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ، وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع وأن تقرر ما اذا كان ثمة خطر في أن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ، وأن تطلب ايضاحات في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد هذه الحكومات ، عند الاقتضاء ، في التغلب على تلك الصعوبات ، لذلك ، فان الهيئة كثيرا ما أوصت ، بل أنها ستوصي أكثر بمقتضى بروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم المساعدات المتعددة الأطراف أو الثنائية ـ التقنية أو المالية أو كلتيهما معا ـ الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات . ومع هذا ، فان للهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج احدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت اليها أنظار الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في الحالات التي تعتقد فيها أن ذلك سيكون السبيل الأكثر فعالية لتيسير التعاون وتحسين الموقف . وتخول أحكام المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف ، كوسيلة أخيرة تلجأ اليها ، بأن توقف استيراد المخدرات من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي أن لا تكتفي الهيئة باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل انها على العكس من ذلك تسعى الى منع المشاكل الكبيرة قبل ظهورها . وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وحتى يمكن للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للمخدرات ، وذلك بالنسبة للتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع . من ثم تنص المعاهدات على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع معظم الحكومات ـ الأطراف وغير الأطراف على حد سواء ـ هذه الممارسة . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات بتنفيذ نظم تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات والاحصاءات المتعلقة بها . وأن أول هذه النظم وهو تحليل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، يمكّن الهيئة من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات . وثاني هذه النظم يمكّن الهيئة من ممارسة رقابة بأثر رجعي . وأخيرا تستطيع الهيئة ، من خلال المعلومات عن الاتجار غير المشروع ، التي تتلقاها مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، أن تقرر ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي من البلدان ، وأن تطبق التدابير الواردة في الفقرة السابقة عند الاقتضاء .

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in Austria
V.92-59228—March 1993—400

United Nations publication
Sales No. A.93.XI.1
ISSN 0257-375X

E/INCB/1992/1